تقرير
اللجنة الخاصة
لمناهضة الفصل العنصري

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الرابعة والأربعون

الملحق رقم ٢٢ (A/44/22)

الأمم المتحدة

تقرير
اللجنة الخاصة
لمناهضة الفصل العنصري

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الرابعة والأربعون

الملحق رقم ٢٢ (A/44/22)

الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٩٠

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة .

وقد قُدم هذه التقرير أيضا إلى مجلس الامن تحت الرمز S/20901 .

ISSN 0255-1896

[الأصل : بالانكليزية]

[٥ شباط/فبراير ١٩٩٠]

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
	الجزء الأول		
	التقرير السنوي للجنة الخاصة	١ -٢٧٥	
أولا -	مقدمة	١ -٤	٣
ثانيا -	استعراض التطورات في جنوب افريقيا	٥ -٩٤	٣
ألف -	الاحوال السياسية العامة	٥ -١٥	٣
باء -	قمع السكان	١٦ -٤٧	٦
	١ - لمحة عامة	١٦	٦
	٢ - المحاكمات السياسية وأحكام الإعدام وتنفيذها	١٧ -٢٤	٧
	٣ - الاحتجاز بدون محاكمة	٢٥ -٢٨	١٠
	٤ - جماعات الأمن الاهلي وفرق الموت والانشطة السرية	٢٩ -٣٥	١١
	٥ - قوانين الأمن ، وأوامر الحظر والتقييد	٣٦ -٣٩	١٤
	٦ - إبعاد السكان بالقوة	٤٠ -٤٥	١٦
	٧ - الرقابة على الصحف	٤٦ -٤٧	١٧
جيم -	مقاومة الفصل العنصري	٤٨ -٨٣	١٨
	١ - تنظيم جبهات مقاومة أوسع	٤٨ -٥٨	١٨
	٢ - حركات التحرير الوطني	٥٩ -٦٣	٢٢
	٣ - الحركة النقابية غير العنصرية	٦٤ -٦٩	٢٤
	٤ - الإجراءات التي اتخذتها التجمعات الدينية والشبابية والطلابية	٧٠ -٧٧	٢٦
	٥ - البيض في صفوف المقاومة	٧٨ -٨٣	٢٩
دال -	زعزعة الاستقرار والارهاب الصادر عن الدولة	٨٤ -٩٤	٣١
ثالثا -	العلاقات الخارجية لجنوب افريقيا	٩٥ -١٥٠	٣٤
ألف -	لمحة عامة	٩٥ -٩٩	٣٤
باء -	الاداء الاقتصادي	١٠٠-١٠٦	٣٦

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
جيم -	العلاقات الاقتصادية وآثار الجزاءات	١٣١-١٠٧	٣٨
	١ - التجارة والنقل	١٣٠-١٠٨	٣٨
	٢ - القروض والائتمانات	١٣٣-١٣١	٤٧
	٣ - سحب الاستثمارات والاستثمار الأجنبي في جنوب افريقيا	١٣١-١٣٤	٤٨
دال -	العلاقات العسكرية والنووية	١٤٥-١٣٢	٥١
هاء -	تقييم تأثير الجزاءات والتدابير الأخرى في اقتصاد جنوب افريقيا	١٥٠-١٤٦	٥٧
رابعا -	الإجراءات الدولية لمناهضة الفصل العنصري	١٩٢-١٥١	٥٨
ألف -	لمحة عامة	١٥١	٥٨
باء -	الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية	١٥٩-١٥٢	٥٨
جيم -	المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى	١٧١-١٦٠	٦١
دال -	الجزاءات الشعبية	١٧٥-١٧٢	٦٥
هاء -	المقاطعة الثقافية	١٨٢-١٧٦	٦٧
واو -	المقاطعة الرياضية	١٩٢-١٨٣	٦٩
خامسا -	استعراض أعمال اللجنة الخاصة	٢٥٤-١٩٣	٧٣
ألف -	القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين بشأن البند المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا"	١٩٧-١٩٤	٧٣
باء -	أنشطة اللجنة الخاصة لتدعيم مقاومة الفصل العنصري في جنوب افريقيا	٢١٢-١٩٨	٧٤
	١ - الحلقة الدراسية عن الاحتياجات الخاصة للاجئي جنوب افريقيا وناميبيا من النساء والأطفال	١٩٩	٧٥
	٢ - الاحتفال بالأيام الدولية للتضامن والاجتماعات الخاصة الأخرى التي عقدتها اللجنة الخاصة ..	٢٠٢-٢٠٠	٧٦
	٣ - المشاورات مع معارضي الفصل العنصري	٢٠٥-٢٠٣	٧٧
	٤ - البيانات والرسائل ضد قمع مناهضي الفصل العنصري في جنوب افريقيا	٢١٢-٢٠٦	٧٨
جيم -	أنشطة اللجنة الخاصة ضد التعاون مع جنوب افريقيا	٢٣٨-٢١٣	٧٩
	١ - جلسات الاستماع المتعلقة بالحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا	٢١٤	٨٠

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
٢ - المشاورات المتعلقة بحظر توريد الاسلحة إلى جنوب افريقيا	٢١٥	٨٠
٣ - التعاون العسكري	٢١٦-٢٢٣	٨١
٤ - التعاون الاقتصادي	٢٢٤-٢٢٧	٨٤
٥ - الاتصالات الرياضية	٢٢٨-٢٣٥	٨٥
٦ - الاتصالات الثقافية وغيرها من الاتصالات	٢٣٦-٢٣٨	٨٧
دال - اجراءات أخرى لعزل نظام الحكم القائم على الفصل العنصري	٢٣٩-٢٤٩	٨٩
١ - الحلقة الدراسية الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن التعليم المناهض للفصل العنصري	٢٣٩	٨٩
٢ - دعم الانشطة المناهضة للفصل العنصري ، والاشتراك في الاجتماعات والوقائع الاخرى	٢٤٠-٢٤٩	٨٩
هاء - المهمات التي قام بها رئيس اللجنة الخاصة	٢٥٠-٢٥١	٩٣
واو - التعاون مع هيئات الامم المتحدة الاخرى وغيرها من المنظمات	٢٥٣-٢٥٤	٩٣
سادسا - النتائج والتوصيات	٢٥٥-٢٧٤	٩٤

المرفقات

الاول - تكوين الهيئات الفرعية التابعة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، والفريق الحكومي الدولي لرصد وتوريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا ، ولجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية وفريق الدعم المؤلف من سيدات بارزات ١١٨

الثاني - مقتطفات مختارة من بيانات أصدرتها اللجنة الخاصة ١٢١

الثالث - قائمة بالوثائق التي أصدرتها اللجنة الخاصة ١٣٥

الجزء الثاني

تقرير عن التطورات الاخيرة المتصلة بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ١٣٦

كتاب الإحالة

١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩

سيدي ،

يشرفني أن أرسل إليكم ، طي هذا ، تقريري اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري - التقرير السنوي والتقرير عن التطورات الأخيرة المتصلة بالعلاقات بين إسرائيل وجنوب افريقيا - اللذين اعتمدتهما اللجنة الخاصة بالاجماع في ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ . ويقدم هذان التقريران إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن وفقا للأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٣٦٧١ (د - ٢٥) المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ ، والقرارات ٥٠/٤٣ من ألف إلى كاف المؤرخة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .

وتفضلوا ، سيدي ، بقبول أسمى آيات الاحترام .

(توقيع) غلوديس سان - فارد
رئيس اللجنة الخاصة
لمناهضة الفصل العنصري بالنيابة

سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

١٨٦٣ز

الجزء الأول

التقرير السنوي للجنة الخاصة

أولا - مقدمة

١ - تتألف حاليا اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٦١ (د - ١٧) المؤرخ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ ، من الدول الاعضاء الـ ١٩ التالية :

اندونيسيا	غانا
بيرو	غينيا
ترينيداد وتوباغو	الفلبين
الجزائر	ماليزيا
جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	نيبال
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	نيجيريا
الجمهورية العربية السورية	هايتي
زمبابوي	الهند
السودان	هنغاريا
الصومال	

٢ - وفي الجلسة ٦٢٣ ، المعقودة في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، أجمعت اللجنة الخاصة على إعادة انتخاب اللواء جوزيف ن. غاربا (نيجيريا) رئيسا لها ، والسيد غينادي أ. أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد جاي براتاب رانا (نيبال) نائبين للرئيس . وانتخب السيد غلوديس سان - فار (هايتي) نائبا للرئيس ، والسيد فيرندرا غوبتا (الهند) مقررا .

٣ - كما أعادت اللجنة الخاصة انتخاب السيد جيمس فيكتور غبيهو (غانا) رئيسا للجنتها الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وبالتعاون مع جنوب افريقيا ؛ والسيد توفيق عبادة (الجزائر) رئيسا للجنتها الفرعية المعنية بالالتماسات والمعلومات . وانتخبت اللجنة السيد خوسيه بيللينا (بيرو) رئيسا لفرقة العمل المعنية بالسجناء السياسيين . وأعيد انتخاب السيد نصر الدين ادريس (السودان) رئيسا لفرقة العمل المعنية بالنساء والاطفال في ظل الفصل العنصري والسيد اوسيلوكا اوبازي (نيجيريا) رئيسا لفرقة العمل المعنية بالجوانب القانونية للفصل العنصري . (وللاطلاع على أسماء أعضاء الهيئات الفرعية للجنة الخاصة ، انظر المرفق الاول لهذا التقرير) .

٤ - وقررت اللجنة الخاصة بالاجماع أن تقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن .

ثانيا - استعراض التطورات في جنوب افريقيا

ألف - الأحوال السياسية العامة

٥ - تؤكد التطورات المستجدة خلال الفترة المستعرضة (من آب/أغسطس ١٩٨٨ إلى آب/أغسطس ١٩٨٩) أن طريق التوصل إلى تسوية سياسية في جنوب افريقيا مازال مسدودا رغم حدوث عدد من التطورات الداخلية والخارجية . فبينما يصدر نظام الحكم القائم على الفصل العنصري تصريحات عن تغييرات مقترحة في الهيكل السياسي للبلد ، لا تلبي خطة الاصلاح التي أعلنها مطالب الاغلبية السوداء بنيل الحقوق السياسية الكاملة وتبقي على الجوانب الاساسية لحكم الاقلية البيضاء . كذلك ، فإن خطة الاصلاح تعكس اهتمام نظام الحكم بتجنب مواجهة إجراء دولي ضد جنوب افريقيا في مرحلة حرجة بالنسبة إلى اقتصادها . ذلك أن تجديد فرض حالة الطوارئ للسنة الرابعة على التوالي ، إلى جانب العدد الهائل من التشريعات القمعية المعمول بها بالفعل ، إنما يؤكد اعتزام بريتوريا على مواصلة قمع معارضة الفصل العنصري ، كما أنه يؤكد عدم استعداد نظام الحكم لتهيئة الأوضاع المناسبة لايجاد المناخ اللازم لإجراء مفاوضات ، رغم أن هذه المطالب مقدمة من حركات التحرير الوطني ومن المجتمع الدولي .

٦ - وعلى الرغم من حالة الطوارئ المفروضة ، تمكنت المقاومة الداخلية لنظام الحكم من إعادة تنظيم صفوفها والتكيف مع الأوضاع ؛ ومن ثم ، دبّت الحياة فيها من جديد . فقد شن مناوئو الفصل العنصري حملة منسقة لتحدي القوانين القمعية ، لا لإبطال مفعولها فحسب ، وإنما كذلك لاسترجاع الموقع السياسي والزخم لمواصلة المقاومة السلمية لنظام الحكم . وفي الوقت الذي عملت فيه هذه الإجراءات على تقوية التحالف المتزايد للقوى المناهضة لنظام الحكم ، فإنها دلت كذلك على فشل حالة الطوارئ في عرقلة جهود التنظيمات المناوئة للفصل العنصري .

٧ - وقد كان لعدد من التطورات السياسية تأثير على الجنوب الافريقي . ذلك أن ما يطرأ على العلاقات السياسية فيما بين القوى العظمى من تخفيف لحدة التوترات قد أدى إلى تحسين مناخ التعاون الدولي كما أنه يؤدي إلى السعي بنشاط للتوصل إلى تسويات سلمية للمنازعات الاقليمية ، ولاسيما في ناميبيا . وقد ساهمت الجزاءات

الاقتصادية المفروضة ضد جنوب افريقيا والتي اعتمدها عدد من الدول الاعضاء في حدوث تطورات ايجابية في المنطقة . ويبدو أن بريتوريا قد شعرت بتأثير تلك الجزاءات وإن كانت تلك الجزاءات لا تزال حاليا محدودة وغير منسقة . وقد تباطأ النمو الاقتصادي بسبب عدة عوامل ، وهي بصورة أساسية عبء الديون الخارجية والافتقار إلى الاستثمارات الجديدة والوصول المحدود إلى الأسواق الرأسمالية . وكان تأثر الاقتصاد بالجزاءات واضحا في الحرب غير المعلنة التي تشنها جنوب افريقيا ضد أنغولا . وأصبح من المسلم به على نطاق واسع أن ضعف القدرة العسكرية نتيجة للحظر الإلزامي على توريد الأسلحة وكذلك النكسات في ساحة المعركة إلى جانب ركود الاقتصاد والمعارضة المتزايدة للتجنيد الإلزامي فيما بين البيض قد شكلت عوامل هامة فيما يتعلق باقناع جنوب افريقيا للبدء بمفاوضات مع أنغولا وكوبا .

٨ - وعلى الصعيد الدولي ، قامت جنوب افريقيا هكذا بالتوقيع على اتفاق مع أنغولا وكوبا ، تم التوصل اليه برعاية الولايات المتحدة الامريكية وبدعم من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ومن شأنه أن يحقق استقلال ناميبيا من خلال تنفيذ قرار مجلس الامن للأمم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ . إلا أن هذا الأمل في تحقيق السلم كان صعب المنال بالنسبة للدول الاخرى في المنطقة التي واجهت وضعا حرجا يُعزى جزئيا إلى السياسات العدوانية التي تتبعها بريتوريا ضد جيرانها .

٩ - وبالرغم من التطورات الإيجابية التي طرأت في ناميبيا فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فهي لم تتخذ أي مبادرة أساسية لتفكيك نظام الفصل العنصري . إلا أنها أصبحت مجبرة على إخلاء سبيل مئات المحتجزين السياسيين في أعقاب الاضراب على الطعام الذي تكلل بالنجاح ، وعلى اتخاذ خطوات أخرى فيما يتعلق بالسجناء السياسيين : فقد نقلت نيلسون مانديلا ، وهو زعيم المؤتمر الوطني الافريقي ، إلى سجن خاص وأخلت سبيل زيفانيا موثوبنغ زعيم مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، وكذلك هاري غوالا وهو من كبار أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي (١) . إلا أن معظم إجراءات بريتوريا سعى إلى زيادة اضعاف المعارضة لنظام الفصل العنصري عن طريق حظر التنظيمات وفرض القيود على المحتجزين السابقين ، واللجوء الانتقائي إلى المحاكم لإسكات الأصوات المخالفة وإبداء التساهل إزاء أنشطة جماعات الامن الاهلية وفرق الموت .

١٠ - وفي هذا الصدد ، يبدو أن الخلافات السياسية التي ظهرت مؤخرا بين رئيس الدولة السابق السيد ب. و. بوتا ، الذي استقال في آب/أغسطس ١٩٨٩ والسيد فردريك ويلم دي كليرك تعكس اهتماما بقدرة نظام الفصل العنصري على البقاء بدلا من العمل على الانسلاخ التام عن المفهوم الايديولوجي السياسي للفصل العنصري . وقد كرر السيد دي كليرك الإعراب عن اقتناع حزبه بأن "حقوق الجماعات" سوف تكون محمية بموجب أي ترضية سياسية تمنح للأغلبية السوداء . أما خطة الخمس سنوات للاصلاح القانوني التي أعلنت في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، فلها جذور راسخة في مفهوم الإبقاء على الانقسامات العنصرية والسعي إلى ترسيخ حق النقض الذي يتمتع به البيض (٢) .

١١ - أما الانتخابات للمجالس الثلاثة للبرلمان القائم على أساس الفصل العنصري (البيض والملونون والهنود) ، والتي أجريت في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ فقد استبعدت من جديد الأغلبية السوداء وتبين أن بريتوريا ستواصل فرض سياستها المتعلقة "بالاصلاحات" عن طريق القمع بغض النظر عن المعارضة الواسعة النطاق لها . وتقوم هذه السياسة على أساس نهج رباعي الشعاب استنبطه نظام ادارة الأمن الوطني ، الذي يشكل عنصرا أساسيا للاستراتيجية الأمنية التي يتبعها نظام الحكم لتقويض المعارضة المناهضة للفصل العنصري (٣) . ويحاول نظام ادارة الأمن الوطني القيام بما يلي : (أ) تحطيم كل معارضة ، ولاسيما التنظيمات والفعاليات في المجتمعات المحلية عن طريق الاعتقال والتخويف ، ويشكل ازدياد جماعات الأمن الأهلية وفرق الموت جزءا من هذه الاستراتيجية القمعية ؛ (ب) واستمالة السود عن طريق "تحسين" الظروف المعيشية في ضواحي مختارة للسود ، وبالتالي تهدئة تظلمات المجتمع المحلي ؛ (ج) واستعادة سلطة مجالس المدن التي أنشأها نظام الحكم عن طريق الانتخابات ؛ (د) ومعالجة مسألة الحقوق الدستورية للسود (٤) .

١٢ - وتتوخى الخطة الدستورية للنظام أن يصبح ممثلو المجالس البلدية ، الذين تم "انتخابهم" خلال الانتخابات البلدية التي جرت في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ، ممثلين سياسيين في المجالس الاقليمية والوطنية وركائز المجلس الوطني (Great Indaba) . وسيضع المجلس الوطني ، عن طريق عملية استشارية معقدة ، "دستورا جديدا" يوفر للافريقيين تمثيلا سياسيا محدودا على الصعيد الوطني ، في حين يحرمهم من القوة لتحدي أسس نظام الفصل العنصري . وجدير بالملاحظة أنه لم يقترع في الانتخابات البلدية ، التي جرت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ والتي قوطعت على نطاق واسع ، سوى ٥ في المائة ، في المتوسط ، من الناخبين المؤهلين في الضواحي الافريقية - - وهي ليست

أكبر من النسبة المئوية للذين أدلوا بأصواتهم في عام ١٩٨٣ في الانتخابات المتعلقة بالسلطات المحلية للسود(٥) . وتدل هذه الأرقام على رفض كاسح للمجالس المحلية ولأي هيكل وطني يقوم عليها .

١٣ - وتدل اتجاهات التحضر الحالية على وجود فجوة متزايدة بين الطبقة العاملة الحضرية التقليدية - - التي تقيم أساسا داخل الضواحي الحضرية الموجودة - - وبين الحشود السريعة التزايد من العاطلين عن العمل والمفتقرين إلى مأوى المقيمين في مستوطنات غير رسمية على حدود المناطق الحضرية . ومن هؤلاء العاطلين عن العمل ينضم عدد كبير إلى جماعات الأمن الأهلية . ويبدو أن الانتقائية متعمدة في خطط "التحسين" في المناطق الحضرية وتهدف إلى تفضيل بعض المناطق على حساب مناطق أخرى ؛ ويتمثل هدفها الحقيقي في تفريق المجتمعات المحلية والسيطرة عليها .

١٤ - ولابد أن يكون الفشل نصيب الخطة الدستورية بسبب المقاومة الدائبة للسياسات التي يتبعها نظام الحكم ، كما يتضح من حملة التحدي . وفي عام ١٩٨٤ ، أسفرت المقاطعة الواسعة النطاق للانتخابات لعضوية البرلمان ذي الثلاثة مجالس المفصولة عنصريا ، عن إقبال قليل جدا على الاقتراع في المجتمعات المحلية للملونين والهنود ، أي بنسبة ١٨ و ١٦ في المائة على التوالي . هذا علاوة على أن خطط "التحسين" لن تنفذ بسهولة ، نظرا إلى المشاكل الاقتصادية التي يواجهها نظام الحكم .

١٥ - وبالرغم من أن الاجراءات القمعية التي يقوم بها النظام قد أعاقت أنشطة المعارضين له ، إلا أنها لم تكن قادرة على القضاء على المنظمات المناهضة للفصل العنصري . وتشهد المقاومة للنظام انبعاثا جديدا . ويضفي تزايد اشتراك البيض في المعارضة بعدا هاما على الكفاح ويظهر التآكل التدريجي لوحدة الحزب الوطني . وتعمل قوى التحرير ، سواء داخل افريقيا أو خارجها ، على وضع مبادرات تتعلق بمصير الكفاح المناهض للفصل العنصري في جنوب افريقيا وعلى تجنيد دعم المجتمع الدولي لتلك المبادرات .

باء - قمع السكان

١ - لمحة عامة

١٦ - اتخذت بريتوريا ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، مزيدا من التدابير القمعية في محاولة منها للقضاء حتى على المعارضة السلمية لحكمها . وكان هناك تصعيد للقمع ضد

معارضي مناهضة الفصل العنصري ، لاسيما في فترة التحضير لانتخابات أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وكان لهذا القمع هدفان رئيسيان : الاول الحد من قدرة المنظمات المناهضة للفصل العنصري والافراد العاملين في هذا المجال على الاضطلاع بأنشطة على الصعيد الوطني ؛ والثاني إعادة تثبيت سيطرة نظام الحكم في مجتمعات السود بحيث يتم تنفيذ برنامج الإصلاح بدون معارضة . وقد ازداد ، وفي ظل حالة الطوارئ التي أعلنت منذ أربع سنوات ، عنف الشرطة وازدادت كذلك هجمات جماعات الأمن الأهلية وأفرقة اغتيال معارضي الفصل العنصري داخل البلد ، مما أدى إلى ظهور فئة جديدة من السكان في جنوب افريقيا : اللاجئون الداخليون من الاضطهاد . وأصبحت المحاكم بصفة متزايدة أداة هامة تستخدمها بريتوريا لسحق معارضيها . وقد أخفت الرقابة الصارمة التي فرضت على الصحافة ، وهي أشد رقابة عرفتها جنوب افريقيا ، بعيدا عن التمحيص العالمي ما يتم ارتكابه من انتهاكات لحقوق الإنسان ، بما في ذلك الاحتجاز الانفرادي بدون محاكمة ، وأحكام الإعدام ، والتعذيب ، والقتل أثناء التوقيف لدى الشرطة ، وحالات الحظر والقيود والترحيل القسري للسكان . وفي هذا الجو الذي يسوده الخوف والتخويف المتزايدان ، شكلت مجموعة من الشخصيات القيادية في جنوب افريقيا لجنة لحقوق الإنسان في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في جنوب افريقيا ورصدها على أساس مستمر(٦) . وتدل الزيادة البالغة ٣٨ في المائة في مخصصات الميزانية للشرطة وتجديد حالة الطوارئ في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ للسنة الرابعة على التوالي على أن مستوى القمع لن يخفّ على الأرجح .

٢ - المحاكمات السياسية وأحكام الإعدام وتنفيذها

١٧ - غيّرت بريتوريا أنماط القمع التي تلجأ إليها فراحت تستخدم المحاكم استخداما انتقائيا لإسكات المعارضة السلمية لسياساتها ، وللتأكيد في نفس الوقت على أن القضاء في جنوب افريقيا مستقل . وكانت شعبة الاستئناف قد بدأت فعلا هذا الاتجاه عام ١٩٨٧ عن طريق عكس سلسلة من الإجراءات القضائية التي نجحت فيها المعارضة في تحدي أنظمة الطوارئ . وقد أضفت قرارات الشعبة الطابع الشرعي على جوانب أنظمة الطوارئ التي منحت أوسع سلطات وأوسع حصانة للمسؤولين عن الأمن . ويشير المراقبون القانونيون داخل جنوب افريقيا وخارجها إلى أن الدور النشط للمحاكم في القمع - - فيما عدا استثناءات قليلة - - يشكل "فعالية قضائية متسمة بالتصميم" من جانب سلطة قضائية مؤلفة كلها من البيض تعمل خلف قناع الاستقلالية(٧) .

١٨ - ويتضح الازدياد الكبير في عدد المحاكمات السياسية في عدد الاشخاص الذين يحاكمون بتهمة "الخيانة العظمى" : ٥٠ شخصا عام ١٩٨٨ وحده ، وتشمل بعضها محاكمة زعماء بارزين في المجتمع على أساس تهم ضعيفة بالتواطؤ مع المؤتمر الوطني الافريقي لقلب نظام الحكم . وقد جعل الاحتجاز قبل المحاكمة ، ورفض الكفالة ، والاحكام الطويلة هؤلاء الزعماء يتخلون عن النشاط السياسي . وأشهر هذه المحاكمات هي "محاكمة ديلماس" لثلاثة زعماء من الجبهة الديمقراطية المتحدة ، التي كان الحكم فيها فعالا في إضفاء طابع الجريمة على المعارضة السلمية . وأدين باتريك ليكوتا الملقب "بالإرهابي" ، وموس شيكاني ، وبوبو موليفي بتهمة الخيانة وحكم عليهم بأحكام قاسية لقيامهم بأنشطة سياسية سلمية تعتبر ملائمة في أي مجتمع متمسك بالقانون (٨) . ودامت المحاكمة التي شملت في الاصل الزعماء الثلاثة الرئيسيين في الجبهة الديمقراطية المتحدة فحسب بل وكذلك زعماء دينيين ومدنيين مختلفين ثلاث سنوات . وقد أدين الحكم إدانة واسعة النطاق داخل جنوب افريقيا وخارجها على السواء (٩) .

١٩ - ومن المحاكمات الهامة الاخرى محاكمة موزيس مايكيسو ، الامين العام للاتحاد الوطني لعمال المعادن في جنوب افريقيا ، وهو فرع من مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا . وكان مايكيسو ، أحد زعماء لجنة العمل في ألكسندرا نشطا في تنظيم المبادرات السياسية المشتركة بين نقابات العمال وتنظيمات المجتمعات المحلية . وقد اتهم مايكيسو وأربعة حركيين آخرين بتهمة الخيانة أو التحريض على الفتنة أو التخريب لتكوينهم رابطات مدنية في ضاحية ألكسندرا . وعلى الرغم من أنهم برئوا في نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، فإن احتجازهم لمدة طويلة أثناء معظم فترة المحاكمة أبعدهم عن النشاط السياسي .

٢٠ - وكان هناك ما مجموعه ٣٨ شخصا ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم لاسباب سياسية في شهر حزيران/يونيه ١٩٨٩ . وفي السنوات العشر الماضية طرأت زيادة على عدد أحكام الإعدام الصادرة على أساس القوانين الامنية ، وعلى محاكمات الافراد المتهمين بجرائم ذات صلة بالسياسة ارتكبوها أثناء الاحتجاجات الواسعة النطاق التي بدأت عام ١٩٨٤ . وفي هذه الحالات يحتجز السجناء في الحبس الانفرادي ويتعرضون في معظم الاحيان لاستجواب مكثف وللتعذيب . وقد نشرت هذه الحقائق مدعومة بالوثائق في تقرير أصدرته منظمة العفو الدولية عام ١٩٨٩ كما أكدت صحتها مصادر أخرى (١٠) .

٢١ - وأثارت قضية "سجناء شاربفيل الستة" اهتمام المجتمع الدولي بأحكام الإعدام الصادرة في القضايا السياسية . فقد حُكِم عام ١٩٨٥ على الستة ، الذين اتهموا بقتل نائب أسود لرئيس بلدية شاربفيل على يد جماهير كانت تحتج على زيادة الإيجارات في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، على أساس مذهب 'القصد المشترك' ، الذي يمكن وفقا له أن تشارك مجموعة ما في هدف ارتكاب جريمة ، حتى إذا لم تشترك فعلا في ارتكاب الجريمة . ومع أن محكمة الاستئناف أيدت الإدانات والأحكام الصادرة ضد "الستة" فقد اعترفت بأنه "لم يُبرهن في حالة أي من الاشخاص الستة ... على أن سلوكه ساهم بصورة عرضية في قتل رئيس البلدية ..."(١١) . وقد أقنعت الضغوط المحلية والدولية السلطات على تخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحقهم في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ إلى أحكام بالسجن تتراوح بين ١٨ و ٢٥ سنة .

٢٢ - ولاحظت منظمة العفو الدولية ، في تقريرها ، أن "تفسير محكمة الاستئناف لمبدأ القصد المشترك يوسع مفهوم المسؤولية الجنائية ويثير احتمالات إصدار كثير من أحكام الإعدام في محاكمات مقبلة ناشئة عن نزاع سياسي ..."(١٢) . وقد تبيَّن أن هذا التقييم صحيح في حالة ٣٦ شخصا من أوبينغتون ، إذ حكم على ١٤ شخصا في هذه القضية بالإعدام في ٣٦ أيار/مايو ١٩٨٩ على أساس أنهم مشاركون في "القصد المشترك" لقتل شرطي بلدية في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ أثناء احتجاجات سياسية ضد زيادات في الإيجارات في بابايلو بالقرب من أوبينغتون(١٣) . وفي تموز/يوليه ١٩٨٩ ، لم ينجح الاستئناف ضد حكم الإعدام . ويشكل الأفراد الـ ١٤ أكبر عدد من الاشخاص الذين يحاكمون بالإعدام في محاكمة واحدة في واقعة ذات صلة بالسياسة . وحكم على الاشخاص الـ ١٢ الآخرين بأحكام سجن طويلة (انظر الفقرة ٢١٠ أدناه) .

٢٣ - وقد ولَّد العدد المتزايد حالات الإعدام لاسيما بالنسبة للجرائم الناشئة عن الاحتجاجات السياسية مناقشة متجددة بشأن عقوبة الإعدام في جنوب افريقيا . وبحلول شهر حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، كان حكم الإعدام قد نفذ بالفعل في ٣٧ شخصا في سجن بريتوريا المركزي . ووفقا لتقرير أخير أعدته جماعة "الوشاح الأسود" (Black Sash) ، فإن الغالبية العظمى من السجناء المحكوم عليهم بالإعدام هم من السود ، وقد حاكمهم نظام قانوني ليس فيه قاضٍ أسود واحد . وقد دعت عدة منظمات مناهضة للفصل العنصري وغيرها خارج جنوب افريقيا إلى تعيين لجنة قانونية للتحقيق في عقوبة الإعدام وحثت على وقف مؤقت لكل حالات تنفيذ حكم الإعدام إلى حين صدور تقرير هذه اللجنة(١٤) .

٣٤ - وواجه مئات من الاشخاص تهما أخرى في عشرات من المحاكمات السياسية التي تتراوح بين "الإرهاب" والعضوية في منظمات محظورة و/أو التشجيع على تحقيق غايات هذه المنظمات ، ومتابعة التدريب العسكري ، وامتلاك الاسلحة والمتفجرات ، لغرض القتل والقيام بأعمال العنف . وتراوحت الاحكام الصادرة بحق المدانين بين الإعدام والسجن مدة ٢٥ سنة والجلد ، ودفع غرامة . وبحلول كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ كان في السجن ٨٠٤ أشخاص لقيامهم بأنشطة سياسية . ومن المؤكد أن عدد السجناء السياسيين مقدر تقديرا ناقصا نظرا إلى أن الإحصاءات مجمعة على أساس تقارير صحفية توفر معلومات متفاوتة وغير كاملة . وبالإضافة إلى ذلك ، تعطي هذه الارقام فكرة خاطئة لأنها تشمل عددا كبيرا من الأطفال والشباب الذين يقل عمرهم عن ٢١ سنة والذين هم في السجن على الرغم من أنه من الصعب تحديد عدد الأطفال المحتجزين لقيامهم بنشاط سياسي (١٥) .

٣ - الاحتجاز بدون محاكمة

٣٥ - استخدمت الاحتجازات لقمع المعارضة المنظمة على الصعيدين الوطني والمحلي . وفي محاولة لإيقاف حملة التحدي لقوانين الفصل العنصري احتجزت السلطات عددا من المحرضين على مناهضة الفصل العنصري في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٩ منهم زعماء الجبهة الديمقراطية المتحدة محمد والي موسى وتيتوس مافولو وتريفور مانويل وكورنيك ندولوفو . وأخمدت قوات الأمن بعنف التجمعات والمسيرات مستخدمة السياط والغازات المسيلة للدموع والعيارات المطاطية . وعقب المظاهرات التي قامت ضد الاحتفال "باستقلال موطن" الـ Venda في تموز/يوليه ١٩٨٩ ظهرت تقارير عما ارتكبته الشرطة من أعمال وحشية وتعذيب ضد المحتجزين بدون تهم (١٦) .

٣٦ - وبالرغم من حدوث نقص عام في عدد المحتجزين ، فقد زادت فترة الاحتجاز . وقد مضى على وجود بعض المحتجزين في السجن ثلاث سنوات تقريبا مما جعلهم يصبحون بالفعل من مساجين المدد الطويلة . ويقدر أنه يوجد حتى الآن في الاحتجاز ١٠٠ طفل (تحت سن ١٨) . ومنذ عام ١٩٨٤ ، تم ما لا يقل عن ٠٠٠ ٥١ من حالات الاحتجاز وهو ما يزيد على ٧٠ في المائة من جميع حالات الاحتجاز منذ عام ١٩٦٠ . ويقدر مراقبو حقوق الانسان أن ما بين ٧٥ و ٨٠ في المائة من جميع حالات الاحتجاز ينتهي الأمر فيها بالافراج عن المحتجز بدون توجيه اتهام اليه في أي محكمة . ويبدو أن هناك فئات محددة يستهدفها الاحتجاز بدون محاكمة ، ومن بينها المجموعات الطلابية والشبابية ، والهيئات السياسية والدينية والجمعيات المدنية والسكانية ونقابات العمال .

٢٧ - وقد أبرز محنة المحتجزين في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ اضراب عن الطعام إلى أجل غير محدود بدأه ٣٠ محتجزا اعتقلوا في سجن ديبكلوف بموجب حالة الطوارئ . وأدت مطالبتهم بالافراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين إلى اشعال موجة وطنية من الاحتجاجات بالاضراب عن الطعام من جانب المحتجزين ، وكذلك إلى سلسلة من أعمال التضامن في جنوب افريقيا وفي أرجاء العالم . وفي نهاية آذار/مارس زاد عدد المحتجزين الذين اشتركوا في احتجاجات الاضراب عن الطعام على ٧٠٠ محتجز . وجدير بالملاحظة أنه خلال الفترة الواقعة بين حزيران/يونيه ١٩٨٦ وكانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، سجلت الجماعات التي تراقب حقوق الانسان ٣٧ اضرابا عن الطعام قام بها المحتجزون بموجب أنظمة الطوارئ(١٧) .

٢٨ - وفيما أخذت صحة المحتجزين المضربين عن الطعام تعتل ووجب نقلهم إلى المستشفيات أصبح من الواضح ان الاحتجاج أخذ يثير أزمة ذات آثار محلية ودولية بالنسبة إلى نظام الحكم . وأفرج عن كثير من المحتجزين بالرغم من تبليغهم على الفور بأوامر تقييدية قاسية . ونظرا إلى بطء عملية الافراج استطاع عدد كبير من المحتجزين الهروب من المستشفيات والتماس اللجوء إلى السفارات والقنصليات الاجنبية مما زاد من الدعاية الدولية عن الاحتجاز بدون محاكمة .

٤ ـ جماعات الأمن الأهلي وفرق الموت والأنشطة السرية

٢٩ - وتجلى شكل آخر للقمع في تصعيد نشاط جماعات الأمن الأهلية التي يرعاها أو يتساهل إزاءها نظام الحكم على نطاق لم يسبق له مثيل من قبل . وكانت ظاهرة الأمن الأهلي وفرق الموت قد برزت بالفعل في عام ١٩٨٦(١٨) . ويتمثل هدف أعمال الأمن الأهلي في القضاء على الفعّالين السياسيين وزعزعة استقرار مجتمعات السود ومنظماتهم الشعبية بدون التدخل المباشر لقوات الأمن . والمقصود بهذه الأعمال أن تضفي مصداقية على حجة نظام الحكم القائلة بأن مصدر النزاع الحقيقي في ضواحي السود هو ميل طبيعي "للصراع الداخلي" . ونادرا ما تساق أنشطة هذه الجماعات إلى المحاكم ، ناهيك عن مقاضاتها بنجاح(١٩) .

٣٠ - وثمة تطور مشؤوم هو عدد الذين اغتيلوا أو "اختفوا" من العناصر النشطة سياسيا في السنة الماضية . ويعمل الجناة بتأييد صامت من قوات الأمن ، بل أن بعض المراقبين ألمحوا إلى أنهم قد يكونون جماعة ضمن قوات الأمن ذاتها . ويعد اغتيال

الدكتور دافيد ويبستر في ١ أيار/مايو ١٩٨٩ أحدث حالة في سلسلة طويلة من حوادث اغتيال العناصر الفعالة في مناهضة الفصل العنصري التي لم يعثر بعد على مرتكبيها . وكان الدكتور ويبستر من الديمقراطيين البيض الذين لعبوا دورا قياديا في تأييد المحتجزين وعائلاتهم وكذلك في الاضراب الأخير عن الطعام الذي قام به المحتجزون السياسيون (انظر الفقرة ٣١٢ أدناه) . وكان قد لفت الانتباه ، بوصفه مشاركا في وضع تقرير عن العنف السري ، إلى الأنشطة المتزايدة لفرق الموت . وقد تنبأ باغتياله حين كتب يقول : "إن للاغتيالات أثرها في السيطرة على المعارضة عندما تفشل كل الوسائل الأخرى مثل الاحتجاز أو التخويف . ومن النادر جدا أن تحل قضايا هذه الاغتيالات ..."(٣٠) .

٣١ - وأصبحت التنظيمات المناهضة للفصل العنصري والمحرضون على هذه المناهضة هدف أعمال التخريب بشكل متزايد . ويبدو أن إلقاء القنابل على مقر مجلس كنائس جنوب افريقيا ، الذي يضم عدة منظمات مناهضة للفصل العنصري ، ومقر مؤتمر أساقفة جنوب افريقيا الكاثوليك ، قام به خبراء في الأنشطة الارهابية . كما أن حرق مختلف مكاتب منظمة الوشاح الأسود والهجمات المتكررة على المكاتب الفرعية لمؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا إلى جانب الغارات والهجمات التي وقعت على مكاتب منظمة شعب آزانيا ومكاتب موارد المجتمع المحلي في كيب تاون وإيست لندن وجوهانسبرغ وحملات التشهير والتشويه في المدن الصغرى ضد حركة نقابات العمال غير العنصرية تشير جميعها إلى حملة على نطاق البلد . وفي تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أعرب القادة الدينيون عن قلقهم إزاء زيادة الحوادث التي تنطوي على التسميم الكيميائي للأماكن المستخدمة لاجتماعاتهم . فقد سقط القس فرانك شيكانه الأمين العام لمجلس كنائس جنوب افريقيا مغشيا عليه عدة مرات وأوشك على الموت في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، بعد اصابته بالتسمم على ما يبدو بمبيد حشري مرتفع السمية يمكن ، حسب التحريات الطبية ، أن يكون قد نثر على حقائبه أو ملابسه . وفي آب/أغسطس ١٩٨٩ ، تعرض "شاعر الشعب" مزواخي مولي وأسرته إلى سلسلة من الهجمات العنيفة ، بما في ذلك هجوم بالقنابل اليدوية على منزله(٣١) . وأشار تقرير حديث لوزارة خارجية الولايات المتحدة في معرض التأكيد على تدهور حقوق الانسان في جنوب افريقيا إلى وجود فرق الموت التابعة للشرطة والى ادعاءات تعذيب المحتجزين وإلى ما لنظام الحكم من نفوذ سياسي على القضاء(٣٢) .

٣٢ - ووصل العنف في مقاطعة ناتال أبعادا خطيرة واعتبرته المنظمات المناهضة للفصل العنصري أزمة وطنية من المهم لجنوب افريقيا حسمها . وطالب مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا بانشاء لجنة مستقلة للتحقيق في دور الشرطة في العنف الذي وقع في بيترماريتسبرغ مشيرا إلى أن تعاون قوات الأمن مع جماعات الأمن الأهلي كان من

العوامل الحاسمة في إشعال هذا العنف . وفي مذكرة قدمت في مؤتمر صحفي عقد في بيترماريتسبرغ في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٩ أشار ممثلو مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا وفروع الجبهة الديمقراطية المتحدة إلى " ... الإسهام الخاص في حوادث العنف التي وقعت في بيترماريتسبرغ من خلال ما صدر عن شرطة جنوب افريقيا من اجراءات واغفالات ... [بيد أنه] لا بد لنا أن نشدد على أنه لا يمكن استتباب سلم دائم في بيترماريتسبرغ ما دامت الشرطة قادرة على تأليب المجتمع عن طريق اجراءات متحيزة ..." (٣٣) . وزادت أوامر الحظر والتقييد المفروضة على مناهضي الفصل العنصري من التنظيمات والافراد من صعوبة البحث عن حل للصراع في ناتال ، نظرا إلى أن العناصر الفعالة تمنع بموجب أوامر التقييد من الاشتراك في أي نشاط سياسي . وفي حين أنه لا يمكن إنكار أن هناك خلافات سياسية بين الجبهة الديمقراطية المتحدة ومؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا من ناحية وحركة زولو إنكاثا من ناحية أخرى ، إلا أن لب الصراع في اقليم ناتال ناتج أساسا عن سياسات الفصل العنصري .

٣٣ - ويقدر أنه قتل ١ ٣٠٠ شخص في منطقة بيترماريتسبرغ وحدها منذ عام ١٩٨٧ . وأصبح ما بين ٠٠٠ ٢٠ و ٠٠٠ ٣٠ شخص في عام ١٩٨٨ من اللاجئين الداخليين في المقاطعة ولا تزال هذه الاعداد مستمرة في الارتفاع . كما دمّر ما لا يقل عن ٠٠٠ ٣ منزل في عام ١٩٨٨ ، وذلك في معظم الاحيان عن طريق حرقها ، وكثيرا ما يكون ذلك مصحوبا بالنهب .

٣٤ - وثمة حركة من أجل السلم جارية الآن حظيت بدعم جميع الاطراف في النزاع ، أي مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ، والجبهة الديمقراطية المتحدة ، وحركة زولو انكاثا ، إلى جانب الفئات الدينية والفئات الاخرى . وقد أيد المؤتمر الوطني الافريقي ورئيسه نلسون مانديلا الجهود المبذولة من أجل السلم . وقال مانديلا في رسالة موجهة إلى الزعيم القبلي مانغوسوثو بوثيليزي ، زعيم الانكاثا ما يلي :

"لم أشعر بالكدر طوال حياتي السياسية أكثر مما شعرت به عندما رأيت أبناءنا يقتتلون بعضهم بعضا كما يحدث الآن . وكما تعلم ، فقد تمزق نسيج الحياة المجتمعية كله في بعض المناطق المتأثرة ، وخلّف تركة من الكراهية والمرارة سوف تلازمنا خلال السنوات المقبلة . وهذه مسألة تحتاج إلى إهتمام عاجل من جميع الناس في هذا البلد . وستغمر السعادة نفسي اذا تبين أن إهتمامي وندائي لم يقعا على آذان صماء" (٣٤) .

٣٥ - وثمة مثال آخر على هذا العنف هو العمل الوحشي الذي ارتكبه بارند سترايدوم عضو حركة المقاومة الافريكانية اليمينية المتطرفة . ففي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، أطلق سترايدوم النار عمدا على ٢٣ شخصا من السود في شوارع بريتوريا ، وقتل سبعة منهم . وفي وقت سابق ، قتل امرأة سوداء في حادث منفصل . ومما له أهميته أن يلاحظ أن تقريرا نشر في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ أشار إلى أنه ، خلال الفترة الواقعة بين أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، حين بدأت فيها الاحتجاجات على الايجارات في جميع أنحاء البلد ، وكانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، قتل نحو ٠٠٠ ٤ شخص تقريبا في جنوب افريقيا ، وأن عدد القتلى الشهري بلغ أقصاه في شهر أيار/مايو ١٩٨٦ عندما قتل ٣٣١ شخصا (٣٥) .

٥ - قوانين الأمن وأوامر الحظر والتقييد

٣٦ - واصل النظام سن قوانين قمعية لفرض المزيد من القيود على أنشطة معارضي الفصل العنصري . وعلى الرغم من وجود معارضة شديدة داخل جنوب افريقيا وخارجها ، تم في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٩ اعتماد قانون الكشف عن التمويل الخارجي رقم ٣٦ لعام ١٩٨٩ . والغرض من القانون هو ممارسة رقابة شديدة على أنشطة المنظمات المناهضة للفصل العنصري . وقد تم سحب القانون السابق ، قانون تعزيز السياسات الداخلية المنظمة لعام ١٩٨٨ بعد أن تعرض نظام الحكم لضغط شديد من داخل البلد وخارجه ، ومن الاتحاد الاقتصادي الاوروبي . وعلى الرغم من أن الغرض الظاهر لقانون التمويل هو تنظيم تلقي الأموال الاجنبية و "الاعداد للمسائل المرتبطة بها" ، فإن أحكام القانون في واقع الأمر تتيح للسلطات الوصول إلى المعلومات بصورة مطلقة تقريبا فيما يتعلق بأعمال الأشخاص أو المنظمات الملتزمين بالتغيير السلمي في جنوب افريقيا .

٣٧ - وقد أتاح الاعتماد المتزايد على الأوامر التقييدية لنظام الحكم أن يسكت خصومه بدون الدعاية التي ترافق الاعتقالات أو المحاكمات ؛ وتُفرض الأوامر التقييدية ، وهي بمثابة اعتقال منزلي ، لفترة غير محددة من الزمن وتمنع الأفراد من ممارسة حياة عادية ، ناهيك عن الاشتراك في أي نشاط سياسي ، وبالتالي "يختفي" الأفراد من الحياة العامة دون ادانتهم بارتكاب أي جريمة . وقد حذرت منظمات حقوق الانسان من أن هذه القيود الشديدة المفروضة على أكثر من ٦٥٠ محتجزا سابقا ، فتنظم تحركاتهم وتحدد إقامتهم في منازلهم لغاية ٢٠ ساعة يوميا ، تجعلهم هدفا سهلا لأعمال العنف التي ترتكبها جماعات الأمن الاهلية وفرق الموت . وقد قتل محتجز سابق هو كريستي نتولي ، منسق مؤتمر الشباب في ناتال ، من جراء الطعنات التي تعرض لها في

نيسان/ابريل ١٩٨٩ ؛ بعد أن حضر إلى مركز الشرطة لإثبات وجوده وفق أمر تحديد إقامته . وقتل جناة مجهولو الهوية محتجزا سابقا آخر ، هو اريك غميدي ، في بيته في ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، بعد الافراج عنه ببضعة أيام (٣٦) .

٣٨ - وقد عطلت أوامر الحظر والقيود الاخرى أنشطة المنظمات السياسية والطلابية والشبابية والمدنية . وفي آب/أغسطس ١٩٨٩ ، حظرت السلطات عقد عدد من الاجتماعات العامة التي كانت تنظم كجزء من حملة التحدي الجارية . وكانت المنظمات والعناصر الفعالة المناهضة للفصل العنصري تعتزم أن تواصل في تلك الاجتماعات الشعبية العمل "علانية ودون أغلال القيود المجحفة" . بيد أن أوامر الحظر لم تفلح في منع الحركيين المناهضين للفصل العنصري من ممارسة أنشطة الاحتجاج الاخرى . وفي عام ١٩٨٨ ، حظرت بريتوريا ٣٢ منظمة تناهض الفصل العنصري ، ومنظمتين يمينيتين متطرفتين . وفضلا عن ذلك ، أدت القيود المفروضة على مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا إلى قصر أنشطته على أماكن العمل وعلى عدم تجاوز القضايا العمالية . وفي محاولة لمنع التعبئة الشعبية للمؤتمر المناهض للفصل العنصري في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ فرضت السلطات قيودا لفترات تقل عن اسبوعين على الزعماء الذين كان المؤتمر يعتمد عليهم لتنظيم أعماله . وقد تمادت بعض الأوامر التقييدية فمنعت الزعماء صراحة من الدعوة لمقاطعة الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ (٣٧) . وقد زاد الاضطهاد أثناء فترة التحضير للانتخابات البلدية ، التي بدأت بعد فترة "التصويت المسبق" ، التي استمرت عشرة أيام وتم الادلاء خلالها بنسبة كبيرة من مجموع عدد الأصوات . وقد منحت الأنظمة الصادرة في ذلك الحين وزير القانون والنظام سلطة تحديد إقامة الحركيين في منازلهم أو فرض قيود عليهم ، بمجرد نشر إعلان في الجريدة الرسمية . وكان الغرض من النظم بوجه خاص ، إسكات "طريدي العدالة" ، الذين لم يتمكن رجال الشرطة من العثور عليهم .

٣٩ - وقدمت لجنة حقوق الانسان ، في تقرير يتعلق بالقمع أثناء الحملة الدعائية للانتخابات ، أدلة وثائقية على العديد من حوادث الاعتقال ، وحالات فرض القيود على الأفراد والمنظمات ، والتعدي على العناصر الفعالة ، وحالات الاغتيال ، ومهاجمة مباني المنظمات المناهضة للفصل العنصري ، والملاحقات القضائية ، ونشر المعلومات المضللة ، وإرغام الناخبين ، ومنع الاجتماعات والمنشورات . وكان الغرض من هذا القهر الشديد هو منع مقاطعة الانتخابات والتمهيد لانتخاب أشخاص "معتدلين" مقبولين لدى نظام الحكم (٣٨) .

٦ - إبعاد السكان بالقوة

٤٠ - تابعت بريتوريا عملية توحيد المواطن التي تستند اليها سياسة إنشاء "مواطن مستقلة" . واستخدمت السلطات المحاكم والوسائل تتجاوز حدود الشرعية لإبعاد السود بالقوة من مناطق "البيض" إلى المناطق التي ستدمج في "المواطن" وذلك لحرمان السود من حقهم المكتسب بالولادة في الحصول على جنسية جنوب افريقيا . وتؤكد السلطات أن الإبعاد يتم الآن طوعا . وفي واقع الأمر أن حالة الطوارئ تتيح للسلطات استخدام وسائل أكثر ذكاء وان كانت لا تقل شدة عن السابق لإبعاد السكان . وعلى سبيل المثال ، ترفض السلطات توفير الخدمات ، مثل المياه ، للمناطق المهدد سكانها بالإبعاد بينما توفر ، في الوقت نفسه ، الموارد - - التي غالبا ما تكون غير كافية - - لمناطق الاستيطان المقترحة .

٤١ - وتقدر اللجنة الوطنية لمناهضة الإبعاد أن حوالي ٣ ملايين شخص مهددون بالطرد والإبعاد في الوقت الحاضر بمن فيهم : (أ) أكثر من مليون شخص من بين ٤ ملايين مستقطن يعيشون في المناطق المحيطة بجوهانسبرغ ، وكيب تاون ، ودربان ، وبورت اليزابيث ؛ (ب) وحوالي مليون عامل ومستأجر يعيشون في مزارع يقع معظمها في أورنج فري ستيت وناتال ؛ (ج) وما يربو على نصف مليون شخص يعيشون في ضواحي ريفية تم إدماجها في "مواطن مستقلة" إسميا ؛ (د) وعدد كبير من الأفراد الذين يمكن طردهم من "الاماكن الرمادية" أو المناطق الحضرية التي يقطن فيها السود والبيض معا في الوقت الحاضر .

٤٢ - وفي شباط/فبراير ١٩٨٤ ، تم إبعاد حوالي ٠٠٠ ٤ شخص بالقوة من قرية موغوبا ، التي عاشوا فيها أكثر من ٧٠ سنة[٣٩] . وأصبحت القرية معرضة في الوقت الحاضر لحالات إبعاد جديدة . وإعرابا عن الاهتمام الدولي ، قامت الدول الإثنتا عشرة الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي في نيسان/ابريل ١٩٨٩ في إجراء مشترك بتسليم احتجاج رسمي إلى السلطات على الإبعاد المقترح لسكان موغوبا .

٤٣ - وثمة اسلوب آخر يتبعه النظام يتمثل في إدماج المجتمعات الريفية في "المواطن" بمجرد إعادة رسم حدود "المواطن" . وفي نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، قدم إلى البرلمان مشروع قانون تغيير حدود الأقاليم التي تتمتع بالحكم الذاتي ، الذي يمنح السلطات صلاحيات واسعة لتغيير حدود "المواطن غير المستقلة" باصدار إعلان رسمي ، والغرض من التدبير هو إحباط آثار القضايا التي أقامتها المجتمعات الريفية وكسبتها في المحاكم وتمكنت بفضل ذلك من منع السلطات من إدماج بعض المناطق في نظام "المواطن" . وعلى سبيل المثال ، ألغت المحاكم إدماج موتسي وبوتشابيلو في "موطني" كوا ندبيلي وكواكوا على التوالي .

٤٤ - ويقول المسؤولون في لجنة العمل الريفي بالترنسفال التابعة لمنظمة الوشاح الاسود إن بعض عمليات الإدماج ، وبالذات الإدماج في "الموطنين المستقلين" سسكي وبوفوشاتسوانا ، كانت مصحوبة بالعنف ، وفي تموز/يوليه ١٩٨٩ ، قامت شرطة بوفوشاتسوانا بالاعتداء بالضرب على سكان قرية ليوفونتين بالترنسفال ، وهي قرية ادمجت في بوفوشاتسوانا في ١٩٨٨ ، ورجمتهم بالحجارة ، وتم فيما بعد حظر أنشطة لجنة العمل الريفي بالترنسفال ومنظمة الوشاح الاسود في ذلك "الموطن" في آب/أغسطس ١٩٨٩ .

٤٥ - وتشير التدابير الراهنة المتعلقة بالسود في المناطق الحضرية إلى أن نظام الحكم غير راغب في إزالة أعمدة الفصل العنصري ، مثل قانون مناطق التجمعات وقانون حفظ مرافق الحياة المنفصلة لعام ١٩٥٣ ، على الرغم من أن تحدي السود المستمر لهذه القوانين جعلها غير فعالة إلى حد كبير . وقد سحبت السلطات مشروع قانون مناطق التجمعات المعدل في أعقاب النقد الواسع النطاق لأحكامه القمعية ، وسنّت قانون الحكومة المحلية في مناطق الاستيطان الحرة وقانون مناطق الاستيطان الحرة والقانون المعدل لحظر الاستقطان غير القانوني . وبدلا من أن تكون هذه القوانين حلا لأزمة الإسكان الحضري المتصاعدة ، فإنها تمنع المشردين السود من بناء مساكن غير نظامية بالقرب من المدن أو من البحث عن سكن أينما وكلما استطاعوا . ويتم بموجب هذه القوانين ، التي تمنح السلطات صلاحية نقل المجموعات من مكان إلى آخر بدون تدخل من المحاكم ، تنفيذ العزل السكني بصورة أكثر تشددا .

٧ - الرقابة على الصحف

٤٦ - حاول نظام الحكم ، باستخدام مجموعة من القوانين والانظمة الصارمة الموجهة ضد وسائط الإعلام المحلية والاجنبية ، السيطرة على تدفق المعلومات إلى داخل البلد وفرض رقابة على التقارير الصحفية المرسلة إلى الخارج . وتمثل الهدف النهائي في نشر وجهة نظر النظام وحده بشأن الوضع في البلد . وبينما واصلت السلطات هجماتها الصريحة ضد وسائط الإعلام ، وبصفة خاصة وسائط الإعلام المعادية للفصل العنصري (البديلة) والاجنبية ، اتخذت أيضا مجموعة من الاجراءات القانونية ضد عدد من صحفيي جنوب افريقيا لقيامهم بانتهاكات مزعومة لقوانين الامن . وفي حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، وجه اتهام إلى ماكس دو بريز ، محرر الصحيفة الافريكانية الجديدة "فراي ويكبلاد" (Vrye Weekblad) وصدر ضده حكم بالسجن لمدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ لمدة خمس سنوات وذلك لاستشهاده باقوال شخص "مدرج بالقوائم" . ولا تزال الاتهامات الاخرى الموجهة ضده معلقة . وكان أغرى كلاست رئيس تحرير "ذا سويتان" (The Sowetan) ،

وأنطون هاربر ، رئيس تحرير "الويكلي ميل" (The Weekly Mail) والمراسلان الصحفيان جوان بيكر وفرانز كروغر من بين الصحفيين الذين اتهموا في آب/أغسطس ١٩٨٩ بمعارضة أنظمة الطوارئ .

٤٧ - وبأمر من وزير الشؤون الداخلية ، استوفل بوشا ، اوقفت مجلة "الويكلي ميل" عن الصدور لمدة شهر واحد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، بينما عطلت "غراسروتس" (Grassroots) و "نيو إيرا" (New Era) عن الصدور عدة شهور في شباط/فبراير ١٩٨٩ . وأصدر الوزير تحذيرات إلى منشورات عديدة ، من بينها Free Azania (آزانيا الحرة) و The Sowetan و "القلم" و Work in progress (٣١) . وكانت طرق المضايقة والتخويف جلية أيضا في مصادرة المنشورات وفي استمرار احتجاز الصحفيين بدون توجيه أي اتهام إليهم .

جيم - مقاومة الفصل العنصري

١ - تنظيم جبهات مقاومة أوسع

٤٨ - لم تؤد أساليب القمع المتاحة في ظل حالة الطوارئ ولا عنف جماعات الأمن الأهلية وفرق الموت إلى اجتثاث جذور المعارضة المناهضة للفصل العنصري . ولا تزال الأحوال الاقتصادية التي تثير المقاومة المستمرة قائمة نظرا إلى عدم نجاح بريتوريا في حل المشاكل الاقتصادية الهيكلية ، مثل النمو البطيء والبطالة المزمنة . وأوضحت البيانات المنشورة في عام ١٩٨٩ أن الفقر في جنوب افريقيا قد تسببت فيه وعززته السياسات العنصرية المتعمدة . فالجوع المنتشر على نطاق واسع والاكتظاظ والمرض ، وبصفة خاصة في المناطق الريفية و "المواطن" العشرة ، أمر شائع ؛ وفي بلد يصدّر الأغذية ، يعاني مليونان من الأطفال من سوء التغذية(٣٢) .

٤٩ - ودخل الكفاح ضد نظام الحكم مرحلة جديدة تميزت بعملية بطيئة ولكنها مطردة لإعادة بناء وتعزيز تنظيمات المجتمعات المحلية . ويتمثل الهدف الاستراتيجي لهذه التنظيمات في تدعيم طاقات الحركة المناهضة للفصل العنصري عند مستوى القاعدة ، وفي تقوية لجان الشوارع ، وفي الجماعات المدنية والشبابية وغيرها . وتشترك تنظيمات المجتمعات المحلية في نهج متطورة للتفاوض بشأن قضايا على الصعيد المحلي تتولد عنها بالتالي خبرة سياسية قيّمة يكتسبها أعضاؤها .

٥٠ - وفي الوقت نفسه ، تجري مناقشة حول إمكانية تشكيل تحالف عريض من القوى المناهضة للفصل العنصري . بيد أنه لم يظهر أي توافق سياسي في الآراء بشأن مضمون هذا التحالف الذي ينظر إليه باعتباره استراتيجية دفاعية قصيرة الاجل لإعادة بناء تنظيمات المجتمعات المحلية ، واستراتيجية طويلة الاجل لضمان التحول إلى مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا . وكما تشير الإجراءات المشتركة التي اتخذتها الحركة النقابية العمالية غير العنصرية ، والجماعات السياسية والمجتمعية ، قد تسعى القوى المناهضة للفصل العنصري إلى الوحدة من خلال سلسلة من التحالفات السياسية الواضحة المعالم التي تركز على برامج معينة للعمل الموحد . وفي هذا الإطار للعمل الموحد المتزايد ، بدأت هذه القوى في العمل تحت مظلة الحركة الديمقراطية الجماهيرية .

٥١ - وقد أصبح تحدي قوانين الفصل العنصري بؤرة الاحتجاج المنظم في جنوب افريقيا . وكان إيذانا بانبعاث الحملات الجماهيرية ضد الفصل العنصري وباشتراك تحالف عريض من المنظمات المعارضة لنظام الحكم . وانطوت حملة الاحتجاج ، التي تقودها الحركة الديمقراطية الجماهيرية ، على عمل ناجح في آب/أغسطس ١٩٨٩ ، عندما توجه المرضى السود إلى المستشفيات المخصصة للبيض فقط طلبا للعلاج ، وعلى غير ذلك من أعمال العصيان المدني . وقامت الحركة الديمقراطية الجماهيرية ، وبصفة خاصة النقابات العمالية ، كذلك بتنظيم احتجاجات ضد الشركات التي تعهدت بتقديم العون المالي لدورة مباريات "الرغبي" في جنوب افريقيا والتي سيشترك فيها لاعبون من استراليا وفرنسا وانكلترا وسكوتلندا وويلز (٣٣) .

٥٢ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، حاول المؤتمر الوطني المناهض للفصل العنصري ، الذي اشتركت فيه أكثر من ٧٠ منظمة ، والذي دعا إلى عقده مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ، مناقشة الوحدة والتنظيم في مواجهة القمع ، ومسألة أن يكون لكل فرد صوت في جنوب افريقيا ديمقراطية (٣٤) . وعلى الرغم من أن المؤتمر قد حُظر ، فقد أثار مناقشة هامة بشأن مضمون التحالفات السياسية . وعقد بعض الذين كان مقررا أن يشتركوا في المؤتمر اجتماعا سريا في كيب تاون لمناقشة طرق استمرار عملية إقامة ائتلاف أوسع . وعلى نفس المنوال ، أعلن ممثلو الحركة الديمقراطية الجماهيرية وتنظيمات حركة الوعي الاسود والنقابات العمالية والهيئات الدينية في مؤتمر صحفي في جوهانسبرغ ، في آب/أغسطس ١٩٨٩ ، أنهم سيدعون إلى عقد "مؤتمر من أجل مستقبل ديمقراطي" في النصف الاخير من عام ١٩٨٩ .

٥٣ - وبينت المقاطعة التي تمت على نطاق البلد للانتخابات التي أجريت في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ عمق الرفض الشعبي للهياكل التي أوجدها نظام الحكم وكذلك قدرة تجمعات المجتمع المحلي على تنظيم المقاطعة ، على الرغم من حالة الطوارئ . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وآذار/مارس ١٩٨٩ ، أوضحت عمليات المقاطعة الناجحة للمشاريع المملوكة للبيض في بوكسبرغ وكارلتونفيل التي يديرها مسؤولون في حزب المحافظين ، التأثير الكامن المتزايد لقوة المستهلك الأسود في إحباط أي محاولة من جانب ذلك الحزب لإعادة تثبيت نظام الفصل العنصري في صغائر الأمور . وكان للعمل المشترك الذي قامت به النقابات العمالية وتنظيمات المجتمعات المحلية دور هام في نجاح المقاطعة(٣٥) .

٥٤ - ولفت الاضراب عن الطعام لفترات طويلة الذي قام به المحتجزون السياسيون في السجون في جميع أنحاء البلد انتباه المجتمع الدولي إلى حالات الاحتجاز دون محاكمة في جنوب افريقيا ، فأشار اجراءات تضامن من جانب العديد من الجماعات والافراد في جنوب افريقيا وفي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة . وقد أكره هذا الاضراب نظام الحكم على اطلاق سراح مئات من المعتقلين ، ومن بينهم عدد كبير من زعماء المنظمات المناهضة للفصل العنصري . كما أظهر أن جنوب افريقيا يمكن أن تتأثر بالاجراءات الدولية ، إذ قامت حكومات عديدة بتقديم اعتراضات تطالب السلطات إما باطلاق سراح المعتقلين أو بتوجيه التهم اليهم .

٥٥ - وهذا النشاط السياسي المطرد قد لوحظ أيضا فيما قام به العمال والطلبة من تغيب عن العمل والدراسة في ٢١ اذار/مارس ١٩٨٩ ، وذلك احياء للذكرى السنوية لمذبحة شاربفيل . وفي ايار/مايو ١٩٨٩ ، قام نحو ٠٠٠ ١٠ شخص من البيض والسود ، وكثيرون منهم يخضعون لقيود شديدة ، بتحدي قوانين الطوارئ حيث اشتركوا في صلاة جنائزية وفي مسيرة عامة من أجل الدكتور دافيد ويستر ، وهو رجل ديمقراطي أبيض راح ضحية الاغتيال (انظر الفقرة ٣٠ أعلاه) . وفي حزيران/يونيه ١٩٨٩ بعث عدد من المنظمات التي تمثل مختلف قطاعات المجتمع برسالة إلى المسؤولين البرلمانيين يطالبونهم فيها بعدم اعادة فرض حالة الطوارئ(٣٦) . وقد قوبل تجديد حالة الطوارئ في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ باحتجاجات في جميع أنحاء البلد ، وذلك في الوقت الذي احتفل فيه بالذكرى السنوية لانتفاضة الطلبة بسويتو في عام ١٩٧٦ عن طريق تغيب جماعي عن العمل . ولتسليط الضوء على الاستخدام المتزايد لعقوبة الاعدام ضد معارضي الفصل العنصري ، شرع في حملة وطنية من أجل "انقاذ معتقلي أبينغتون الاربعة عشر في حزيران/يونيه ١٩٨٩ على يد الرابطة الوطنية للمحامين الديمقراطيين .

٥٦ - وثمة تطور هام في الفترة قيد الاستعراض هو تجدد النشاط السياسي لتنظيمات المجتمعات المحلية ، التي ركزت بصفة أساسية على القضايا التي تحظى باهتمام محلي وان كانت لها آثار على صعيد البلد . ومن أمثلة ذلك مقاطعة الايجار المستمرة في سويتو . وهذه المقاطعة ، التي تعتبر ردا مباشرا على تدهور الاحوال الاجتماعية - الاقتصادية في تلك الضاحية السوداء ، تتسم بحسن التنظيم ، وهي مازالت تحظى بتأييد واسع النطاق . وسويتو تواجه الآن دينا يبلغ مجموعه ٧٠١ مليون راند على الاقل ، وهذا يشمل المبالغ المتأخرة ، التي يصل مجموعها إلى ٢٠٠ مليون راند على الاقل ، والتي أمسك أهالي سويتو عن دفعها خلال المقاطعة . وأظهر تقرير نشر في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ عن مقاطعة الايجارات في سويتو وضع بناء على طلب وفد سويتو ، ان اقتصاد جوهانسبرغ يعتمد الى حد كبير على اليد العاملة لسكان سويتو وقدرتهم الاستهلاكية(٣٧) . ومن ثم ، فقد قدم وفد سويتو ، في مفاوضاته مع السلطات المحلية ، مجموعة من التوصيات السياسية تتضمن انشاء مدينة واحدة وقاعدة ضريبية واحدة للحيلولة دون النقل الصافي للاموال من سويتو إلى جوهانسبرغ ، حيث أن هذا النقل يؤدي إلى افقار سويتو .

٥٧ - ومع أن المفاوضات لا ينتظر منها أن تؤدي إلى نتيجة حاسمة ، فإن النهج السياسي المبتكر الذي اتبعه وفد سويتو في تناول أزمة الايجار يتيح فرصة لتنظيم وتعزيز الهياكل المجتمعية . ويتحدى الوفد مفهوم نظام الحكم للمفاوضات بقوله بأنه لو كانت السلطات مهتمة حقا بالتفاوض ، لبدأت بحل أزمة الايجار من خلال اجراء مناقشات مع الزعماء الممثلين للمجتمعات المحلية . ومع استمرار المقاطعة ، لا يبدو أن ثمة خطة متماسكة لدى السلطات لمعالجة أزمة الايجار التي تؤثر ، لا على سويتو فحسب ، بل على سائر ضواحي السود في جميع أنحاء جنوب افريقيا .

٥٨ - وهناك نهج مبتكر آخر يتبع في التنظيم السياسي في مواجهة أعمال القمع يتمثل في عقد اجتماعات في قطارات الانتقال اليومي الاعتيادي لمناقشة شتى القضايا من قبيل الاحزاب أو التغيب عن العمل من قِبَل ضواحي بأكملها أو مقاطعة الايجار . ويزداد هذا النهج فعالية لان اعدادا كبيرة من العمال تستقل القطارات في رحلات طويلة يمكن استخدامها في مناقشة اجراءات التضامن . وأصبحت عربات القطارات ، التي يتم اختيارها ("منصة للكفاح") ، المكان الذي تدور فيه مناقشات بشأن الحملات الشعبية التي تتزعمها تنظيمات المجتمعات المحلية والتنظيمات النقابية . وقد حاولت السلطات بالفعل أن توقف هذا النشاط عن طريق اعتقال ومحاكمة السود من المتنقلين اليوميين بالقطارات الذين اتهموا ، بالتصرف "بشكل عنيف وعدائي" في القطارات(٣٨) .

٣ - حركات التحرير الوطني

٥٩ - تكمن وراء انبعاث المعارضة المنظمة للفصل العنصري من جديد الاستراتيجية السياسية لحركات التحرير الوطني ، ولاسيما المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا . وقد استرشد معارضو الفصل العنصري في جنوب افريقيا بأهداف هذه الحركات في مجال تقييم وتحديد استراتيجيات مجابهة نظام الحكم . ومازالت المبادئ التوجيهية الدستورية من أجل جنوب افريقيا ديمقراطية ، وهي وثيقة أساسية من وثائق المؤتمر الوطني الافريقي وتستند إلى ميثاق الحرية لعام ١٩٥٥ ، موضع مناقشات ومداولات مكثفة فيما بين القوى المعارضة للفصل العنصري داخل جنوب افريقيا وخارجها .

٦٠ - ودارت مناقشات حول كثير من القضايا ، ومنها المفاوضات المتعلقة بالصراع في البلد والاحتياجات السياسية اللازمة لبدء عملية التفاوض . وفي هذا الخصوص ، أصدر المجلس الوطني الافريقي ، في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، بلاغا أكد فيه التزامه ببيانه الصادر في عام ١٩٨٧ بشأن التفاوض ، والذي أكد أنه "لن يقوض صرح الفصل العنصري سوى استمرار تصاعد المقاومة الداخلية ، بما في ذلك عنصرها المسلح ، يكمله ضغط دولي متزايد" . وكشف النقاب أيضا عن أن المؤتمر الوطني الافريقي وضع ، في أعقاب اجراء حوار مع التنظيمات الجماهيرية القاعدة في جنوب افريقيا ، وثيقة استشارية تناولت شتى القضايا المتعلقة بالتفاوض ، وانه جرى تعميم هذه الوثيقة وورقات أخرى توضح الموقف السياسي ، حيث نوقشت فيما بين المنظمات المعارضة للفصل العنصري بالبلد . وفي هراري اعتمدت لجنة منظمة الوحدة الافريقية المخصصة للجنوب الافريقي والمعنية بمسألة جنوب افريقيا ، في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، اعلانا استند إلى وثيقة المؤتمر الوطني الافريقي ، في أعقاب مشاورات أُجريت مع دول خط المواجهة . وقد أُوجز الإعلان الشروط اللازمة لايجاد حل للصراع السياسي في جنوب افريقيا عن طريق التفاوض . وقد جاء فيه أنه قبل أن يمكن البدء في مفاوضات ، لابد أن يقوم نظام الحكم باطلاق سراح جميع السجناء والمعتقلين السياسيين دون أي شروط ؛ ورفع اجراءات الحظر والتقييد المتعلقة بالمنظمات والافراد ؛ وسحب جميع القوات من الضواحي الافريقية ؛ وانهاء حالة الطوارئ والغاء جميع التشريعات القمعية الرامية إلى تقييد النشاط السياسي ؛ ووقف جميع المحاكمات السياسية وأحكام الاعدام . ورغم أن هذا الاعلان لا يتضمن دورا محددا للمجتمع الدولي في المستقبل ، فانه يقول "تحدد الأطراف الدور الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع به في مجال كفالة الانتقال الناجح إلى نظام ديمقراطي ، وتتفق عليه ..." (٣٩) .

٦١ - وبعد اجتماع عقد بين السيد ب . و. بوثا وزعيم المؤتمر الوطني الافريقي نلسون مانديلا ، في تونيهوين ، المقر الرسمي للسيد بوثا ، صدر بيان عن السيد مانديلا من خلال وزير العدل ، السيد كوبي كوتس ، في ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٩ . وكرر السيد مانديلا في البيان الإعراب عن موقفه بأن الحوار مع الحركة الديمقراطية الجماهيرية ، ولاسيما مع المؤتمر الوطني الافريقي ، هو الطريق الوحيد المؤدي إلى السلام في البلد . وشدد على رغبته في أن يساهم في "تهيئة مناخ" من شأنه أن يشجع احلال السلم في جنوب افريقيا .

٦٢ - وفي غضون ذلك ، واصلت الاجنحة العسكرية لحركات التحرير الوطني ، ولاسيما Umkhonto we sizwe ويرمز اليه بحرفي (MK) وجيش تحرير شعب آزانيا ، عملياتها ضد رموز الاضطهاد الذي يتسم به الفصل العنصري ، مثل المجالس والشرطة البلدية ، إلى جانب المنشآت التابعة للجيش والشرطة وأفرادهما . وفي الأسابيع السابقة للانتخابات البلدية التي أجريت في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، تزايدت المقاومة المسلحة وبلغ معدلها وقوع حادث تفجير قنابل كل يوم . وفي ايار/مايو ١٩٨٩ ، قام أفراد تابعون لمنظمة MK بشن هجوم بمدافع الهاون على منشأة للرادار تابعة لقوة دفاع جنوب افريقيا في الترانسفال الغربي ، مما أحدث أضرارا بالرادار وبأماكن سكن الجنود .

٦٣ - وفي أعقاب حملة مكثفة ، قامت السلطات في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، باطلاق سراح زفانيا موثوبنغ ، رئيس مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ، وهاري غوالا ، وهو عضو بالمؤتمر الوطني الافريقي . وتحدث السيد موثوبنغ في مؤتمر صحفي ، بعد اطلاق سراحه ، فدعا إلى الافراج عن جميع السجناء السياسيين ، بما فيهم نلسون مانديلا ، زعيم المؤتمر الوطني الافريقي ، وجيف ميسمولا ، عضو مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ، وكذلك برفع الحظر عن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا وجميع المنظمات السياسية الاخرى . وحث المجتمع الدولي على زيادة الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا ، وذلك في معرض دعوته السكان السود إلى أن يتحدوا في كفاحهم ضد الفصل العنصري . وفي ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، تحدث في اجتماع عقدته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بمقر الامم المتحدة احتفالا بالذكرى السنوية لانتفاضة طلبة سويتو في عام ١٩٧٦ .

٣ - الحركة النقابية غير العنصرية

٦٤ - اضطلعت الحركة النقابية غير العنصرية بدور رائد في الأعمال السياسية المناهضة لنظام الحكم ، مما جعلها عنصرا منظما هاما في الحركة الديمقراطية الجماهيرية . وكان من بين التطورات الهامة تنامي جهود الاتحادات النقابية ومؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا والمجلس الوطني للنقابات العمالية في مجال قيامها باجراء موحد يركز على معارضتها لقانون تعديل علاقات العمل . وقد صدر هذا القانون في عام ١٩٨٨ ، وأحكامه تقوض أنشطة الحركة العمالية غير العنصرية(٤٠) . وفي ٤ و ٥ اذار/مارس ١٩٨٩ ، عقد اجتماع قمة عمالي لم يسبق له نظير ، حضره ممثلون عن جميع فروع مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا و ١١ فرعا للمجلس الوطني للنقابات العمالية و ١٧ نقابة مستقلة ، ناقش مسألة توحيد الرد على قانون تعديل علاقات العمل ، ووضع برنامج لاقامة تعاون نقابي في جنوب افريقيا والاضطلاع بعمل موحد ضد اجراءات القمع . ورغم أن المجلس الوطني للنقابات العمالية لم يشارك ، بوصفه اتحادا ، في اجتماع القمة هذا ، فان السيد جيمس منداويني ، رئيس المجلس ، قال ان المجلس لا يعارض من حيث المبدأ في حضور اجتماعات القمة في المستقبل ، إذ أن سياسته تتمثل في الاشتراك في الاجراءات المشتركة المناهضة لذلك القانون(٤١) . وجاء في بلاغ أصدرته جميع النقابات التي حضرت هذا الاجتماع أن "اجتماع القمة قد تجاوز الخلافات القائمة بين مختلف النقابات الحاضرة . وفي الوقت الذي يقر فيه المؤتمر بوجود اختلافات بين النقابات من حيث التاريخ والتقاليد والسياسة ، فان الهدف المهيمن كان يتمثل دائما في التشديد على ضرورة الاتحاد في العمل ..."(٤٢) . وفي آب/أغسطس ١٩٨٩ ، تم التوصل في اجتماع قمة عمالي ثان إلى اتفاق على مضاعفة الحملة المناهضة لقوانين العمل القمعية وسائر أشكال القمع .

٦٥ - وفي مذكرة أُرسلت في حزيران/يونيه ١٩٨٨ إلى منظمة العمل الدولية ، أبدى مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا أن له اعتراضين رئيسيين على قانون تعديل علاقات العمل : أولا ، الافضلية التي تسعى السلطات إلى إعطائها للنقابات المشكلة على أساس عنصري على حساب النقابات غير العنصرية ؛ وثانيا ، الحرمان الأساسي من الحق في الإضراب . ولدى تقديم مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا اعتراضاته ، التي يشاركه فيها المجلس الوطني للنقابات العمالية ، احتج المؤتمر بأن القانون سيزيد حاليا من صعوبة القيام بإضراب قانوني ، في حين أنه يجعل من الأيسر على أصحاب العمل منع الاضرابات ومقاضاة النقابات على ما يقع من أضرار . وقد أبلغت شكوى المؤتمر ضد جنوب

افريقيا إلى جلس إدارة منظمة العمل الدولية في دورته ٢٤٠ ، وفقا للاجراءات المعمول بها (٤٣) وتتضح بالفعل آثار أحكام ذلك القانون من عدد مطالبات أصحاب العمل عن الخسائر الناجمة عن الإضرابات ، وعدد حالات الاغلاق والطرد الجماعي للعمال إثر الاضرابات(٤٤) .

٦٦ - وكان التدهور المستمر في ظروف العمل محور الإجراءات المتخذة ضد أصحاب العمل . وتحديا لغرفة المناجم ، أصدر الاتحاد الوطني لعمال المناجم دراسة استقصائية في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، تبين فيها انه ، منذ الاضراب الذي قام به عمال المناجم في عام ١٩٨٧ ، شرعت شركة انجلو ـ اميركان في حملة منتظمة لإعاقة النقابة وتخويف أعضائها ..." (٤٥) . وجاء في هذه الدراسة الاستقصائية انه مازالت العنصرية وتقييد الوظائف يشكلان المعاناة الرئيسية التي يواجهها المستخدمون السود العاملون في الشركة . وأشارت الدراسة إلى أن أوجه المعاناة التي يلقاها العمال السود في المناجم التابعة للشركة تتناقض تناقضا ملحوظا مع ممارسات المساومة الجماعية المعترف بها دوليا مثل اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية . ودعا الاتحاد الوطني لعمال المناجم غرفة المناجم والشركات التابعة لها إلى إزالة نظام الاستعانة بالأيدي العاملة المهاجرة الذي يؤدي إلى قيام أعمال العنف المنظم .

٦٧ - وبرغم المكاسب التي حققتها نقابات العمال غير العنصرية في مجال المساومة الجماعية ، مازال الافريقيون يحصلون على أدنى متوسط دخل شهري حسبما يتبين من الأرقام الصادرة من مصادر رسمية والمعروضة في الجدول ١ أدناه (٤٦) .

الجدول ١ - متوسط الدخول الشهرية

(بالراند)

السنة	الافريقيون	الملونون	الآسيويون	البيض
١٩٨٥	٤٢٣	٥٥٣	٧٦٥	١ ٥٣١
١٩٨٦	٥٠٠	٦٣٤	٩١٣	١ ٧٣٢
١٩٨٧	٥٩٣	٧٣٧	١ ٠٦٠	١ ٩٥٩
١٩٨٨ (أ)	٦٥٣	٧٩٦	١ ١٣٦	٢ ١٣٣

(أ) الربعان الاول والثاني من عام ١٩٨٨ .

٦٨ - ولعل أهم المطالب التي تثير الاضرابات تتمثل في تحسين الاجور وظروف العمل . ففي عام ١٩٨٨ ، كان هناك ١٠٢٥ إضرابا مما أسفر عن خسارة بلغت ٣٨٨ ٩١٤ يوم عمل . واشترك في هذه الاضرابات ما يقدر ب ٥٣٤ ١٦١ من العمال السود مقابل ١٤٥ عاملا من البيض (٤٧) . وكانت هناك ايضا سلسلة من الإضرابات غير المشروعة ، والتوقف عن العمل ، والتباطؤ في العمل والمظاهرات وحظر العمل الإضافي ، وهي ترتبط إلى حد كبير بقانون تعديل علاقات العمل ، مما اثر على صناعة المعادن بوجه خاص فضلا عن صناعات التعدين والتجزئة والطاقة والاغذية .

٦٩ - وفي المؤتمر الوطني الثالث المعقود في الفترة من ١٢ إلى ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، قرر مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا تكثيف المناقشات التي يجريها في إطار الحركة الديمقراطية الجماهيرية بشأن وضع نموذج دستوري ديمقراطي لقيام جنوب افريقيا جديدة . وأضاف المؤتمر أيضا بندا إلى سياسته لعام ١٩٨٧ فيما يتعلق بسحب الاستثمار حيث أعلن ضرورة قيام الشركات عبر الوطنية المنسحبة بالتفاوض مع النقابات ذات الصلة بشأن جميع الجوانب المتعلقة بإجراء سحب الاستثمارات . وأكد من جديد ايضا قراره الذي يدعو إلى القيام بالاشتراك مع المجلس الوطني لنقابات العمال والنقابات الاخرى بشن حملة ضد ذلك القانون وغيره من القوانين القمعية وجدد التزامه بإنشاء الاتحاد الوطني للعاطلين عن العمل .

٤ - الإجراءات التي اتخذتها التجمعات الدينية والشبابية والطلابية

٧٠ - أصبح دور المؤسسات الدينية والزعماء الدينيين داخل جنوب افريقيا وخارجها أكثر وضوحا في معارضة الفصل العنصري نتيجة لأوامر الحظر والقيود التي تقلص بشدة أنشطة المعارضين الآخرين لنظام الفصل العنصري . وفي جنوب افريقيا ، ركزت أنشطة المنظمات الدينية وأفرادها على دعوة بريتوريا إلى تهيئة الظروف الملائمة للتوصل إلى حل سلمي للنزاع في البلد . وكانت انشطتها ، على الصعيد الدولي ، موجهة إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب افريقيا . فقد دعا الزعماء الدينيون في جنوب افريقيا هذه الحكومات إلى ممارسة الضغط الاقتصادي على نظام الحكم لإقناعه بإلغاء الفصل العنصري .

٧١ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، قرر مجلس كنائس جنوب افريقيا تحدي أية قوانين ترسخ العزل العنصري في الاسكان وإدانة قانون تعديل علاقات العمل بوصفه وسيلة من وسائل العنصرية . وفي الشهر ذاته ، دعا رئيس الاساقفة ديزموند توتو والقس آلن

بويساك ، إلى مقاطعة الانتخابات البلدية التي تقرر إجراؤها في ٢٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨ . وأجرى وفد من مجلس كنائس جنوب افريقيا ومسؤولون من المؤتمر الوطني الافريقي محادثات في هراري في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ لبحث التوقعات السياسية في جنوب افريقيا والمنطقة . وفي شباط/فبراير ١٩٨٩ قام الزعماء الدينيون بدور حاسم في المفاوضات المتعلقة بالإفراج عن المحتجزين السياسيين وذلك عقب إضراب ناجح عن الطعام .

٧٢ - وفي نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، طالب زعماء الكنيسة الانغليكانية المجتمعين في كيب تاون بحظر استخدام جنوب افريقيا لطرق الملاحة الجوية الدولية . ودعوا المصارف الدولية إلى رفض تقديم قروض إلى جنوب افريقيا محتجين في ذلك بضرورة تكثيف الضغط عليها للإسراع بعملية التغيير في جنوب افريقيا . وفي اجتماع عقد في واشنطون عاصمة الولايات المتحدة ، في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٩ ، قام وفد يضم القس آلن بويساك والقس بيرز نود وكبير الاساقفة ديزموند توتو ، بتوجيه نداء قوي يدعو إلى فرض جزاءات على جنوب افريقيا بوصفه الوسيلة البالغة الفعالية لتحقيق إجراء مفاوضات . وعقد هذا الاجتماع برعاية مؤسسة ترانس افريكا المناهضة للفصل العنصري في الولايات المتحدة الامريكية واستضافه عضوا مجلس الشيوخ ادوارد كنيدى وبول سيمون وعضوا مجلس النواب رونالد ديللوم وهارولد وولب . وحث الزعماء الدينيون الثلاثة الولايات المتحدة على أخذ زمام المبادأة في الحملة الدولية الرامية إلى عزل النظام الحاكم في جنوب افريقيا ، وطالبوا بفرض جزاءات ذات أهداف ، لاسيما تطبيق الجزاءات المالية تطبيقا أكثر تشددا وفرض جزاءات في المجالات الرئيسية لاقتصاد جنوب افريقيا ، وهي مجالات النفط والفحم والذهب وكذلك فرض حظر على استخدام الوصلات الجوية . وعقد الزعماء الدينيون الثلاثة في وقت لاحق اجتماعا مع الرئيس جورج بوش ، وكانوا بذلك أول زعماء من جنوب افريقيا يلتقون مع الرئيس الجديد .

٧٣ - وبرغم وجود هجوم مستمر منذ عام ١٩٨٤ على تنظيمات الشباب ، فإن الاجراءات الاخيرة التي قام بها الشباب والطلاب تبين أن منظماتهم قد نجت جزئيا من آثار حالة الطوارئ . وتجرى حاليا عملية إعادة تنظيم بطيئة في ظل ظروف سرية أساسا . وتمشيا مع اتجاه سياسي عام ، فإن منظمات الشباب والطلبة المناهضة للفصل العنصري تشارك في الجهود الرامية إلى تعزيز كيانها السياسي عن طريق الاتصال بالشباب في الكنائس والاندية الرياضية والاندية الموجودة في الضواحي الافريقية وغيرها من الهيئات الاخرى المتنوعة . ويبدو أن القصد من هذه الجهود هو إيجاد أرضية مشتركة للعمل السياسي .

٧٤ - وكانت الازمة المستمرة في التعليم القائم على الفصل العنصري حافزا لتجدد النشاط الطلابي . فالحلول الرسمية للازمة بعيدة المنال كما يتضح من البيان الاخير الذي أدلى به في البرلمان السيد دي كليرك ، والذي أشار فيه إلى أنه سيتم تخفيض النفقات المخصصة للتعليم . وبدلا من السعي إلى إنهاء أوجه عدم المساواة في النظام التعليمي القائم على الفصل العنصري ، فإن السيد دي كليرك يعترف على مايبدو بفشل خطة السنوات العشر التي وضعت في عام ١٩٨٦ بشأن التعليم القائم على العزل العنصري .

٧٥ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، أضرب مئات من طلبة سويتو عن الدراسة احتجاجا على نقص المرافق في مدارس المجتمعات المحلية . وفي نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، بدأ مئات الطلبة في المدارس في جميع أنحاء كيب تاون الغربية مقاطعة الفصول الدراسية بسبب تعيين نظّار من البيض ليحلوا محل المديرين السود في مدارس ضواحي السود دون التشاور مع الزعماء المنتخبين للمجتمعات المحلية . وكان من رأي جمعيات الآباء والمدرسين والطلبة ، المنتخبة من قبل المجتمعات المحلية للتنسيق بينها وبين المسؤولين في المدارس ، أن قرار السلطات بتعيين أفراد لتنفيذ الانظمة الرسمية بالقوة ، لاسيما إنشاء لجان لإدارة المدارس ، قرار تعسفي له دوافع سياسية . وفي أيار/مايو ١٩٨٩ ، نظم الطلبة في مدارس سويتو احتجاجات على النقص في عدد المدرسين وغيره من المشاكل المتعلقة بالمدارس . وقد حظرت السلطات الاجتماعات التي يعقدها الطلبة والمدرسون لمناقشة هذه الازمة . وقاطع نحو ٦ ٠٠٠ طالب في حزيران/يونيه ١٩٨٩ الدراسة في مدارس ترانسفال وكيب الغربية احتجاجا على سوء المعاملة التي يلقونها من المسؤولين عن التعليم .

٧٦ - وفي أيار/مايو ١٩٨٩ ، برزت أزمة التعليم في كليات جنوب افريقيا المخصصة للسود إلى الوجود في جامعة الشمال (تورفلوب) . وأدى اضطهاد الشرطة للطلبة إلى توجيه نداء عاجل إلى المجتمع الدولي من مؤتمر الطلبة الوطني لجنوب افريقيا والاتحاد الوطني لطلبة جنوب افريقيا . ودعت المنظمتان إلى إنهاء الاحتلال العسكري للحرم الجامعي والى وقف التهديد المستمر بالموت للعناصر الطلابية النشطة . وقام ثلاثة عشر ألف طالب من جامعات ناتال وفيتفاترسواند ورودس وستيلينبوش وكيب تاون ، بالتوقيع على بيانات للتضامن مع طلبة جامعة تورفلوب (٤٨) . وعلى الرغم من انسحاب الجنود من الحرم الجامعي ، استمر احتجاز الطلبة وتخويفهم . وفي ١٨ آب/اغسطس ١٩٨٩ ، قامت إدارة الجامعة بإغلاق الجامعة إلى أجل غير مسمى . وطلب الاتحاد الوطني لطلبة جنوب افريقيا والمنظمات الاخرى من سلطات الجامعة وضع حد لقمع الطلبة وعودة الحرم الجامعي إلى ممارسة انشطته التعليمية .

٧٧ - وفي آب/اغسطس ١٩٨٩ ، بدأ الطلبة في عديد من المدارس والجامعات في جميع انحاء جنوب افريقيا حملة احتجاج على قوانين الفصل العنصري بالتنسيق مع حملة التحدي التي تقوم بها الحركة الديمقراطية الجماهيرية .

٥ - البيض في صفوف المقاومة

٧٨ - ظلت المشاركة المتزايدة للبيض في المعارضة المنظمة للفصل العنصري تمثل اتجاها ملحوظا في مقاومة النظام . ومثّل تشكيل الحزب الديمقراطي في نيسان/ابريل ١٩٨٩ وجود هيئة منظمة يمكن أن تصبح قوة محتملة في النشاط السياسي للأحزاب التحررية للبيض . والحزب الديمقراطي ، الذي شُكّل عن طريق دمج الحزب المستقل والحركة الديمقراطية الجديدة والحزب الاتحادي التقدمي ، يناصر حق التصويت للجميع .

٧٩ - وقد قام معهد البديل الديمقراطي لجنوب افريقيا بالمزيد من المبادرات لانشاء روابط بين البيض - - سواء من كانوا ينتسبون إلى أصل انكليزي أو إلى الافريكان - - والحركة غير العنصرية لمعارضة الفصل العنصري داخل جنوب افريقيا وخارجها . ونظم المعهد عددا من المحافل التي اجتذبت مشاركين من مختلف الأوساط مثل الأعمال التجارية والتجمعات العمالية والدينية والتعليمية والمجتمعية . وقد ركزت المحافل على مناقشة عدد من المسائل ، منها قوانين الفصل العنصري والأساليب اللازمة لمواجهتها ، واستراتيجيات التغيير في جنوب افريقيا ، وبوجه خاص مفهوم المفاوضات ، ودور البيض في جنوب افريقيا في الكفاح ضد الفصل العنصري ، ومجتمع ما بعد الفصل العنصري . وعقد المعهد تحت رعايته أيضا اجتماعات بين البيض ، ولاسيما الافريكان ، وممثلي المؤتمر الوطني الافريقي في محاولة لتوسيع نطاق القوى المناهضة للفصل العنصري . وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ، اجتمع مديراه المشاركان فردريك فان زيل سلابيرت واليكس بورين مع أكاديميين من المؤتمر الوطني الافريقي وأكاديميين سوفييت في ليفركوسن ، بجمهورية المانيا الاتحادية ، لاستعراض السياسة السوفياتية بشأن الجنوب الافريقي ومناقشة الاستراتيجيات الرامية إلى إنهاء الفصل العنصري . وفي نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، اجتمع ما يقرب من ٥٥ إمرأة من جنوب افريقيا ، منهن نساء من البيض والسود ، في هراري ، مع ٣٥ عضوا من أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي في مؤتمر عن "المرأة في الكفاح من أجل السلم" . واشتملت المناقشة على عدد كبير من المواضيع ، بما فيها التجنيد الالزامي ، والعنف ، وتقويض الاستقرار ، وما يمكن أن تؤديه المرأة في مجال معارضة الفصل العنصري . ونظّم المعهد ، في أيار/مايو ١٩٨٩ ، مؤتمرا في جوهانسبرغ ، معنونا "الخيارات للمستقبل" ، وهو مناقشة قائمة على المبادئ التوجيهية الدستورية للمؤتمر الوطني الافريقي .

٨٠ - كذلك قامت منظمات مثل منبر الحريات الخمس ولجنة جوهانسبرغ للعمل الديمقراطي بدور في إثارة المناقشات حول المبادئ التوجيهية الدستورية للمؤتمر الوطني الافريقي ومشاركة البيض المناهضين للفصل العنصري في انتخابات البلدية التي أجريت في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ . وفي حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، أشرف منبر الحريات الخمس على عقد مؤتمر لممثلي المؤتمر الوطني الافريقي وما يزيد على ١٠٠ من البيض من جنوب افريقيا بينهم أكاديميون ورجال أعمال وسياسيون . وقد تلقى مؤتمر "البيض في مجتمع متغير" تمويلا كبيرا من الولايات المتحدة والحكومات الاوروبية الرئيسية . وفي بيان مشترك ، صدر في لوساكا في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، وافق منبر الحريات الخمس والمؤتمر الوطني الافريقي على لزوم بذل كل جهد لتهيئة الظروف "التي ستوجد مناخا لايجاد حل سياسي للصراع" في البلد (٤٩) . وكان من الجهود الهامة إنشاء لجنة حقوق الانسان في جنوب افريقيا ، التي تقوم بدور رئيسي في فضح مدى القمع في جنوب افريقيا أمام البلد والعالم .

٨١ - وظلت أنشطة قوات دفاع جنوب افريقيا ، سواء في ضواحي السود أو في المنطقة مصدرا للاختلاف بين الشباب من البيض . وعلى الرغم من أن السلطات حظرت في الواقع أنشطة حملة إنهاء التجنيد الالزامي في آب/أغسطس ١٩٨٨ ، فإن الاعراب عن أهداف المنظمة يتم عن طريق وسائل أخرى . ففي شباط/فبراير ١٩٨٩ ، طالبت ٩٠٠ من أمهات المجندين الزاميا بايجاد بديل للخدمة العسكرية الالزامية للشباب البيض . وفي مؤتمرات صحفية عقدت في وقت واحد في جوهانسبرغ ودربن وكيب تاون ، أعلنت النساء دعمهن لموقف أبنائهن . وقد أيد اتحاد نساء الترانسفال مطالبتهن المشتركة التي قدمت تحت شعار "أعطوا أبناءنا حق الاختيار" ، والتي ساندها ما يزيد على ٥٠٠ امرأة في جميع أنحاء البلد . وفي أيار/مايو ١٩٨٩ ، شنت جماعة مؤيدي المستنكفين ضميريا "حملة وطنية بشأن المستنكفين ضميريا في جنوب افريقيا المعارضين للخدمة العسكرية" ، التي لقيت تأييدا دوليا واسع النطاق .

٨٢ - وعلى الرغم من تصاعد المعارضة للتجنيد الإلزامي ، واصل النظام فرض أحكام قاسية على مقاومي الحرب . ففي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ فَرَضَ حكما بالسجن ست سنوات على تشارلز بستر (١٨ سنة) ، وفي نيسان/ابريل ١٩٨٩ فَرَضَ حكما بالسجن لمدة ١٨ شهرا على صول باتسوفين (٢٨ سنة) . وقد أصدرت جامعتا كيب تاون وفيتفاترسراند ، في نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، نتائج دراسة استقصائية أجريت في كليتي الطب بهما وأشارتا إلى تزايد عدد الشبان البيض الذين يهاجرون بسبب التجنيد الالزامي ، مما يفاقم هجرة الكفاءات الجارية حاليا ، وتظهر النتائج أن الخدمة العسكرية الالزامية هي أهم

الاسباب التي تدعو طلبة الطب إلى مغادرة البلد . ذلك أن ما يزيد على ٥٠ في المائة من طلبة الطب في الجامعات التي تدرس باللغة الانكليزية يهاجرون في غضون ثلاث سنوات من التخرج (٥٠) .

٨٣ - وكانت نتيجة مشاورات كنيسة Nederduitse Gereformeerde Kerk (الكنيسة البروتستانتينية الهولندية) التي أجريت في فيرينيفنغ في آذار/مارس ١٩٨٩ من التطورات السارة . فقد اعترفت هذه الكنيسة لأول مرة في تاريخها "بتواضع وأسف" بأن تورطها في بدء نظام الفصل العنصري وادخاله واضفاء صفة الشرعية عليه كان أمراً منافياً للمسيحية . ومع ذلك فقد انتقدت الكنيسة لعدم تناولها الجوانب الاساسية للفصل العنصري بجدية . وفي حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، دعا التماس وقعه ١٥٠ من الشخصيات الافريكانية البارزة ، الكنيسة إلى الانضمام إلى كنيسة بروتستانتينية واحدة وموحدة عنصريا في جنوب افريقيا والى العمل من أجل الغاء نظام الفصل العنصري . وقد رأى الدكتور بيير زنود ، وهو زعيم أفريكاني مناهض للفصل العنصري ، أن الالتماس يمثل أهم موقف اتخذته الكنيسة خلال ٣٥ سنة .

دال - زعزعة الاستقرار والإرهاب الصادر عن الدولة

٨٤ - اكتسبت احتمالات السلم في منطقة الجنوب الافريقي زخما بعد الاتفاق الذي توصلت إليه حكومات أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا ، مما سمح بالبدء في تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا . وأسفرت المفاوضات ، التي جرت برعاية حكومة الولايات المتحدة وأيدها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، عن فتح الآفاق لاستقلال ناميبيا . والامل معقود على أن تحقق السلم في المنطقة .

٨٥ - ويبدو أن مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية قد قادت بريتوريا إلى المفاوضات التي أسفرت عن سحب قوات جنوب افريقيا ومغادرة القوات الكوبية لانغولا . وقد أصبحت آثار الجزاءات المالية الحالية وآثار حظر الاسلحة ، مع تحقيق القوات الكوبية والانغولية لانتصارات في أرض الواقع ، وتزايد معارضة التجنيد الالزامي وسط الشباب البيض في جنوب افريقيا ، تشكل جميعها وسائل فعالة لممارسة ضغط على بريتوريا لحملها على التوصل إلى اتفاق . وكان من العناصر الحاسمة في عملية المفاوضات التفاهم الذي تم التوصل إليه بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لصالح الجهود الرامية إلى تسوية المنازعات الإقليمية بالوسائل السلمية .

٨٦ - وعلى الرغم من أن الحلول السلمية للمنازعات في المنطقة قد تأخذ في الظهور فيما بعد ، فإن الآثار المدمرة للعدوان وزعزعة الاستقرار من جانب الفصل العنصري واضحة في المنطقة . وتسليما بتلك الحقيقة ، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٥٠/٤٣ زاي المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الذي يدعو إلى أن تعقد في وقت متأخر من عام ١٩٨٩ دورة استثنائية تركز على الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . وفي ١١ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، قررت الجمعية العامة (المقرر ٤٦٢/٤٣) أن تعقد الدورة الاستثنائية في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام . وقد اتخذ القرار دون تصويت ، بناء على توصية رئيس اللجنة الخاصة .

٨٧ - وكانت تكاليف الصراع الإقليمي بالنسبة إلى الدول التسع الأعضاء في مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي كبيرة . وتوضح التقديرات انه بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٨ بلغت الخسارة في ناتجها المحلي الإجمالي التي تعزى إلى أعمال جنوب افريقيا العدوانية والمتعلقة بزعزعة الاستقرار ٦٠ بليونا من دولارات الولايات المتحدة بأسعار عام ١٩٨٨ . وتشكل هذه المبالغ الاضرار المباشرة للحرب ، لا سيما في أنغولا وموزامبيق ، وزيادة الانفاق على الدفاع من جانب جميع البلدان ، وفقدان الانتاج الاقتصادي ، وحالات المقاطعة والحظر التي تفرضها بريتوريا ، والعناية بالاعداد المتزايدة من اللاجئين والاشخاص المشردين داخليا[٥١] . وقد قامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) باصدار مناشدتين طارئتين من أجل تقديم العون إلى موزامبيق وأنغولا ، وهما البلدان اللذان كان أطفالهما أشد تأثرا بالحرب وأعمال زعزعة الاستقرار ، ودعت إلى التزام دولي بتقديم عون اقتصادي طويل الأجل للمنطقة .

٨٨ - وكان لأعمال زعزعة الاستقرار ، التي قامت بها جنوب افريقيا مباشرة أو عن طريق حركة المقاومة الوطنية في موزامبيق ، أثر مدمر للغاية على موزامبيق . كما أن تعطل الاقتصاد جعل موزامبيق معتمدة على المانحين الأجانب الذين يقدمون لها ٨٠٠ مليون دولار ، بالاضافة إلى ٥٠٠ ٠٠٠ طن من الحبوب كل سنة . وقد لقي ٤٠٠ ٠٠٠ شخص على الأقل مصرعهم بسبب أعمال زعزعة الاستقرار ، كما تشرد مليون شخص غيرهم . وتم تدمير العديد من المدارس المجتمعية والمواقع الصحية ، وهي رموز للمنجزات في ميداني التعليم والصحة بعد الاستقلال . واضطراب الانتاج والنقل عبر مناطق واسعة من البلد ، نتيجة للحرب يؤدي إلى حرمان أعداد كبيرة من الناس من أي عملية لإعادة التأهيل الاقتصادي .

٨٩ - وفي نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، استنتجت دراسة أعدها ويليام مينتر لحساب مؤسسة فورد والوكالة السويدية للتنمية الدولية أن حركة المقاومة الوطنية في موزامبيق هي "جيش ذو تشكيل هرمي واضح" يعتمد على التجنيد الاجباري والخوف من الاعدام للحفاظ على قوتها القتالية . وقد لاحظ مينتر "أن الحركة ليست ، كما توصف في أحيان كثيرة ، تجمعا مفككا للقادة العسكريين وعصابات متجولة" (٥٢) . وهو يقدر أن ٩٠ في المائة على الأقل من جنود الحركة قد تم تجنيدهم بالقوة . وقد اثبتت الدراسة صدق الادعاءات المتعلقة باستمرار جنوب افريقيا في انتهاك اتفاق نكوماتي للسلم ، الذي وقعته جنوب افريقيا وموزامبيق في عام ١٩٨٤ . وعموما فإنه يبدو إن الحرب في موزامبيق قد وصلت إلى طريق مسدود فعلى الرغم من أن حركة المقاومة الوطنية في موزامبيق لا يمكنها أن تحقق انتصارات رئيسية فإنه لايزال بإمكانها القيام بأفعالها الاجرامية وبأعمال زعزعة الاستقرار ، وبذلك تسبب دمارا كبيرا لموزامبيق .

٩٠ - وفي نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، أصدرت اليونيسيف نسخة مستكملة من تقريرها عن عام ١٩٨٧ ، المعنون "الأطفال في خط المواجهة - أثر الفصل العنصري وزعزعة الاستقرار والحرب على الأطفال في الجنوب الافريقي وجنوب افريقيا" . وأوضح التقرير أنه في عام ١٩٨٨ وحده لقي ٠٠٠ ١٤٧ شخص من الانغوليين والموزامبيقيين الشباب مصرعهم . ووفقا للتقديرات ، فإن ٣٥ طفلا يموتون في كل ساعة من آثار الحرب في الجنوب الافريقي ، وذلك ، جزئيا ، بسبب انهيار الخدمات الصحية وفي انتاج الأغذية . ومنذ عام ١٩٨٠ ، قتل ما يربو على مليون شخص وتشرد ٤ ملايين شخص نتيجة لحروب جنوب افريقيا ضد أنغولا وموزامبيق .

٩١ - ويمكن مشاهدة العلاقة بين الحرب والصراع في المنطقة وصحة الطفل وسوء التغذية والوفيات من خلال تدمير المرافق . وفي موزامبيق ، دمر ٨٢٣ من المواقع والمراكز الصحية أو أغلقت ، جبرا ، منذ عام ١٩٨٢ . وهناك ما يربو على ٠٠٠ ٥٠٠ من أطفال المدارس الابتدائية دون مرافق تعليمية إذ أنه قد دمر نحو ٣٦ في المائة من المدارس الريفية أو هجر لأسباب أمنية . وفي مؤتمر صحفي عقد في مقر الأمم المتحدة ، يوم ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، ذكر رئيس وزراء موزامبيق ، ماريو دي غراكا ماجونغو ، أن عدوان حركة المقاومة الوطنية في موزامبيق قد زاد في الشهور الستة الماضية ، لاسيما في الجزء الجنوبي من البلد ، وحذر من أنه من المتوقع حدوث نقص خطير في الغذاء في عام ١٩٨٩ نتيجة لعدم وجود احتياطيات غذائية ، ولعدم كفاية القدرات المتعلقة بالنقل .

٩٢ - ومن الواضح أن هدف استراتيجية جنوب افريقيا المتعلقة بزعزعة الاستقرار هو تدمير موزامبيق بوصفها نموذجا لمجتمع بديل وضمان اعتمادها اقتصاديا على بريتوريا . والاهم من هذا أن لبريتوريا مصلحة قوية في إظهار سيطرتها العسكرية المتواصلة ، على الاقل في جزء من المنطقة . ومع ذلك فقد برزت بعض احتمالات السلم في موزامبيق نتيجة للمبادرات التي قامت بها الاطراف في الصراع والعديد من البلدان الافريقية .

٩٣ - وقد توقفت الحرب في أنغولا مؤقتا بعد سحب قوات جنوب افريقيا من البلد . وفي سياق البحث عن حل سلمي للنزاع الاقليمي في الجنوب الافريقي ، لعب ١٨ رئيسا من رؤساء الدول الافريقية دورا هاما في اتفاقية غبادوليت التي تم التوصل إليها في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٩ بين حكومة انغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا . وقد أدت هذه الاتفاقية إلى وقف لاطلاق النار غير راسخ .

٩٤ - ورغم التطورات الايجابية في ناميبيا فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) فقد واصل نظام الحكم تنفيذ أعماله الارهابية ضد معارضيه ، ولاسيما المؤتمر الوطني الافريقي . ونفذت هذه الاعمال لا في البلدان المجاورة فحسب ، بل أيضا في أجزاء أخرى من العالم . وقد أشار المسؤولون في المؤتمر الوطني إلى إعلان حالة "تيقظ تام" في مكاتب المؤتمر في كل بلدان خط المواجهة في أعقاب سلسلة من أعمال إلقاء القنابل والتسميم تم القيام بها مؤخرا ومن بينها انفجار في مكاتب الامين العام للمؤتمر وأمين الخزانة في لوساكا .

ثالثا - العلاقات الخارجية لجنوب افريقيا

ألف - لمحة عامة

٩٥ - تؤكد التطورات التي حدثت في الفترة قيد الاستعراض استمرار التضعضع الاقتصادي والمالي لاقتصاد جنوب افريقيا . ذلك أن آثار الجزاءات المفروضة على التبادل التجاري والقروض الجديدة ونقل التكنولوجيا ، ونقص رؤوس الاموال اللازمة للاستثمار الانتاجي ، نتيجة لانخفاض معدلات الادخار المحلي وندرة التمويل الاجنبي ، وعبء مدفوعات الديون الخارجية ، وتأثير الانسحاب الواسع النطاق للشركات عبر الوطنية ، استمرت جميعها في إحداث ضغوط على الاقتصاد .

٩٦ - وبسبب عدم كفاية احتياطيات الذهب والنقد الأجنبي ، أصلا ، وتدفق رؤوس الاموال إلى الخارج بصورة كبيرة ، تعتمد جنوب افريقيا بشدة على الفائض الآتي من تجارتها الخارجية بالبضائع للوفاء بمدفوعات سدادها للديون الأجنبية . وفي عام ١٩٨٨ ، انخفض هذا الفائض الحيوي بشدة بسبب تزايد حجم وارداتها التي يمتصها اقتصادها الماضي في التوسع . وزادت صادرات جنوب افريقيا في عام ١٩٨٨ بالمقارنة بعام ١٩٨٧ ، ولكن بمعدل أدنى من الواردات . وانعكس تردي حالة ميزان المدفوعات في نقصان الاحتياطيات الأجنبية بأكثر من ٨٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٨ (٥٣) . وأدى انخفاض الفائض التجاري تجاه الالتزامات الكبيرة لجنوب افريقيا فيما يتعلق بخدمة الدين إلى تنفيذ تدابير انكماشية في ميزانية آذار/مارس ١٩٨٩ ، عن طريق زيادة الضرائب غير المباشرة . وقد خفّت ، إلى حد ما ، حدة الضغوط المالية التي لها صلة مباشرة بالديون بموجب الاتفاقات التي تم التوصل اليها بين جنوب افريقيا والمصارف الدولية في أواخر عام ١٩٨٨ وأوائل عام ١٩٨٩ .

٩٧ - وفي عام ١٩٨٨ ، أصبح من الجلي أن جنوب افريقيا لا تستطيع ، في ظل ظروفها الراهنة ، أن تحقق معدل نمو متواضع يبلغ ٣,٢ في المائة . ومع ذلك ، أشارت التقديرات إلى أنه يلزم تحقيق معدل نمو حقيقي يبلغ ٥ في المائة إذا كان لجنوب افريقيا أن تستوعب المنضمين الجدد إلى سوق العمل وتعالج مشكلة البطالة المتزايدة ، وبخاصة بين السود (٥٤) . وما لم تحدث تغيرات سياسية داخلية أساسية وتتغير ، بالتالي ، العلاقات الاقتصادية مع بقية العالم فإن المستقبل المرتقب لجنوب افريقيا في عام ١٩٨٩ والسنوات التالية سيكون قاتما .

٩٨ - وتمثّل تطور مزعج في زيادة التبادل التجاري في عام ١٩٨٨ بين جنوب افريقيا وكثير من شركائها التجاريين ، بما في ذلك بعض الشركاء الرئيسيين . وفي حين استمرت الشركات عبر الوطنية في الانسحاب من جنوب افريقيا ، كان عدد الشركات المنسحبة في عام ١٩٨٨ أقل مما كان في عام ١٩٨٧ . وعلاوة على ذلك ، يحتفظ الكثير من الشركات المنسحبة بمجموعة متنوعة من الروابط غير السهمية ، مع جنوب افريقيا ، من المحتمل أن تكون مربحة للشركات وذات قيمة لجنوب افريقيا فيما يتعلق بتطوير صناعاتها .

٩٩ - ويورد هذا الاستعراض بعض المجالات التي سيكون فيها اقتصاد جنوب افريقيا ، الذي أصبح ضعيفا بالفعل ، متأثرا بصورة خاصة بالضغوط الاقتصادية المتزايدة .

باء - الاداء الاقتصادي

١٠٠ - نما اقتصاد جنوب افريقيا ، بالقيمة الحقيقية ، بنسبة ٣,٢ في المائة في عام ١٩٨٨ ، وهي أكبر زيادة منذ عام ١٩٨٤ وتفوق معدل نمو السكان (٥٥) . وفي النصف الاول من عام ١٩٨٨ ، أدى الارتفاع الحاد في الإنفاق المحلي الإجمالي إلى دفع النمو . وفي الربع الثالث من السنة ، أدى الارتفاع الكبير في الصادرات ، التي لا تشمل الذهب ، إلى تغذية النمو . وأسهم الإعلان الصادر في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ بشأن زيادة مرتبات الموظفين الحكوميين في جنوب افريقيا بنسبة ١٥ في المائة ، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، في حدوث انتعاش في نهاية السنة في الإنفاق المحلي الإجمالي . وقد حفزت على هذه الزيادة ، جزئيا ، دوافع سياسية ، نظرا إلى أن الخدمة المدنية تمثل العمود الفقري للحزب الوطني الحاكم . وفيما يتعلق بعام ١٩٨٨ ككل ، زاد الانفاق المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة (٥٦) .

١٠١ - وعلى الرغم من أن معدل التضخم في جنوب افريقيا قد تباطأ في عام ١٩٨٨ للسنة الثانية على التوالي ، كانت أسعار المستهلك ، في المتوسط ، تزد في عام ١٩٨٨ بما يقرب من ١٣ نقطة مئوية عما كانت عليه في عام ١٩٨٧ . وضعف سعر صرف الراند بالعملات الاخرى بصورة كبيرة في عام ١٩٨٨ . وفي مقابل دولار الولايات المتحدة ، هبط الراند بنسبة ٣٠ في المائة في الفترة بين نهاية عام ١٩٨٧ وحزيران/يونيه ١٩٨٩ (٥٣) .

١٠٢ - وقد تدهورت نسبة المدخرات الشخصية إلى الدخل الشخصي الذي يمكن التصرف فيه وحققت انخفاضا قياسيا وبلغ حوالي ١ في المائة خلال عام ١٩٨٨ ، مما يعكس استمرار الشكوك الاقتصادية والسياسية لدى سكان جنوب افريقيا . وزاد الاستثمار المحلي الاجمالي في الثلاثة الارباع الاولى من عام ١٩٨٨ ، مقيسا بالاسعار الثابتة ، بحوالي ٧ في المائة عما كان في الاشهر التسعة السابقة . بيد أن انخفاض قيمة أسهم رأس المال الموجودة استمر يضغط مستوى صافي الاستثمارات الجديدة حتى بلغ مستويات منخفضة إلى حد ما (٥٦) .

١٠٣ - ويتجلى الركود الطويل الأمد في جنوب افريقيا ، وإخفاق الاقتصاد في تحقيق نمو بمعدل أسرع من نمو السكان ، والانخفاض في استثمار رؤوس الاموال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، في النسبة المذهلة من العاطلين عن العمل بين السكان النشطين اقتصاديا . وتتباين تقديرات معدلات البطالة الحالية في جنوب افريقيا المستقاة من المصادر الرسمية ومن الباحثين المستقلين تباينا واسعا . وتؤدي المعايير التقييدية

التي تستخدمها الدائرة الإحصائية المركزية في تعريف "العاطلين" واستبعاد شمول "المواطن المستقلة" (ترانسكي ، وبوبوهوشاتسوانا ، وفيندا ، وسيسكي) إلى انخفاض التقدير النهائي إلى حوالي ١,٤ مليون . وطبقا لإحصاءات وتعريفات الدائرة الاحصائية المركزية ، فإن نسبة العاطلين من بين السكان النشطين اقتصاديا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ بلغت ١٧,٩ في المائة للافريقيين ، و ١١,٩ في المائة للآسيويين و ١٤ في المائة للملونين . ومع ذلك فإنه طبقا لتقديرات أعدها أكاديميان في جامعة كيب تاون ووردت في تقرير خاص للمدير العام لمنظمة العمل الدولية في عام ١٩٨٩ ، يمكن أن تصل البطالة إلى ٤ ملايين شخص ؛ كما أنه يعتقد أن ٥٠ في المائة تقريبا من السكان النشطين اقتصاديا في "المواطن" دون عمل . وتوقع تقرير للجنة الشؤون الاقتصادية التابعة لمجلس رئيس الجمهورية في جنوب افريقيا أن يزيد فائض الأيدي العاملة إلى ٧,٩ مليون بحلول سنة ٢٠٠٠ إذا كان معدل النمو الاقتصادي ٣,١ في المائة (٥٤) .

١٠٤ - وتدهورت حالة ميزان مدفوعات جنوب افريقيا بصورة حادة في عام ١٩٨٨ . وسُحب ما يزيد على ٨٠٠ مليون دولار من احتياطيات البلد من الذهب والنقد الأجنبي (٥٢) . وفيما يتعلق بحساب رأس المال ، استمر تدفق رأس المال من جنوب افريقيا إلى الخارج ، وبلغ مجموع صافي التدفق إلى الخارج في هذه السنة ٦,٧ بليون راند (٣ بلايين دولار تقريبا) ، منه ٥,٦ بليون راند (٢,٥ بليون دولار) رأس مال قصير الأجل و ١,١ بليون راند (٥٠٠ مليون دولار) رأسمال طويل الأجل (٥٥) . وفيما يتعلق بالحساب الجاري ، انكمش الفائض في عام ١٩٨٨ إلى ١,٢٧٣ بليون دولار مقابل ٣ بلايين دولار في عام ١٩٨٧ ، مما يعكس حدوث انخفاض في فائض التبادل التجاري للبضائع في عام ١٩٨٨ . وارتفعت الواردات من السلع الاستهلاكية والمستلزمات الصناعية ، على حد سواء ، ارتفاعا حادا في عام ١٩٨٨ بسبب توسع اقتصاد جنوب افريقيا . وبلغت الزيادة في مجموع الواردات (تسليم ظهر السفينة) ٣٧ في المائة محسوبة بالراند و ٢٤ في المائة تقريبا محسوبة بدولارات الولايات المتحدة . كما ارتفعت حصائل الصادرات في عام ١٩٨٨ ولكن بمعدل أدنى من معدل ارتفاع قيمة الواردات : فقد زادت ايرادات الصادرات في عام ١٩٨٨ بنسبة ١٢ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٨٧ محسوبة بالراند بنسبة ٦ في المائة محسوبة بدولارات الولايات المتحدة . وهكذا انكمش فائض تجارة البضائع في جنوب افريقيا من ٧,١٦ بليون دولار في عام ١٩٨٧ إلى ٥,٢٢ بليون دولار في عام ١٩٨٨ . وفي مقابل هذا ، سجل شاني أكبر بند في الحساب الجاري - - "السلع غير المنظورة" - - عجزا بلغ ٤,١٣ بليون دولار (٥٣) .

١٠٥ - ولتخفيف الضغوط المالية ، ركزت سلطات جنوب افريقيا بوجه خاص على مجالين رئيسيين هما : السياسة الضريبية ، والتفاوض مع الدائنين فيما يتعلق بسداد الديون الخارجية . واستهدفت الميزانية الوطنية المقدمة في آذار/مارس ١٩٨٩ وقف الرواج الضئيل الذي حدث في عام ١٩٨٨ ، باعتبار أن نسبة النمو البالغة ٣ في المائة كانت "مفرطة في إحماء" الاقتصاد . وبالنظر بصفة خاصة إلى ايلاء الاولوية لنفقات الامن ، استهدفت الميزانية تثبيت النفقات بالارقام الحقيقية وتحقيق الهدف الانكماشي بزيادة الضرائب على الانفاق . ولما كان معدل التضخم في هذه الفترة يقدر بحوالي ١٥ في المائة فإن ميزانية الدفاع الرسمية للسنة المالية ١٩٨٩/١٩٩٠ ، بالقيمة الإسمية ، زادت بنسبة ٣١,٣ في المائة عما كانت عليه في ميزانية السنة المالية ١٩٨٨/١٩٨٩ وبنسبة ١٣,٧ في المائة عن النفقات الفعلية[٥٥] .

١٠٦ - ويرد في الفرع التالي وصف للمدى الذي بلغه تخفيف الضغوط المالية على جنوب افريقيا عن طريق تخفيف عبء خدمة الدين .

جيم - العلاقات الاقتصادية وآثار الجزاءات

١٠٧ - يرتبط الاداء الاقتصادي لجنوب افريقيا ارتباطا وثيقا بالعلاقات الاقتصادية التي تقيمها مع البلدان الاخرى . ومن المحتمل أن تكون جنوب افريقيا ضعيفة للغاية أمام الضغوط الاقتصادية المفروضة عليها من الخارج عن طريق التجارة الخارجية وسهولة الحصول على القروض والائتمانات التجارية ، وشروط سداد الديون ، والاستثمار الرأسمالي . ومع ذلك ، لم تفلح الجزاءات الاقتصادية حتى الآن ، على النحو المنفذة به حاليا ، في الضغط على نظام الحكم إلى الحد الذي يجعله على استعداد للتخلي عن سياساته العنصرية . فالثغرات وتدابير التهرب وزيادة ممارسات التبادل التجاري مع أطراف ثالثة عملت جميعها على تخفيف آثار الجزاءات الاقتصادية .

١ - التجارة والنقل

١٠٨ - إن اقتصاد جنوب افريقيا هو من الناحية التقليدية اقتصاد حر : كان معدل التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أكثر بعض الشيء من نسبة ٥٠ في المائة خلال الثمانينيات . وهكذا فإن الضغوط الممارسة عن طريق التجارة الخارجية تؤثر في صميم اقتصاد جنوب افريقيا . وتشير البيانات التي جمعت في الدراسة التي أجراها خبراء مستقلون عن تقييم تطبيق الجزاءات وتأثيرها كلفتهم بها لجنة وزراء

خارجية منظمة الكومنولث المعنية بالجنوب الافريقي إلى أن مجموع التبادل التجاري بين جنوب افريقيا وتسع دول غربية رئيسية (استراليا والدانمرك والسويد وفرنسا وفنلندا وكندا والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة) هبط بمبلغ ٣,١٣٥ بليون دولار ، أي بنسبة ٣٣ في المائة ، بين ١٩٨٣-١٩٨٥ و ١٩٨٧ . وخلال تلك الفترة انخفضت قيمة الواردات من جنوب افريقيا من ٣,٤٨١ بليون دولار إلى ٢,٣٣٠ بليون دولار ، أي بنسبة ٣٦ في المائة ، في حين هبطت قيمة الصادرات إلى جنوب افريقيا من ٢,٩٣١ بليون دولار إلى ٢,٠٤٧ بليون دولار ، أي بنسبة ٣٠ في المائة[٥٧] . إلا أنه يبدو أن هذا الاتجاه نحو التناقص قد عُكس في عام ١٩٨٨ إذ تدل مقارنة البيانات للفترتين على أن التجارة بين جنوب افريقيا وشركائها التجاريين هؤلاء زادت من حيث القيمة في عام ١٩٨٨ .

الجدول ٢ ـ التبادل التجاري بين اتحاد جنوب افريقيا الجمركي
والشركاء التجاريين ، في الفترتين من كانون الثاني/
يناير إلى أيلول/سبتمبر عامي ١٩٨٧ ومن كانون الثاني/
يناير إلى أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ وتغيره بالنسبة المئوية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	إجمالي التجارة			الواردات من جنوب افريقيا			الصادرات إلى جنوب افريقيا		
	كانون الثاني/ يناير الى أيلول/سبتمبر ١٩٨٧	كانون الثاني/ يناير الى أيلول/سبتمبر ١٩٨٨	تغيير النسبة المئوية(أ)	كانون الثاني/ يناير الى أيلول/سبتمبر ١٩٨٧	كانون الثاني/ يناير الى أيلول/سبتمبر ١٩٨٨	تغيير النسبة المئوية(أ)	كانون الثاني/ يناير الى أيلول/سبتمبر ١٩٨٧	كانون الثاني/ يناير الى أيلول/سبتمبر ١٩٨٨	تغيير النسبة المئوية(أ)
المانيا (جمهورية ـ									
الاتحادية)	٥٨٩ ٢	٧٣٩ ٣	٤٤	٨٣٩	١ ٢٦٩	٥١	٧٥٠ ١	٤٧٠ ٢	٤١
اليابان (ب)	٠١٨ ٣	١٥٣ ٣	٤	٧٣٠ ١	٥١٥ ١	-١٢	٢٨٨ ١	٦٣٨ ١	٣٧
المملكة المتحدة	٩١٤ ١	٥٣٨ ٢	٣٢	٨٣١	١٠٥ ١	٢٥	٠٩٣ ١	٤٣٣ ١	٣١
ايطاليا(د)	٠٨١ ٢	٤٦٧ ٢	١٨,٥						
الولايات المتحدة									
الامريكية(ج)	٩٧٥ ١	٤٣٤ ٢	٣٣	٠٣٧ ١	١٥٤ ١	١١	٩٣٨	٢٨٠ ١	٣٧
اقليم تايوان									
الصيني	٦٧٦	٢٥٥ ١	٨٦	٣٦٠	٧٩١	١٢٠	٣١٧	٤٦٤	٤٧
فرنسا(د)	٩٩٧	٢١٣ ١	٢١,٧						
بلجيكا/لوكسمبرغ(د)	٦٣٦	٨٧٣	٣٧,٣						
سويسرا	٣٦٦	٦٣٨	٧٣	١٧١	٣٩٥	١٣٢	١٩٦	٢٣٣	١٩
هونغ كونغ(ج)	٤٠٥	٥٤٩	٣٦	٢٣٣	٣٠٢	٢٩	١٧٣	٣٤٨	٤٤
هولندا	٣٣٩	٤٠٩	٣٠	١٣٧	١٥٨	١٥	٣٠٢	٢٥٠	٣٤
اسبانيا	٣٩٨	٣٨٧	٣٠	٢٣٩	٢٨٣	٢٣	٦٨	١٠٥	٥٣
اسرائيل	٢٣٩	٣١٣	-٧	١٧٤	١٣٦	-٢٢	٥٥	٧٦	٣٨
كندا	١٤٣	١٩٤	٣٦	٧٧	١٠٧	٣٩	٦٦	٨٧	٣٢
النمسا	١٣٠	١٦١	٢٤	٧٦	٩٣	٢١	٥٤	٦٩	٢٨
ايرلندا	٤٩	٧٦	٥٤	٧	١١	٦٦	٤٣	٦٥	٥٣
النرويج	١٣	١٧	٣٧	٦	١٦	١٦٨	٦	١	-٨٤
نيوزيلندا	١٥	١٧	١٠	٨	٦	-٣١	٧	١١	٥٥
الدانمرك	١٤	١٥	٤	٣	٥	٥٥	١١	١٠	-١٠
فنلندا(هـ)	صفر	صفر	٤٠	صفر	صفر	-٥٠	صفر	صفر	١٠٠

الحواشي

المصدر : للولايات المتحدة ، المكتب الإحصائي للأمم المتحدة . ولسائر البلدان ، دراسة الخبراء المستقلين عن تطبيق الجزاءات وأثرها ، (الأمانة العامة للكومنولث) ، استنادا إلى منشور 'الإحصاءات الشهرية المتعلقة بالتجارة الخارجية' (Monthly Statistics of Foreign Trade) الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، وذلك باستثناء هونغ كونغ واسرائيل وإقليم تايوان الصيني ، التي جرى استعمال إحصاءاتها الوطنية .

أسعار الصرف : استخدم دولارات الولايات المتحدة فيما يتعلق ببيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واسرائيل . هونغ كونغ ؛ سعر ثابت يبلغ ٧,٨ من دولارات هونغ كونغ للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة . متوسط الأسعار لاقليم تايوان الصيني ٣١,٥ دولار تايواني جديد لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٧ و ٢٨,٧ دولار تايواني جديد لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٨ .

(أ) استنادا إلى الارقام قبل تدويرها .

(ب) قامت اليابان ، وكانت الشريك التجاري الاول لجنوب افريقيا في عام ١٩٨٧ ، بإبلاغ الامم المتحدة بأن إجمالي تجارتها مع جنوب افريقيا في عام ١٩٨٨ قد بلغ ٣,٩٨ بليون دولار ، مما يمثل انخفاضا بنسبة ٤ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٨٧ .

(ج) تستند الارقام لعامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ إلى الاحصاءات المجمعة من قبل صندوق النقد الدولي .

(د) بما في ذلك السلع المعاد تصديرها .

(هـ) بلغ إجمالي التبادل التجاري مع جنوب افريقيا أقل من ٠,٥ مليون دولار . وقد بُيّن انخفاض النسبة المئوية من الواردات وزيادة الصادرات بين ١٩٨٧ و ١٩٨٨ .

١٠٩ - وحسبما هو مبين في الجدول ٣ ، فإن تجارة جنوب افريقيا الخارجية ، فيما يتعلق بالواردات والصادرات على السواء ، مركزة تركيزا شديدا على أربعة بلدان من الشركاء التجاريين . وهذه البلدان هي : جمهورية المانيا الاتحادية واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة . وتمثل جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان أكبر شريكين تجاريين لجنوب افريقيا الآن ، وحققت تجارتها معها (الواردات والصادرات معا) زيادة كبيرة عن متوسطهما في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥ . وفي حالة جمهورية المانيا الاتحادية ، يشكل الذهب والفحم والفواكه الطازجة والمعلبة ٤٠ في المائة من الواردات الآتية من جنوب افريقيا . أما السلع الرئيسية التي تستوردها اليابان من جنوب افريقيا فهي الفحم والذهب وغيره من المعادن النفيسة والفواكه والخضروات والفلال . وفي حالة المملكة المتحدة ، يشكل الماس والفلزات الخام والفاكهة والخضروات والفلال معظم الواردات . والغالب على واردات الولايات المتحدة من جنوب افريقيا هو فلزات البلاتين والفلزات الخام (٥٧) . ومما له مغزاه أن نحو ثلثي واردات إيطاليا من جنوب افريقيا عبارة عن ذهب يخصص للاستخدام في صناعة المجوهرات ، وأن ما يقرب من نصف الناتج يذهب إلى الولايات المتحدة . وفي عام ١٩٨٨ ، استوردت الولايات المتحدة من ايطاليا ما تربو قيمته على بليون دولار من المجوهرات المصنوعة من الذهب أو الفضة أو البلاتين (٥٧) . وقد حققت جنوب افريقيا أضخم فائض في تجارتها مع إيطاليا في عام ١٩٨٨ ، وبلغ نحو ١,٥ بليون دولار (انظر الفقرتين ١٦١ و ٢٢٥) .

١١٠ - وتبين واردات جنوب افريقيا شدة اعتماد ذلك البلد على المصادر الاجنبية للسلع الانتاجية والتكنولوجيا . والغالب على وارداتها ، من معظم شركائها التجاريين هو السيارات ، ومعدات النقل والآلات والعدد والسلع الكهربائية والالكترونية والمواد الكيميائية (٥٧) . وتمثل السيارات ٣٥ في المائة من الواردات الآتية من جمهورية المانيا الاتحادية . أما مكونات المعدات المكتبية والحاسبات الالكترونية الرقمية والطائرات ومكونات الطائرات فهي الواردات الرئيسية من الولايات المتحدة . وبشكل إجمالي ، يحدث الآن تحول ذو مغزى في التجارة الإقليمية وهو اتجاه سبق شرحه في التقرير السابق للجنة الخاصة (٥٨) . فبينما تقلل دول الشمال الاوروبي والولايات المتحدة ودول الكومنولث تجارتها مع جنوب افريقيا يحل محلها البعض من الدول الآسيوية ودول أوروبا الغربية . ففي عام ١٩٨٨ زاد اقليم تايوان الصيني وهونغ كونغ تبادلهما التجاري مع جنوب افريقيا زيادة كبيرة (٥٩) . ورغم أن الصورة أكثر تعقيدا في اوروبا ، فقد أظهرت اسبانيا وايطاليا وبلجيكا وسويسرا وفرنسا ولكسمبرغ وهولندا جميعها زيادات في أرقام تبادلها التجاري لعام ١٩٨٨ وفي الفترة الواقعة بين الاشهر الستة الاولى في عام ١٩٨٧ والاشهر الستة الاولى من عام ١٩٨٨ زاد اقليم تايوان الصيني تجارته مع جنوب افريقيا بنسبة ١١٠ في المائة ؛ وسويسرا بنسبة ١٩٨ في المائة ؛

وجمهورية ألمانيا الاتحادية بنسبة ٥٠ في المائة ؛ وتركيا بنسبة ٤٧ في المائة ؛ واسبانيا بنسبة ٤٦ في المائة ؛ وفرنسا بنسبة ٣٩ في المائة ؛ والمملكة المتحدة بنسبة ٣٨ في المائة . وخلال الفترة ذاتها ازدادت واردات سويسرا من جنوب افريقيا بنسبة ٣٣٣ في المائة (من ٧١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ٣٣٨ مليون دولار) وواردات اقليم تايوان الصيني بنسبة ١٥٣ في المائة (من ٢٤٤ مليون دولار إلى ٦١٨ مليون دولار) في حين ازدادت صادرات تركيا إلى جنوب افريقيا سبعة أمثال (من مليون دولار إلى ٩ ملايين دولار) وصادرات اسبانيا بنسبة ٧٨ في المائة (من ٤١ مليون دولار إلى ٧٤ مليون دولار) والبرتغال بنسبة ٧٦ في المائة (من ٧ ملايين دولار إلى ١٢ مليون دولار) واسرائيل بنسبة ٦٩ في المائة (من ٢٩ مليون دولار إلى ٤٩ مليون دولار)[٥٧] .

١١١ - وجدير بالملاحظة ان الأرقام المبلغ عنها للتبادل التجاري بالبضائع قد تقلل من اجمالي قيمة التجارة مع جنوب افريقيا عن طريق استبعاد الواردات الآتية من ذلك البلد في صورة ذهب مسكوك كعملات نقدية . إذ أن التصنيف الموحد للتجارة الدولية وتنقيحاته - وهما ما أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة باعتماده كأساس تستند اليه الدول الأعضاء في إبلاغ البيانات المتعلقة بتجارتها الخارجية - يستبعدان الذهب المسكوك في شكل عملات نقدية من احصائيات التجارة السلعية ، رغم أنه يجوز للبلدان أن تبلغ عن هذه التجارة بصورة مستقلة إذا رغبت في ذلك[٦٠] .

١١٢ - ووفقا للأرقام التي نشرتها اللجنة الأوروبية في منتصف عام ١٩٨٩ ، استوردت المملكة المتحدة من جنوب افريقيا في عام ١٩٨٨ ما قيمته ٦٨١ ٣ مليون جنيه استرليني (نحو ٥٥٧ ٦ مليون دولار) من الذهب المسكوك في شكل عملات نقدية ، وهذا يعادل نحو ثلاثة أرباع انتاج جنوب افريقيا السنوي من الذهب . وبإدراج هذه الواردات ضمن الاجمالي ، تصل قيمة واردات المملكة المتحدة من جنوب افريقيا في عام ١٩٨٨ إلى ٤٨٥ ٤ مليون جنيه استرليني (٩٨٩ ٧ مليون دولار) ، أي ما يعادل الواردات السلعية التي أبلغت عنها وزارة تجارة المملكة المتحدة - البالغ قيمتها ٨٠٤ ملايين جنيه استرليني (٤٣٢ ١ مليون دولار) - خمس مرات ونصف المرة[٦١] . ولم تتوفر بيانات عن الذهب المعاد تصديره من المملكة المتحدة في عام ١٩٨٨ .

١١٣ - وقد لاحظ القائمون بمراقبة الجزاءات عن كثب أن وقف المبيعات المتجهة إلى جنوب افريقيا أصعب من وقف الواردات الآتية منها ، بوجه عام . إذ تتسم المنافسة على أسواق التصدير بحدتها ويوجد كثير من المصدرين المتأهبين للاستيلاء على الأسواق التي

يطرقها مصدرون آخرون . وهذا هو الحال على وجه التحديد خلال فترات الركود أو الانكماش الاقتصادي ، وهو أيضا الحال السائد في ظل الظروف الراهنة التي تتسم بازدياد الحمائية من قبل بعض الدول الصناعية الكبيرة . ويبين الجدول ٣ أن الصادرات المتجهة إلى جنوب افريقيا ، قد ازدادت في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، على عكس الحال في عام ١٩٨٥ الذي شهد انخفاضات في هذا الصدد .

الجدول ٣ - الصادرات إلى جنوب افريقيا ، في أعوام ١٩٨٠ ومن ١٩٨٤ الى ١٩٨٧

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
١٣ ٦٧٦	١٢ ١٦٨	٨ ١١٨	٨ ٨٩١	١١ ١٩٠

المصدر : المكتب الاحصائي للأمم المتحدة .

١١٤ - وتؤكد الزيادة التي طرأت على التجارة بين جنوب افريقيا وبعض شركائها التجاريين في السنوات الاخيرة وجود حاجة إلى دراسة الجزاءات التجارية بغية استنباط آليات تسمح بإحكام هذه الجزاءات وتقويتها ، مما يزيد من فاعليتها . كما أن سرعة تنفيذ أية تدابير جديدة تشكل عاملا هاما ؛ لأنه ينبغي الا يترك لاقتصاد جنوب افريقيا وقت يكفيه ، كما حدث في الماضي ، للتكيف مع الانماط والظروف التجارية الجديدة والمتغيرة . وهذه الجوانب وغيرها محل دراسة مركزة تجريها هيئات وطنية ودولية عديدة . ويكفي في هذا المقام تكرار القول بأن اقتصاد جنوب افريقيا ، الذي يئن فعلا من التزامات الدين الخارجي ، يفتقر بشدة إلى المناعة فيما يتعلق بسلع أساسية وخدمات معينة يجري الاتجار فيها على الصعيد الدولي . ويأتي على رأس هذه القائمة كل من النفط والمنتجات النفطية ، والفحم ، والذهب ، ومرافق النقل .

١١٥ - ويبدو أن فرض حظر على تصدير النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا شكل فعال للغاية من أشكال الجزاءات . فالنفط هو في الواقع المادة الأولية الخام الوحيدة التي لا تتمتع جنوب افريقيا فيها بالاكتفاء الذاتي وهو ضروري لتسيير اقتصادها بشكل فعال ، كما أنه حيوي لتدعيم قدرة نظام الحكم على ممارسة سياساتها المتمثلة في القمع داخل البلد والعدوان وزعزعة الاستقرار خارج حدوده . أما تحويل موارد جنوب افريقيا من النفط والغاز الطبيعي إلى طاقة فعملية محدودة ، وباهظة التكاليف . بيد أنه توجد في الوقت الحاضر ، كما شدد على ذلك تقرير الفريق المعني بجلسات الاستماع إلى الإفادات بشأن الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا التي عقدت بمقر الأمم المتحدة في ١٢ و ١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٩ (A/44/279-S/20634) ، أوجه قصور مستمرة في تنفيذ الحظر النفطي تحد من فعاليته . ويوجه الانتباه في التقرير إلى عدم التعاون من جانب بعض البلدان فيما يخص أنشطة الشركات عبر الوطنية . وورد فيه أيضا أن عدم اتخاذ تدابير من قبل العديد من البلدان المصدرة للنفط والناقلة له والمتاجرة به قد ساهم أيضا في التحايل على الحظر النفطي . وبالتالي ، أوصى الفريق بأن يتخذ مجلس الأمن والدول الأعضاء تدابير محددة لإحكام الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا .

١١٦ - ومن بين المعادن غير الاستراتيجية التي تصدرها جنوب افريقيا ، يعتبر الفحم أهم مصدر لتحصيل العملات الأجنبية إذ أنه يمثل في عام ١٩٨٧ ما نسبته ٧ في المائة تقريبا من إيرادات صادرات البلد . ويخضع فحم جنوب افريقيا لحظر واسع النطاق من طرف جميع البلدان باستثناء اليابان وبعض البلدان الغربية . وفي حين أن دول الشمال الأوروبي والولايات المتحدة والكومنولث تفرض حظرا كاملا على استيراد الفحم من جنوب افريقيا ، تحظر بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي على الهيئات شبه الحكومية التابعة لها استيراد الفحم من جنوب افريقيا . غير أن الاحصاءات المنشورة تشير إلى أن المستوردين في بلدان عديدة ينتهكون الحظر المفروض على الفحم . ومن الأسباب الكامنة وراء ذلك الخصم البالغ ٥ دولارات للطن الواحد الذي تقدمه جنوب افريقيا بالمقارنة بأسعار الفحم العالمية . وفي عام ١٩٨٧ انخفضت واردات بعض الدول الغربية التسع المذكورة آنفا انخفاضا أصغر بكثير من الانخفاض الذي كان يمكن توقعه لو أن الحظر قد طبق على الوجه الكامل . وزادت صادرات الفحم إلى عدد من دول الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، ومنها اسبانيا والبرتغال وهولندا ، في عام ١٩٨٧ . ففي الفترة بين ١٩٨٣ و ١٩٨٨ ، زادت اسبانيا وارداتها من فحم جنوب افريقيا بأكثر من ١٠ أمثال أي من ٠٠٠ ٣٧١ طن الى ٤,٤٥ ملايين طن . ويقوم بعض الدول باستيراد الفحم عن طريق دول أخرى ، في حين يقوم البعض الآخر باستيراد فحم جنوب افريقيا الذي تم مزجه بفحم

مستخرج من دول أخرى لإخفاء مصدره[٦٢] . ومن الواضح أنه ينبغي زيادة رصد واردات الفحم من جنوب افريقيا وربما يقتضي الحال أن تسن الدول المشتركة في فرض حظر على هذه السلعة الاساسية تشريعات إضافية أو أكثر صرامة .

١١٧ - ولايزال الذهب ، الذي يعد أهم مصدر للنقد الاجنبي من حيث أنه يمثل نحو ٤٠ في المائة من إيرادات التصدير ، سلاحا قويا يمكن استخدامه في مكافحة الفصل العنصري . وفرض حظر على ذهب جنوب افريقيا سيكون له أثر ليس فقط على حصيلة النقد الاجنبي الحيوية بالنسبة للاقتصاد بل أيضا على الايرادات الضريبية التي تحصل عليها جنوب افريقيا إذ تمثل الضرائب ، التي تتم جبايتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة من صناعة تعدين الذهب ، ربع مجموع الضرائب التي يجبيها نظام الحكم . وحتى في الظروف الحالية ، ومع عدم فرض جزاءات ، تواجه صناعة تعدين الذهب في جنوب افريقيا صعوبات خطيرة ، إذ تأثرت بانخفاض أسعار الذهب في الاسواق العالمية بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا فيما بين منتصف عام ١٩٨٨ و منتصف عام ١٩٨٩ . ومع ارتفاع تكاليف التشغيل في بيئة تضخمية أخذ عدد المناجم التي أصبحت هامشية في التزايد[٦٣] . ويضاف إلى ذلك الصعوبات الاخرى التي تواجهها شركات التعدين في جنوب افريقيا في الحصول على التكنولوجيا الجديدة وتدني نوعية المعادن المستخرجة . ومن شأن فرض حظر على الذهب أن يسهم لا في تفاقم المشاكل التي تعاني منها هذه الصناعة فحسب بل وفي تفاقم مشاكل اقتصاد جنوب افريقيا بكامله أيضا (انظر الفقرة ١٦١) .

١١٨ - ويشكل نقل السلع والاشخاص إلى داخل جنوب افريقيا وخارجها مجالا يمكن فيه تكثيف الضغوط الخارجية على نظام الفصل العنصري . وكما ذكر أعلاه ، فيما يخص الحظر النفطي ، لاتزال شركات النقل البحري تنقل النفط إلى موانئ جنوب افريقيا . كما أن شحن صادرات جنوب افريقيا من الفحم والمنتجات الزراعية والسلع المصنعة والكيماويات لايزال مستمرا . ويجد منتهكو حظر توريد الاسلحة ، بسهولة ، شركات مستعدة لنقلها . ومن اللازم تعزيز التعاون بين الدول من خلال زيادة اليقظة وسن تشريعات أكثر صرامة وإنزال عقوبات أشد بالشاحنين الذين ينتهكون الحظر المفروض .

١١٩ - ولقد خُفض عدد الخطوط الجوية التي تربط جنوب افريقيا ببقية العالم غير أنه يمكن زيادة تخفيضها . ومن شأن عدم السماح لطائرات جنوب افريقيا بالهبوط ووقف الرحلات الجوية المباشرة التي تنظمها شركات الطيران الاجنبية إلى جنوب افريقيا أن يلقي عبئا ماليا على جنوب افريقيا ، والاهم من ذلك أنه سيكون بمثابة اشارة سياسية قوية لمؤيدي الفصل العنصري .

١٢٠ - ويجري إحراز تقدم فيما يتعلق بتقليل اعتماد دول الجنوب الافريقي على خطوط النقل التي تمر عبر جنوب افريقيا . وقد خصص ثلثا مجموع تكاليف برنامج عمل مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي البالغة ٦ بلايين دولار لتعزيز خطوط النقل والاتصال في الدول الاعضاء (انظر A/42/452) .

٣ - القروض والائتمانات

١٢١ - ينتهي في حزيران/يونيه ١٩٩٠ نفاذ اتفاق ستالز الذي توصلت إليه جنوب افريقيا ودائنوها في عام ١٩٨٧ عقب التجميد الذي فرضته جنوب افريقيا في عام ١٩٨٥ على تسديد ديونها القصيرة الاجل . ونظرا إلى أنه سيتعين على جنوب افريقيا عندئذ أن تسدد مبلغا يقدر بتسعة بلايين دولار فإن المراقبين يعتبرون الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ فترة يحتمل أن تقع فيها أزمة ديون في البلد (٦٢) .

١٢٢ - غير أنه توجد بالفعل دلائل تشير إلى أن الاوساط المصرفية الدولية مستعدة لتخفيض ما تتعرض له جنوب افريقيا من ضغوط مالية متصلة بالديون . فقبل نهاية عام ١٩٨٨ ، وافقت بعض المصارف السويسرية على تجديد بعض الديون القصيرة الاجل لجنوب افريقيا . وأفادت التقارير في بداية عام ١٩٨٩ أن المصارف الاجنبية التي اقترضت منها جنوب افريقيا قد اختارت من بين ترتيبات التمويل المتفق عليها في عام ١٩٨٧ ترتيبا يتيح لها أن تتخلص من المفاوضات بشأن هذه الديون وأن تنهي بحلول عام ١٩٩٧ دورها كمقرض لجنوب افريقيا . ووفقا لما ذكره المصرفيون ، استبدلت المصارف ما قدره ٣,٥ بلايين دولار من القروض بسندات انسحاب خاصة تتيح فترة سماح لتسديد الاصل في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ وتسديد السندات بأقساط نصف سنوية متساوية على مدى خمس سنوات اعتبارا من عام ١٩٩٢ (٦٤) . ومن ضمن المصارف التي وافقت على مثل هذا التحويل مصرف "سيتي بنك" الذي يبلغ مجموع القروض المستحقة له ٦٦٠ مليون دولار ومصرف "مانيوفاكتشورورز هانوفر" الذي أعلن في نيسان/ابريل ١٩٨٩ تمديد فترة تسديد مبلغ قدره ٢٣٠ مليون دولار من ديون جنوب افريقيا (٦٣) . وبناء على ذلك ، استطاع وزير المالية في جنوب افريقيا أن يعلن في أيار/مايو ١٩٨٩ أنه تم في ظرف شهرين تحويل ١,١ من بلايين الدولارات من الديون القصيرة الاجل إلى ديون طويلة الاجل ، مما يتيح لجنوب افريقيا تسديد ١,٣ بليون دولار في عام ١٩٨٩ و ١,٩ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٠ وبليون دولار في عام ١٩٩١ . وكانت الميزانية قد توقعت قبل ذلك بشهرين أنه سيتم تسديد ما مجموعه ١,٧ من بلايين الدولارات من الديون في عام ١٩٨٩ و ٣,١ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٠ و ١,٥ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩١ (٦٥) .

١٢٣ - ومع حرص المصارف الأجنبية على حماية القروض الحالية المقدمة إلى جنوب افريقيا ، ومع الحظر المفروض على تقديم قروض جديدة ، أصبح المصدر الوحيد للتمويل الأجنبي الجديد المتاح لجنوب افريقيا هو الائتمان التجاري . وتقدر الديون التجارية غير المسددة لجنوب افريقيا بما يربو على ٣ بلايين دولار . واعترف مسؤولون في جنوب افريقيا بأنه طرأت زيادة "مرضية" في الائتمانات التجارية ، مما يساعد على تخفيف قيود ميزان المدفوعات . ومع أن عدة دول قد حظرت تقديم بعض أنواع الائتمان التجاري إلى جنوب افريقيا فإن هذا الحظر ليس حظرا تاما . وفي بعض الحالات ، يحظر توفير ائتمان المشترين (قروض مصرفية) في حين يسمح بتقديم ائتمان الموردين (شروط دفع مؤجل يعرضها المورد) . وقد يكون من دواعي قلق الدول التي تحظر تقديم ائتمانات تجارية إلى جنوب افريقيا أن فرصا تجارية قد تضيع عليها وتستفيد منها الدول التي لا تزال تسمح بتقديم ائتمانات تجارية . لذا ينبغي فرض تدابير انتقامية على الدول التي تستغل الفرص التجارية التي توجدها الجزاءات التي تفرضها الدول الأخرى .

٣ - سحب الاستثمارات والاستثمار الأجنبي في جنوب افريقيا

١٢٤ - يشكل انسحاب الشركات عبر الوطنية من جنوب افريقيا وقيام الأشخاص والمنظمات بسحب استثماراتهم في أسهم الشركات التي لديها علاقات مع جنوب افريقيا واحد من أفعل أشكال الضغط الاقتصادي على نظام الحكم هناك ، خارج نطاق الجزاءات الحكومية . وذكر أن ٥٠٠ شركة عبر وطنية قد باعت ممتلكاتها في جنوب افريقيا منذ أن بدأت الشركات بالانسحاب في السبعينات . ويستفاد من مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية أنه من حيث عدد الشركات المنسحبة ، تجلى سحب الاستثمارات في أبرز صوره في حالة الولايات المتحدة . ففي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ إلى ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، قام ما مجموعه ١٥٥ شركة من الولايات المتحدة و ١٣٣ شركة من غير الولايات المتحدة بسحب استثماراتها من جنوب افريقيا(٦٦) . وفي الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٨٩ ، انسحب من جنوب افريقيا ثلاث شركات من الولايات المتحدة وأعلنت عشر شركات أخرى عزمها على الانسحاب(٦٧) .

١٢٥ - ومن بين الشركات عبر الوطنية القائمة في الولايات المتحدة والتي يوجد لديها فروع في جنوب افريقيا ، قام ٦٠ في المائة بسحب الاستثمارات منذ عام ١٩٨٥ . أما بالنسبة للشركات القائمة في المملكة المتحدة والتي توجد لديها استثمارات في جنوب افريقيا ، فقد انسحب منها قرابة ٣٠ في المائة منذ عام ١٩٨٥ . على أن هذه النسبة في حالة المملكة المتحدة تمثل مقدارا كبيرا من الاستثمارات المسحوبة ، لأن الشركات

القائمة في المملكة المتحدة تقدر بـ ٤٠ في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية في جنوب افريقيا . ويشكل سحب الاستثمارات من قبل الشركات القائمة في جمهورية المانيا الاتحادية ، حوالي ٦ في المائة من عملياتها . كذلك حدث سحب للاستثمارات من جانب شركات قائمة في كندا واستراليا والدانمرك وهولندا وعدد آخر من دول أوروبا الغربية(٦٨) .

١٢٦ - وقد برز اتجاهان في مجال سحب الاستثمارات . أولهما ، أن عدد الشركات من الولايات المتحدة ومن بلدان أخرى التي أنهت استثماراتها المباشرة في جنوب افريقيا قد انخفض في عام ١٩٨٨ عن مستويات الأوج التي بلغها عام ١٩٨٧ . ووفقا لمركز البحث في مسؤولية المستثمر ، انسحبت من جنوب افريقيا عام ١٩٨٨ ، ٣٨ شركة من الولايات المتحدة ، أي مجرد نصف عدد الشركات التي انسحبت عام ١٩٨٧ . وبالنسبة الى الشركات من البلدان الاخرى ، كان هذا الانخفاض أكثر وضوحا : إذ لم تقع إلا ١١ حالة من حالات سحب الاستثمارات عام ١٩٨٨ ، بالمقارنة بـ ٤٤ حالة عام ١٩٨٧ . وفي منتصف عام ١٩٨٩ ، بلغ مجموع الشركات التي يوجد لديها استثمارات مباشرة أو موظفون في جنوب افريقيا ، ١٣٤ شركة من الولايات المتحدة و ٤٣٣ شركة من البلدان الاخرى(٦٦) .

١٢٧ - أما الاتجاه الثاني فيتمثل في أن عددا من الشركات التي سحبت استثماراتها قد أبقت على روابط لا تقوم على الملكية مع جنوب افريقيا بموجب اتفاقات تتصل بمسائل من قبيل الرخص ، ونقل التكنولوجيا ، والادارة ، والتركيب ، والتوزيع ، ومنح الامتيازات . وتزود هذه الترتيبات الشركات المنسحبة بإمكانية مواصلة الانتفاع من فرص تحقيق الارباح ، بينما يشكل استمرار تدفق التكنولوجيا وخدمات الدعم التقني عنصرا قيما بالنسبة للتنمية الصناعية في جنوب افريقيا(٦٩) . وبالاضافة إلى ذلك ، فإن سحب الاستثمارات في ظل هذه الشروط يسمح للشركات المنسحبة بتفادي التعرض لانتقادات الرأي العام في بلدانها بسبب استثماراتها في جنوب افريقيا . واكتشفت دراسة حديثة أجراها مركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية أن من بين شركات الولايات المتحدة الـ ١٥٥ التي سحبت استثماراتها من جنوب افريقيا في الفترة الواقعة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ و ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، عمد ما لا يقل عن ٨٣ شركة منها (٥٣ في المائة) إلى الإبقاء على روابط غير سهمية مع فروعها السابقة ؛ بينما لم يحتفظ ٥٩ من الشركات على الاقل (٣٨ في المائة) بأية روابط من هذا القبيل ، ولم ترد أية إجابة على طلبات تقديم هذه المعلومات من ١٣ شركة (٨ في المائة) . ومن بين الشركات الـ ١٢٢ من البلدان الاخرى التي انسحبت من جنوب افريقيا من الفترة ذاتها ، احتفظت ٣٤ شركة منها على الاقل (٣٠ في المائة) بروابط غير سهمية ؛ بينما

لم يحتفظ ٤٩ شركة على الاقل (٤٠ في المائة) بأية روابط من هذا القبيل ؛ ولم ترد أية إجابة على طلبات تقديم هذه المعلومات من ٤٩ شركة (٤٠ في المائة)[٦٦] .

١٣٨ - وفي أوائل عام ١٩٨٩ ، أعلنت أكبر شركة من شركات الولايات المتحدة التي تواصل العمل في جنوب افريقيا ، وهي شركة موبيل أويل ، أنها تنوي بيع جميع أصولها ومرافقها التقنية في هذا البلد اعتبارا من حزيران/يونيه ١٩٨٩ . وتمثل شركة موبيل ثاني أكبر شركة نفط في جنوب افريقيا ، ولديها ٠٠٠ ١ محطة بيع ومصفاة واحدة . ويبلغ عدد موظفي الشركة ٨٠٠ ٢ عامل . وذكر أن من بين الاعتبارات الهامة التي حدت بشركة موبيل إلى اتخاذ هذا القرار ، بالاضافة إلى الضغط الذي مارسه حملة الاسهم لفترة طويلة ، الآثار الضريبية المترتبة على تعديل رانغيل الذي استنه كونغرس الولايات المتحدة في نهاية عام ١٩٨٧ ، والذي أنهى الائتمانات الضريبية الاجنبية فيما يتعلق بالضرائب المدفوعة إلى نظام بريتوريا اعتبارا من عام ١٩٨٨ .

١٣٩ - وأصبح قرار شركة موبيل اختبارا للإجراءات التي تستخدمها الشركات عبر الوطنية في سحب استثماراتها من جنوب افريقيا . وفي أعقاب الاعلان الذي صدر عن موبيل ، أفصح الاتحاد الصناعي للعمال الكيميائيين المنتسب إلى مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ، بالنيابة عن عمال شركة موبيل ، عن أن الخطة التي وضعتها موبيل لسحب استثماراتها تسمح بالابقاء على روابط لا تقوم على الملكية مع شركة اتحاد التعدين العام ، وهي الشركة الجنوب افريقية التي ستشتري موبيل . وشدد الاتحاد الصناعي للعمال الكيميائيين على أن شركة اتحاد التعدين العام قد اضطهدت في الماضي نقابات العمال في جنوب افريقيا . وكانت نقابة العمال قد ابتدأت المفاوضات مع ٣٩ شركة عبر وطنية فيما يتعلق "بالاجراءات العادلة لسحب الاستثمارات" التي ينبغي اتباعها إذا قررت هذه الشركات أن تنسحب من جنوب افريقيا . وهكذا دعا الاتحاد ، في الطلبات التي قدمها إلى شركة موبيل ، إلى إجراء مفاوضات بين الشركة والاتحاد بشأن شروط سحب الاستثمارات ، بما في ذلك الافصاح عن اتفاق البيع . وأدى إضراب العمال في مصفاة موبيل إلى إجراء مفاوضات بين موبيل والاتحاد الصناعي للعمال الكيميائيين . ورغم أن بعض المسائل لم يحل بعد ، فقد حصل الاتحاد على معظم طلباته . وكان الاتحاد قد طالب بإدراج أحكام تتعلق بحقوق اليد العاملة في جميع الجزاءات أو إجراءات سحب الاستثمارات بوصفها وسيلة محددة للامتثال للجزاءات . وفي دراسة حديثة عن سحب الاستثمارات أجرتها الوكالة المجتمعية للبحث الاجتماعي ، وردت طلبات مماثلة لطلبات الاتحاد الصناعي للعمال الكيميائيين ، واقترحت فيها معايير يمكن أن تتبعها الشركات عند سحب استثماراتها[٧٠] .

١٣٠ - وتنسحب الشركات من جنوب افريقيا لأسباب أخرى غير الاعتبارات المتعلقة بالضرائب ، وهي تشمل تردي الحالة الاقتصادية في جنوب افريقيا ، وتخفيض قيمة الراند ، الأمر الذي يؤثر بصورة سلبية على تحويل الأرباح . وقد أشارت شركات عديدة إلى الضغوط التي يمارسها الرأي العام في بلدانها كعامل من العوامل التي تدفعها إلى الانسحاب . وأشير في الولايات المتحدة أكثر من أي مكان آخر إلى أن السياسات الانتقائية التي تتبعها الولاية أو المقاطعة أو البلدية فيما يتعلق بالشراء و/أو التعاقد تشكل عاملا هاما . ورغم أن المملكة المتحدة وهولندا والبلدان الاسكندنافية قد وضعت أيضا تشريعات تتعلق بالشراء و/أو التعاقد ، فإن مبادراتها كانت أقل عددا من مبادرات الولايات المتحدة(٦٦) .

١٣١ - ووفقا لدراسة قدمها الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة إلى مؤتمر العمل الدولي المنعقد في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، يسيطر ما مجموعه ٨٨ شركة عبر وطنية من جنوب افريقيا على ٤٣٧ شركة فرعية في ٤٤ بلدا في العالم كله . وتحتل المملكة المتحدة ، التي يوجد في إقليمها ٧٦ شركة تملكها جنوب افريقيا ، مركز الطليعة من حيث ما تصفه الدراسة "بالشركات التي تلعب دورا نشطا في الإبقاء على نظام الفصل العنصري وتعزيزه" . وتشير الدراسة إلى أن هذه الشركات التي تملكها جنوب افريقيا تلعب دورا في الجهود التي يبذلها نظام الحكم للتحايل على الجزاءات . ووفقا لهذه الدراسة ، من المعروف عن شركات جنوب افريقيا ، وخاصة الموجودة في أوروبا ، أنها تشتري أسهما في المؤسسات ذات السمعة الجيدة ، فتتجنب بذلك الجزاءات والوصمة التي تلحق بشركات جنوب افريقيا . وقد بدأت الشركات هذه التي تملكها جنوب افريقيا مثل انكلو وليبرتي ورمبرانت وبارلو في تقليص وجودها في جنوب افريقيا عن طريق تنويع عملياتها في الخارج(٧١) .

دال - العلاقات العسكرية والنووية

١٣٢ - واصلت جنوب افريقيا تعزيز قوتها العسكرية والاتجار بالأسلحة رغم الحظر الاجباري المفروض على بيع الأسلحة . وكانت الميزانية الرسمية للدفاع للفترة ١٩٨٩/ ١٩٩٠ ، بالأرقام الإسمية ، أكبر من ميزانية الفترة ١٩٨٨/١٩٨٩ بنسبة ٣١,٣ في المائة ، وزادت عليها بنسبة ١٣,٧ في المائة من حيث النفقات الفعلية . وارتفع الحساب الخاص للدفاع ، وهو الحساب السري لقوة دفاع جنوب افريقيا الذي يستخدم للعمليات السرية ولشراء الأسلحة ، بنسبة ٣٦ في المائة أي من ٦١٣ ٤ بليون راند إلى ٨١٦ ٥ بليون راند . وذكر وزير المالية ، باراند دو بليسيس ، في البرلمان ، أن

مجموع المبلغ المخصص "لخدمات الحماية" يبلغ حوالي ١٦ بليون راند أو نسبة ٢٣ في المائة من مجموع النفقات . ولكن هذا المبلغ لا يتضمن عددا من النفقات المتعلقة بالامن من قبيل إسكان موظفي المخابرات وقوات الدفاع ، التي تغطيها مخصصات أخرى . وتتجلى في النفقات المخصصة لأغراض "خدمات الحماية" الاولوية التي لا تزال تمنح لجهاز الامن ، بغض النظر عن التطورات في المنطقة(٧٣) .

١٣٣ - ويشير المراقبون إلى أن هذه الزيادة في ميزانية الدفاع ستستخدم على الارجح في برنامج جنوب افريقيا لتحديث الاسلحة . وفي مذكرة ملحقة بالميزانية ، أكدت وزارة الدفاع على ضرورة "الاستعاضة عن نظم الاسلحة القديمة" طالما أن "الحظر المفروض على بيع الاسلحة لا يزال قائما" . ومن بين برامج تطوير الاسلحة التي يحتمل تحديثها أسطول الطائرات المقاتلة ، ونظام الدفاع الجوي .

١٣٤ - وقد قام نظام الحكم ، بالاضافة إلى زيادة نفقاته العسكرية والامنية ، بتوسيع نطاق صناعة الاسلحة وكذلك تصدير المعدات العسكرية . ووفقا لبيان صدر عن وزير الدفاع في جنوب افريقيا ، الفريق ماغنوس مالان ، قامت شركة انتاج الاسلحة في جنوب افريقيا ، طوال السنوات الـ ١٣ الماضية ، بتصدير الاسلحة إلى ٣٩ بلدا ، وبلغ مجموع مبيعاتها ٨٠٠ مليون دولار سنويا(٧٣) .

١٣٥ - ويبدو أن نظام الحكم قد حصل على التكنولوجيا العسكرية ليرفع بها مستوى أسلحته القائمة ، فالثغرات الموجودة في الحظر المفروض حاليا على بيع الاسلحة تسمح لجنوب افريقيا بالتحايل عليه . وعدم وجود قوانين وأنظمة تحظر جميع أشكال التعاون العسكري مع جنوب افريقيا ، وعدم تطبيق دول معينة اتخذت تشريعات تتعلق بحظر بيع الاسلحة للقوانين القائمة ، وازدهار السوق الدولية للاسلحة والتكنولوجيا العسكرية ، وعدم وجود إجراءات دولية ثابتة لردع بعض الدول والافراد على انتهاك حظر بيع الاسلحة ، جميعها أمور تعزز من قدرة جنوب افريقيا على التحايل عليه .

١٣٦ - وقد تابعت اللجنة الخاصة منذ عدة سنوات التطورات التالية المتصلة بتسليم شركتين مركزهما في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وهما Howaldswerke-Deutsche Werft AG و Ingenieurkontor Lubeck ، أفلاما مجهرية لتصميمات الغواصة يو - ٢٠٩ . وينبغي الاشارة إلى أن قضية التصميمات ظهرت في التقرير السنوي السابق للجنة الخاصة(٧٤) . وقد كانت أيضا موضوع دراسة مفصلة في المشاورات بشأن تنفيذ حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية للحظر المفروض على توريد الاسلحة الى جنوب افريقيا ، والتي نظمتها الحملة

العالمية ضد التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا ، بالتعاون مع اللجنة الخاصة في بون في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٩ . وخلال تلك المشاورات ، أوضح أن الجمهورية الاتحادية ليست لديها تشريعات فعالة لتنفيذ حظر الاسلحة . وبالاضافة إلى ذلك ، فإن التحقيق المتصل بتسليم تصميمات الغواصة لم يؤد إلى نتيجة ايجابية ولم يحاكم المنتهكون . غير أن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية قدمت تأكيدات بأنها ستواصل النظر في تنفيذ حظر الاسلحة بالنسبة لجنوب افريقيا (انظر الفقرتين ٢١٥ و ٢١٦) . وبعد ذلك ، في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، تبين أن جنوب افريقيا تبني بالفعل غواصات في حوض ساندوك أوسترال في ديربان على عكس ما أنكره المسؤولون في النظام ، وأن شركة ثالثة واسمها Thyssen Nordseewerke من إمدين مشتركة أيضا في مشروع البناء . وفي ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٩ كشفت الحملة العالمية عن محاولات متطورة لإخفاء مشروع البناء (٧٥) .

١٣٧ - وفي حين أعربت اللجنة الخاصة عن القلق فيما يتعلق بتسليم التصميمات فإنها رحبت بما تم في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ من سحب الترخيص الممنوح عام ١٩٨٥ ، بتصدير منصات مزدوجة الغرض مزودة بأجهزة استشعار متعددة تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة إلى جنوب افريقيا ومعدات إلكترونية ذات صلة وغيرها من المعدات من جمهورية ألمانيا الاتحادية . ومع أن سحب الترخيص يبين أن الاجراء الحكومي الفعال يمكن أن يمنع المبيعات العسكرية إلى نظام الحكم في جنوب افريقيا بالاضافة إلى الاشكال الاخرى من التعاون العسكري معه ، فإن التأخر في قيام حكومة الجمهورية الاتحادية باتخاذ اجراء سمح بتسليم واحدة من الوحدات الثلاث إلى جنوب افريقيا (٧٦) .

١٣٨ - وتم بيع قذائف كروتال أو كاكتوس إلى دول كثيرة عن طريق شركة Thomson - CSF الفرنسية . وعلى الرغم من أن بعض الدول تدعي أن المدفع مصنوع في فرنسا ، فإن الخبراء في الميدان يؤكدون أن المدفع مصمم في جنوب افريقيا وأن شركة ARMSCOR لاتزال تصنعه (٧٧) . وخلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٨٩ ، زار الفريق مالان شيلي لحضور أول تجربة إطلاق للمدفع ج - ٥ عيار ١٥٥ ملليمترا الذي يتجاوز مداه ٣٥ كيلومترا . وتبين التقارير أنه بالرغم من أن شركة Industrias Cardoen تجمّع المدفع في شيلي فإن الذخائر لا يمكن أن تصنع محليا وينبغي الحصول عليها من جنوب افريقيا . وزار الفريق مالان ، خلال إقامته ، بونتا أريناس ، حيث تشترك شركة ساندوك أوسترال من جنوب افريقيا في بناء حوض سفن قيمته ١٣ مليون دولار مع أسمار وهي مجموعة أحواض السفن التي تديرها البحرية الشيلية . وأصدرت اللجنة الخاصة بيانا أعربت فيه عن قلقها البالغ إزاء الدعوة التي وجهت الى الفريق مالان (٧٨) . وكشفت الزيارة عن مدى التعاون القائم بين شيلي وجنوب افريقيا ، لاسيما مشاريعهما

المشتركة في مجال إنتاج الأسلحة والذخائر . وبما أنه طلب من مجلس الأمن ولجنته المعنية بحظر الأسلحة تعزيز قرار المجلس ٥٥٨ (١٩٨٤) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ليشمل نقل التراخيص والتكنولوجيا والمعرفة المتعلقة بإنتاج الأسلحة وما يتصل بها من المواد من جنوب افريقيا الى الخارج ، فإن نظام بريتوريا استباقا لذلك قد شرع في عدة مشاريع إنتاج مشتركة في شيلي (انظر الفقرة ٢١٩) .

١٣٩ - وذكر في كثير من الاحيان أن دبلوماسيي النظام يستخدمون مركزهم الدبلوماسي للحصول على تكنولوجيا عسكرية ونووية انتهاكا للقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة وللقوانين والانظمة التي سنتها الدول التي هم معتمدون لديها . وقد تأكد هذا الاشتباه حين قبض في باريس في شهر نيسان/ابريل ١٩٨٩ على خمسة رجال وهم يسلمون أجزاء من قذيفة "بلو بايب" إلى دانيل ستورم ، وهو موظف رسمي معتمد لدى سفارة جنوب افريقيا في باريس يظن كثيرون أنه من موظفي شركة ARMSCOR (انظر الجزء الثاني من هذه الوثيقة) . و "بلو بايب" هي قذيفة مضادة للطائرات قصيرة المدى تصنعها شركة Short Brothers ومركزها بلفاست . وكان من شأن هذه المعدات المسروقة من الجيش البريطاني في أيرلندا الشمالية أن تمكن جنوب افريقيا من تطوير مجموعة من القذائف السريعة معتمدة على التكنولوجيا البريطانية . وفي أعقاب هذا القبض ، طردت الحكومتان الفرنسية والبريطانية ثلاثة دبلوماسيين من جنوب افريقيا(٧٩) .

١٤٠ - واشتركت شركة ARMSCOR من جنوب افريقيا في المعرض الدولي لمعدات الدفاع وأجهزة الطيران الذي أقيم في أنقرة في الفترة من ٣ إلى ٦ أيار/مايو ١٩٨٩ . وتضمنت البنود العسكرية المعروضة مدفع هاويتزر ج - ٥ عيار ١٥٥ ملم ، والعربة المصفحة رويكات ، والبندقية ر - ٤ ، والرشاشات ، ومنظومات صواريخ ، ومدافع هاون ، وأجهزة قذف القنابل ، وتشكيلة من الذخائر ، وأسلحة مقاومة الشغب ، ومعدات للرؤية الليلية ، وأجهزة تعيين باستخدام الليزر والبريسكوبات . ووفقا لدليل المعرض ، نظمت شركة خاصة محلية ، وهي منظمة المعارض ABC ، معرض عام ١٩٨٩ واشتركت في التنظيم مجموعة Monch Publishing التي يوجد مركزها في بون . وقد دعمت هذا المعرض رسميا وزارة الدفاع الوطني بتركيا والادارة التركية لتنمية صناعات الدفاع ووزارة الخارجية التركية ورابطة الطيران المدني التركية . وقد مُنح موظفو ARMSCOR ، فضلا عن المراسلين في مجال الدفاع من جنوب افريقيا ، تأشيرات للدخول إلى تركيا لحضور معرض عام ١٩٨٩ . وكانت هذه أول مرة يسمح فيها لجنوب افريقيا بالاشتراك في معرض للأسلحة في بلد عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ٥٩١ (١٩٨٦)

المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ . وكان اشتراك جنوب افريقيا في معرض عام ١٩٨٩ انتهاكا لقرار مجلس الامن ٥٥٨ (١٩٨٤) الذي طلب فيه المجلس إلى جميع الدول أن تمتنع عن استيراد الاسلحة والذخائر من جميع الانواع وكذلك العربات العسكرية التي تصنع في جنوب افريقيا ولقرار المجلس التالي ٥٩١ (١٩٨٦) الذي طلب فيه المجلس إلى جميع الدول "حظر استيراد أو دخول أية أسلحة من جنوب افريقيا بغرض عرضها في الاسواق والمعارض الدولية الداخلة في نطاق ولايتها" . وفي رد رسمي على رسالة بعث بها رئيس اللجنة الخاصة فيما يتصل باشتراك ARSCOR في معرض ١٩٨٩ ، ذكرت حكومة تركيا أن اشتراك جنوب افريقيا في المعرض كان "حدثا مشؤوما" بسبب "سهو مؤسف" وقعت فيه الشركة الخاصة التي نظمت المعرض (انظر الفقرة ٣٢٣) .

١٤١ - ونشر في أيار/مايو ١٩٨٩ أن شركة ARMSCOR "تستعد للدخول في مناقصة بناء شبكة للمدفعية المقطورة لدولة من دول حلف شمال الاطلسي من المقرر أن تجري في وقت لاحق هذه السنة" . وأضاف التقرير أن تركيا بحاجة إلى ما يتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ مدفع وحددت مداها بأكثر من ٣٠ كيلومترا - علما بأن معظم الشبكات القائمة لها مدى ٢٥ كيلومترا ، في حين يقال إن المدافع التي تصنعها شركة ARMSCOR لها مدى يزيد على ٣٥ كيلومترا . وذكر أن هناك ١٠ شركات على الاقل تتنافس للفوز بهذا العطاء . وبعد انتهاء معرض عام ١٩٨٩ بقليل - وفي أعقاب الكشف عن اشتراك تركيا في المنافسة للحصول على مدفع من عيار ١٥٥ ، أعلن نظام الحكم في جنوب افريقيا تطبيق اتفاق تجاري تفضيلي مع حكومة تركيا يسمح لها باستيراد أجهزة كهربائية محلية بموجب تصريح من تركيا وبرسم جمركي حده الاقصى ٣ في المائة . ويتعين عادة على المستوردين من جنوب افريقيا دفع رسوم ورسوم إضافية تتراوح بين ٤٠ في المائة و ١٨١ في المائة لهذه الاصناف . والميزان التجاري لجنوب افريقيا به فائض يزيد على ٤٠٠ مليون راند في السنة ، ولكن صحيفة Financial Mail ذكرت أن "التسهيل المقدم لتركيا لا يتعلق بالميزان التجاري بين البلدين بقدر ما يتعلق بالجغرافيا ... وسواء أكان الامر يتعلق بالصلب أم بالمعادن أم بالبضائع المصنعة أم بالاسلحة فإن تركيا ممر مفيد لصادرات جنوب افريقيا الى أسواق الشرق الأوسط القيّمة"(٨٠) .

١٤٢ - ومع مرور السنوات ، أصبح البيع غير المشروع للاسلحة إلى جنوب افريقيا وشراؤها غير المشروع منها عملا تجاريا مربحا . وقد اعتمد منتهكو الجزاءات أساليب معقدة لإخفاء مصدر أو مكان وصول البضائع التي يتاجرون فيها اذا كان ذلك المصدر أو المكان هو جنوب افريقيا . وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة اعتمدت القانون الشامل لمناهضة الفصل العنصري عام ١٩٨٦ ، فلم تحاكم شركة أمريكية إلا في شهر

نيسان/ابريل ١٩٨٩ لاستيرادها أربعة محركات طائرات نفاثة مستعملة من جنوب افريقيا . وقد وافقت الشركة المعنية وهي Air Ground Equipment Sales على دفع غرامة قدرها مليون جنيه . وفي الشهر ذاته ، حكمت محكمة أمريكية على خبير أسلحة سابق ، توماس دولتشي ، بالسجن لمدة عشر سنوات لتسليمه مئات من الوثائق العسكرية السرية إلى جنوب افريقيا(٨١) . وحدث أخيرا في هولندا وفي المملكة المتحدة ، أن أدى البيع غير المشروع للأسلحة إلى عدة إدانات . وتبين هذه الحوادث أن الأمر يتطلب تنفيذ حظر الأسلحة بصورة دقيقة .

١٤٣ - ومن بين الأسرار المحفوظة جيدا في جنوب افريقيا مدى تعاونها في الشؤون النووية مع الدول الأخرى . ومع ذلك ، فإن التحقيقات الصحفية المتسمة بالتحري والمعلومات المنبثقة عن وكالات الاستخبارات والواردة في وسائط الاعلام ، تشير إلى أن جنوب افريقيا طورت القدرة النووية . وكشف تحقيق أجرته سلطات جمهورية ألمانيا الاتحادية عن أن شركتين من شركاتها المحلية ، هما Neue Technologien G.m.b.H. و Physikalisch Technische Beratung ، قدمتا تكنولوجيا نووية إلى جنوب افريقيا(٨٢) . وذكر أيضا أن شركة من شركات جمهورية ألمانيا الاتحادية هي Rohstoff Einfuhr G.m.b.H. وشركة سويسرية هي Orda AG. مشتركتان في تقديم المواد النووية إلى جنوب افريقيا وإلى عدة دول أخرى . ويسيطر على الشركتين ألفريد هيمبيل وهو من مواطني جمهورية ألمانيا الاتحادية الذي يمتلك شركات أخرى منها شركة في جنوب افريقيا . وتحقق السلطات المختصة في سويسرا وجمهورية ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة في أنشطة هذه الشركات(٨٣) .

١٤٤ - ومازال تطوير القذائف التسيارية أكثر الجوانب خطورة في قدرة جنوب افريقيا النووية . ووفقا للتقارير ، أجرت جنوب افريقيا في الآونة الأخيرة تجربة ناجحة على طراز معدل لقذيفة جيريكو - ٢ الإسرائيلية التي يمكن استخدامها لإطلاق رؤوس حربية نووية على مدى ١٠٠٠ كيلومتر . وبالاضافة إلى ذلك ، ونتيجة للتعاون الوثيق مع حكومة إسرائيل أصبحت لبريتوريا أيضا قدرة على وضع توابع اصطناعية في مدار على مستوى منخفض (انظر الجزء الثاني من هذه الوثيقة) . وفي الوقت ذاته ، تواصل جنوب افريقيا الاستفادة من عضويتها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية(٨٤) .

١٤٥ - وذكر أن لجنة الشؤون الحكومية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي تحقق في الأدلة التي تشير إلى أن جنوب افريقيا وإسرائيل وغيرهما من الدول تلقت معلومات حساسة من ثلاثة مختبرات للأسلحة تابعة لوزارة الطاقة الأمريكية . ويبدو أن هذه المعلومات مفيدة في إنتاج وتجربة الأسلحة النووية(٨٥) .

هاء - تقييم تأثير الجزاءات والتدابير الأخرى في اقتصاد جنوب افريقيا

١٤٦ - يكشف التحليل السابق عن أنه كان للجزاءات تأثير على نظام الحكم . فرغم الثغرات والتنفيذ غير المتسم بالنشاط والافتقار إلى التنسيق ، ضاعفت الجزاءات بشكل خطير من الصعوبات الهيكلية التي يواجهها اقتصاد جنوب افريقيا . غير أنه لو أيّدت الدول الغربية الأخرى نفس الارادة السياسية التي أظهرتها دول الشمال الأوروبي والدول الأخرى في اعتماد الجزاءات ضد جنوب افريقيا ، لكانت آثار الجزاءات ثقيلة للغاية وخاصة إذا كان هدفها الصريح هو المجالات الرئيسية التي يتسم فيها اقتصاد جنوب افريقيا بالتبعية وعدم المناعة . وينبغي التشديد على أن كلا من زعماء الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا وزعماء دول خط المواجهة قد دعوا مرارا إلى فرض الجزاءات .

١٤٧ - إن التجارة الخارجية ، ومرافق النقل ، والتمويل الأجنبي ، والتكنولوجيا الأجنبية ، والخبرة ، أمور حاسمة بالنسبة إلى حيوية اقتصاد نظام الفصل العنصري . وفي حين أن الحالة الهشة للاقتصاد وتعرضه للخطر أمران واضحان ، كانت التدابير التي اعتمدتها الدول التي سعت إلى وضع حد للفصل العنصري غير ملائمة لتحقيق هذا الهدف . وتظهر قدرة جنوب افريقيا على شراء النفط وعلى التوسع في إنتاجها للأسلحة ، ولو بدفع ثمن باهظ ، أن حظر النفط وحظر الأسلحة يُنتهكان علنا . وبالمثل ، فإن تجارة جنوب افريقيا الخارجية لاتزال تزدهر نتيجة الجزاءات الضعيفة نسبيا التي اعتمدتها حتى الآن الدول الغربية الرئيسية . وعلى نفس هذا المنوال ، يوفر الإجراء الراهن المتعلق بسحب الاستثمارات من جنوب افريقيا الذي تتبعه غالبية الشركات عبر الوطنية يوفر للشركات في جنوب افريقيا فرصة لا تقدر بثمن للحصول على التكنولوجيا وأشكال أخرى من رأس المال . ولهذه الترتيبات أثر في تعزيز القدرات الصناعية المحلية .

١٤٨ - ويعكس تصدير رأس مال جنوب افريقيا إلى حد ما ضعف التدابير الحالية . فلا تقتصر الشركات عبر الوطنية التي تملكها جنوب افريقيا على مساعدة بريتوريا في إيجاد قنوات لتجنب الجزاءات فحسب بل هي آخذة في التحول أيضا بطريقة لا يعلن عنها في معظم الأحيان إلى جزء من الشركات عبر الوطنية الأخرى فتتفادى بذلك الوصمة التي تلحق بشركات جنوب افريقيا .

١٤٩ - وعلى العكس من ذلك ، فإن فعالية الجزاءات التي فرضتها الشعوب هي دليل على الرفض العالمي المتزايد للنظام . وأهم من ذلك ، أن هذه الجزاءات تعبر عن الضغط

الجماعي الذي تستطيع المجموعات والأفراد أن تفرضه ، بوصفهم ناخبين ومستهلكين وأعضاء في نقابات العمال وطلابا ومساهمين في رأس المال لإقناع الشركات والسلطات المحلية بقطع صلاتها الاقتصادية بجنوب افريقيا . وقد لعبت الجزاءات الشعبية دورا في تعبئة الرأي العام بحيث لم يعد مقبولا من الناحية الأدبية بعد الآن التعامل مع نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

١٥٠ - وبصفة عامة ، فإن الفعالية غير المتساوية للجزاءات الحكومية الراهنة تكمن في عدم وجود تنسيق ورصد وإعمال لهذه التدابير ، وأهم من ذلك في الافتقار إلى الارادة السياسية . فالضغوط والتقييدات والجزاءات القائمة تحتاج إلى تشديد وتعزيز وربما إلى توسيع ؛ ولابد من سد الثغرات وسد الطريق على استراتيجية التحايل إذا أُريد للجزاءات أن تحقق هدفها .

رابعا - الإجراءات الدولية لمناهضة الفصل العنصري

ألف - لمحة عامة

١٥١ - بالرغم من تقديم اقتراحات بفرض جزاءات إضافية على جنوب افريقيا وتعزيز التدابير الحالية ، لم تتخذ الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية سوى عدد ضئيل من التدابير الجديدة ذات الأهمية خلال الفترة قيد الاستعراض . وأُحرز تقدم ملحوظ على مستوى الجزاءات الشعبية حيث اتخذت السلطات المحلية تدابير تقييدية جديدة فيما يتصل بمعاملاتها مع الشركات عبر الوطنية التي تحتفظ بعلاقات اقتصادية مع جنوب افريقيا .

باء - الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية

١٥٢ - اقترحت مبادرات في مجلس شيوخ الولايات المتحدة تهدف إلى تعزيز أحكام القانون الشامل لمناهضة الفصل العنصري الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، والذي فرضت بموجبه جزاءات على جنوب افريقيا . وعرض السيد رونالد ديلامز ، عضو مجلس النواب ، (ديمقراطي من كاليفورنيا) ، في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، مشروع القانون رقم م. ن. - ٢١ الذي اشترك في تقديمه ما يزيد على ١٠٠ عضو . وينص مشروع القانون على انسحاب كامل لشركات الولايات المتحدة من جنوب افريقيا ، وفرض حظر شبه كامل على التجارة مع جنوب افريقيا وتأييد فرض جزاءات متعددة الأطراف وقيود على التعاون

العسكري بين الولايات المتحدة وجنوب افريقيا . كما انه يحظر على شركات النفط التابعة للولايات المتحدة والمشتركة في جنوب افريقيا التقدم بعطاءات للحصول على عقود فيديرالية لاستغلال النفط والغاز والفحم . وقدم عضو مجلس الشيوخ السيد بول سايمون (ديمقراطي من ايلينوي) مشروع قانون مماثل إلى المجلس ، برقم م. ش. ٥٠٧ ، في ٣ آذار/مارس ١٩٨٩ . ومازال القانونان قيد البحث في كونغرس الولايات المتحدة(٨٦) .

١٥٣ - وفي ١ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، عقدت اللجنة الفرعية المعنية بسياسة التنمية والمالية والتجارة والنقد التابعة للجنة الشؤون المصرفية والمالية والحضرية بمجلس نواب الولايات المتحدة ، جلسة استماع في واشنطن العاصمة لدراسة الآثار السياسية المترتبة على إعادة جدولة سداد الديون الخارجية لجنوب افريقيا ، والخيارات المتاحة لحكومة الولايات المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ الحظر المفروض على الإقراض لجنوب افريقيا . وأدلى شهود خبراء إفادات بشأن هذا الموضوع .

١٥٤ - وقرر مجلس وزراء خارجية الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، في الاجتماع الذي عقده بمدريد في شباط/فبراير ١٩٨٩ ، إعداد تقرير بشأن اقتراحات زيادة الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا . وذكر الوزراء الاثنا عشر ، في الاجتماع المعقود مع نظرائهم من دول خط المواجهة في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، انه ينبغي ، قبل اعتماد تدابير جديدة ، بذل جهود لاقناع السيد دي كليرك بالاخذ بتغييرات أساسية في هذا البلد .

١٥٥ - وتوصلت لجنة وزراء خارجية الكومنولث المعنية بالجنوب الافريقي ، في الاجتماع الذي عقدته فر هراراي في شباط/فبراير ١٩٨٩ ، إلى نتيجة مفادها أن الجزاءات المالية سلاح قوي ضد جنوب افريقيا . وينبغي لذلك إحكامها . واعتمد الوزراء (من استراليا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وغيانا وكندا ونيجيريا والهند) اقتراحات لتطبيق الحظر المفروض على توريد الاسلحة . ووضعوا تعاريف لانواع المعدات التي ينبغي أن تكون مشمولة لتلافي حدوث تفسيرات مختلفة لمصطلح "الاسلحة وما يتصل بها من مواد" . وبالاضافة إلى ذلك ، طالبوا بإنشاء وحدة رصد لمساعدة لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب قرار المجلس ٤٢١ (١٩٧٧) المؤرخ في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، في التحقيق في حالات انتهاك الحظر المفروض على توريد الاسلحة ونشر ما تتوصل إليه اللجنة من نتائج . وحثوا دول الكومنولث على التنفيذ الفعال للحظر الذي فرضته الامم المتحدة ، وكذلك التدابير التي اعتمدها الكومنولث لتعزيز الحظر(٨٧) .

١٥٦ - ووافق وزراء الكومنولث ، في اجتماعهم المعقود في كنبيرا في آب/أغسطس ١٩٨٩ ، على ضمان مزيد من التنسيق في تطبيق الجزاءات الشاملة . وناقشوا تقريرا للخبراء عن الجزاءات ، طلبته لجنة وزراء خارجية الكومنولث المعنية بالجنوب الافريقي ، لدراسة سبل جديدة لفرض الجزاءات . وأيد الوزراء النتائج التي توصل اليها التقرير والتي مفادها أن الجزاءات الموجودة قد أثرت على اقتصاد جنوب افريقيا . ولذلك ، فإن الجزاءات تشكل سلاحا مشروعا من أسلحة السياسة لحفز القضاء على الفصل العنصري . وتضمن التقرير التوصية بأن تنهي الحكومات تجارتها مع جنوب افريقيا تدريجيا على مدى خمس سنوات لحمل نظام بريتوريا على التفاوض مع الاغلبية السوداء . واعترافا من الوزراء بأن الجزاءات المالية تعتبر شكلا من أكثر أشكال الضغط فعالية على نظام بريتوريا ، اقترحوا فرض مزيد من الجزاءات المالية ، وخاصة لتشديد شروط سداد الديون ، وفرض مزيد من القيود على تمويل التجارة ، ورصد الحظر المفروض على القروض المتوسطة الأجل والطويلة الأجل ، وعلى القروض المصرفية الجديدة . ووافق الوزراء على ايفاد وفد من كبار موظفي الكومنولث لمقابلة كبار الموظفين الإداريين بالمصارف الأعضاء في لجنة التنسيق والتي تتفاوض حاليا بشأن إعادة جدول الديون الخارجية لجنوب افريقيا لعام ١٩٩٠ . وسيحث الوفد المصارف على تقاضي أعلى سعر فائدة ممكن من جنوب افريقيا ورفض أي طلب بتمديد فترة السداد خلال السنوات العشر المقبلة . ولاحظ الوزراء أن ائتمانات التجارة تسمح لجنوب افريقيا بالتخفيف من عجز ميزان مدفوعاتها ، فطلبوا إلى جميع المؤسسات المصرفية بالكومنولث والبلدان الاخرى أن تشدد شروط تمويل التجارة . واتفقوا من حيث المبدأ على إنشاء هيئة مستقلة لرصد صلات جنوب افريقيا بالمجتمع المالي الدولي(٨٨) .

١٥٧ - وكانت القرارات التي اتخذها الوزراء في كانبيرا إعادة تأكيد للقرار المتخذ في تورونتو في عام ١٩٨٨ ، بتوسيع نطاق الجزاءات المالية المفروضة على جنوب افريقيا وأحكامها . وجاءت الاقتراحات التي تقدموا بها متفقة مع التوصيات المقدمة في دراسة عن الجزاءات المالية ، تم الشروع فيها خلال اجتماع لجنة وزراء خارجية الكومنولث المعنية بالجنوب الافريقي ، بمبادرة من بوب هوك ، رئيس وزراء استراليا . وتستند الدراسة إلى التقرير المعد للجنة ، في عام ١٩٨٨ ، عن "علاقة جنوب افريقيا بالنظام المالي الدولي"(٨٩) .

١٥٨ - وخلال الدورة السادسة والسبعين لمؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، وافقت لجنة مناهضة الفصل العنصري التابعة لمنظمة العمل الدولية على انه ينبغي أن توضع الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا داخل إطار اعتماد جزاءات إلزامية

شاملة . وبناء على ذلك ، تركز الجزاءات التي أوصت بها اللجنة على مجالات حيوية من الاقتصاد . وهي تشمل اعتماد جزاءات مالية ، وفرض حظر استيراد الفحم واعتماد التشريعات الملائمة لمنع نقل النفط . ومن المبادرات الهامة تأييد اللجنة لإنشاء فريق ثلاثي من الخبراء المستقلين لرصد وتقييم تنفيذ الجزاءات والتدابير الاخرى (٩٠) .

١٥٩ - وأعربت عدة حكومات ومنظمات حكومية دولية عن استيائها لتجديد حالة الطوارئ في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ . وقامت ، في مناسبات عديدة ، بإصدار نداءات باستخدام الرأفة إزاء السجناء السياسيين الذين حكم عليهم بالإعدام بحجة "القصد المشترك" ، وكررت دعوتها إلى الإفراج عن نيلسون مانديلا وغيره من السجناء والمعتقلين السياسيين . وطالبت بريتوريا أيضا بأن تكف عن عمليات نقل السكان بالإكراه .

جيم - المنظمات غير الحكومية والمنظمات الاخرى

١٦٠ - نشرت الحركات المناهضة للفصل العنصري في بلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي كتابا بعنوان "القتال من أجل الفصل العنصري - وظيفة مدى الحياة ، مواطنون أوروبيون في قوات الدفاع لجنوب افريقيا" ، في ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ . ووفقا للمعلومات المعروضة في الكتاب فإن أكثر من ثلث قوات الدفاع لجنوب افريقيا يتألف من البيض الحاصلين على جواز سفر بلد من بلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي أو لهم حق الحصول عليه . وطلب ممثلو هذه الحركات المناهضة للفصل العنصري ، في بيان أصدروه بمناسبة نشر الكتاب ، بأن تحاول الحكومات الاوروبية والاتحاد الاقتصادي الاوروبي أن تثني مواطنيها عن الاشتراك في قوات الشرطة والجيش التابعة لنظام الفصل العنصري .

١٦١ - وفي مبادرة لتشجيع تطبيق الجزاءات المتعلقة بالذهب ضد جنوب افريقيا ، أنشئت في حزيران/يونيه ١٩٨٨ لجنة الذهب العالمية ، وهي منظمة مناهضة للفصل العنصري مقرها في لندن . واقتناعا من اللجنة بأن بإمكان موردي الذهب من بلدان غير جنوب افريقيا استخراج ما يكفي ويزيد من الذهب لتلبية احتياجات صناعة الحلي في العالم ، وضعت مقترحات محددة فيما يتعلق بفرض جزاءات فيما يتعلق بالذهب ضد جنوب افريقيا ، وبوجه خاص فرض حظر على الواردات من الذهب ، والافراج عن الذهب من الاحتياطيات الوطنية وانشاء صندوق لتدريب الطلاب على تقنيات استخراج الذهب وتسويقه . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، أصدرت اللجنة تقريرا يبين أن صناعة الحلي الايطالية هي أكبر مشتر لذهب جنوب افريقيا . إذ تشتري ايطاليا ما يقرب من ثلث امدادات جنوب افريقيا من الذهب وهو ما يمثل ١٤ في المائة تقريبا من صادرات البلد بكاملها (انظر

الفقرة ١٠٩) . وأوضح التقرير أن بإمكان صناعة الحلي الايطالية التحول عمليا من ذهب جنوب افريقيا الى ذهب بلد غيرها . وقد حفزت هذه النتائج جميع اتحادات نقابات العمال الايطالية الى شن حملة موجهة نحو مراكز تصنيع الحلي الرئيسية في شمالي ايطاليا . وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، عقد في فيتشنزا ، في ايطاليا ، أول مؤتمر ايطالي بشأن مقاطعة امدادات الذهب من جنوب افريقيا الى صناعة الحلي الايطالية . وفي أيار/مايو ١٩٨٩ ، عقدت لجنة التنسيق الوطنية الايطالية لمناهضة الفصل العنصري مؤتمرا في روما لمناقشة جملة أمور منها اقتراح بشن حملة لمعارضة تجارة ايطاليا مع جنوب افريقيا . وكان عمل كلٍّ من اللجنة والنقابات العمالية دافعا لعدد كبير من المصنعين الايطاليين الى اتخاذ خطوات للحصول على إمداداتهم من الذهب من بلدان خلاف جنوب افريقيا . بالإضافة الى ذلك ، تجري حاليا مفاوضات مع المصارف الايطالية التي تقوم بدور الوسيط في تجارة الذهب والتي تمثل المورد الرئيسي لهذه الصناعة . وقد وفرت اللجنة مدخلات فيما يتعلق بالقيام بمبادرة في كونغرس الولايات المتحدة ، بقيادة السناتور ادوارد كيندي ، لمقاطعة ذهب جنوب افريقيا . وكجزء من هذه المبادرة ، أجرى فريق من مكتب حسابات حكومة الولايات المتحدة مشاورات في لندن ، في آذار/مارس ١٩٨٩ ، مع ممثلين للجنة ولمختلف الشركات اللندنية التي تقوم بتحديد السعر اليومي للذهب(٩١) .

١٦٢ - وفي مشاورة عقدها المؤتمر الوطني الافريقي في لندن في تموز/يوليه ١٩٨٩ ، اتفق ممثلون لحركات مناهضة للفصل العنصري ومنظمات كنسية ووكالات إنمائية من ١٦ بلدا ، بما في ذلك جميع البلدان الدائنة لجنوب افريقيا ، على شن حملة رئيسية لفرض جزاءات مالية ضد جنوب افريقيا ، وتركيز الانتباه على الاجراءات التي ستحول دون إعادة جدولة تسديد الديون الخارجية على جنوب افريقيا . وتتضمن الحملة اتخاذ إجراءات منسقة في جميع أنحاء العالم ضد مصارف اللجنة التنسيقية في فرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة . وكانت هذه المشاورات جزءا من جهود المؤتمر الوطني الافريقي الرامية إلى فرض جزاءات شاملة وإلزامية ضد هذا النظام(٩٣) .

١٦٣ - وقد شن الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة حملة في جميع أنحاء العالم لمقاطعة فحم جنوب افريقيا وأعلن قراره إنشاء فرقة عمل بشأن الحظر على الفحم وذلك عقب اجتماعه المعقود في هراري في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . وفي الوقت ذاته ، وافقت عدة نقابات عمالية ايطالية على عدم إعطاء الشركات العاملة في مجال الطاقة إمكانية استيراد الفحم من جنوب افريقيا . وفي مؤتمر للأممية الاشتراكية عقد في

شباط/فبراير ١٩٨٩ وحضرته دول خط المواجهة وحركات التحرير الوطني في الجنوب الافريقي ، قدمت الاممية الاشتراكية والاتحاد الدولي للنقابات الحرة التماسا مشتركا الى الحكومات والاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، والى فرادى السلطات المحلية ، لوقف مرور لحم جنوب افريقيا عبر موانئ بحر الشمال والبحر الابيض المتوسط . ويزمع حزب العمال في هولندا ، والحزب الديمقراطي الاشتراكي في جمهورية المانيا الاتحادية والحزب الاشتراكي في بلجيكا عقد مؤتمر للسلطات المحلية لوضع سياسة منسقة لمنع كل ميناء من الموانئ من انتهاك مقاطعة الفحم .

١٦٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، بدأت نقابات عمالية من بلدان عدة حملة لمعارضة قانون تعديل العلاقات العمالية في جنوب افريقيا استنادا إلى أنه ينتهك المعايير العمالية المعترف بها دوليا ويزيد من عرقلة أنشطة حكرة نقابات العمال غير العنصرية في ذلك البلد . وركزت الحملة على الشركات الفرعية التابعة للشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا والتي تستخدم هذا القانون لتقويض أنشطة نقابات العمال وترفض التفاوض مع نقابات العمال بشأن شروط سحب الاستثمار . وفي آذار/مارس ١٩٨٩ ، نتج عن الجهود التي بذلت في هذا الصدد أن وافقت أكبر ثلاث شركات عبر وطنية لصناعة السيارات في جمهورية المانيا الاتحادية على التقيد بمجموعة تتكون من ١٤ من المعايير العمالية الدنيا في جنوب افريقيا . وهذه المعايير التي اشتركت في وضعها نقابة عمال المعادن في جمهورية ألمانيا الاتحادية ومجلس التنسيق للاتحاد الدولي لعمال المشغولات المعدنية في جنوب افريقيا ، الذي يعد الاتحاد الوطني لعمال المشغولات المعدنية في جنوب افريقيا المنتسب إلى مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا أقوى أعضائه ، هي محاولة لمكافحة أحكام ذلك القانون في جنوب افريقيا . وعلى الرغم من هذا الاتفاق ، مضى تطبيق هذه المعايير بشيء من الصعوبة(٩٣) .

١٦٥ - وقد كانت تبرئة موزيس مايكيسو الامين العام للاتحاد الوطني لعمال المشغولات المعدنية في جنوب افريقيا وأربعة متهمين آخرين من تهم الخيانة ، في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، نصرا جزئيا لتضامن نقابات العمال الدولية . وفي أثناء المحاكمة التي استمرت مدة عامين ، شن الاتحاد الدولي لعمال المشغولات المعدنية والاتحادات الوطنية لعمال المعادن في جميع أنحاء العالم حملة من أجل الإفراج عن مايكيسو والمتهمين الاربعة الآخرين(٩٤) . وقد استمرت الحملة المشتركة ضد قمع النقابيين في جنوب افريقيا وناميبيا ، والتي نظمتها لجنة نقابة عمال حركة مناهضة الفصل العنصري البريطانية والجماعة المسمّاة الجنوب الافريقي - المجتمع السجين ، تنمو وتقوى . وفي الوقت الحاضر ، تشترك ٣٩ نقابة عمالية في الحملة ، التي يتمثل هدفها الرئيسي في تعبئة

الدعم العام من أجل الإفراج عن جميع النقابيين المسجونين لما قاموا به من أنشطة سياسية .

١٦٦ - وقد أوفد الاتحاد الدولي للصحفيين بعثة إلى جنوب افريقيا في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٩ لتقييم أثر الرقابة على الصحف في تدفق المعلومات داخل وخارج جنوب افريقيا . وقد وجدت البعثة أن الرقابة شوهت حقيقة جنوب افريقيا وأعاقت إمكانية إجراء مناقشات ديمقراطية . وأوصت اللجنة بإنشاء شبكات اتصالات بديلة ، مثل وكالات أنباء وبرامج تدريب لصحفيي جنوب افريقيا ، سواء في داخل البلد أو خارجه .

١٦٧ - وفي مناسبات عديدة ، دعا الزعماء الدينيون داخل جنوب افريقيا وخارجها إلى اتخاذ المزيد من الجزاءات ضد هذا النظام . ففي شباط/فبراير ١٩٨٩ بدا أن البابا يوحنا بولس الثاني أعطى موافقة حذرة على اعتماد فرض جزاءات اقتصادية في وثيقة رسمية تتعلق بسياسة الفاتيكان بشأن العنصرية ، وهي الأولى من نوعها بشأن هذا الموضوع . واستنادا إلى ما جاء في هذه الوثيقة المعنونة "الكنيسة والعنصرية ، نحو مجتمع أكثر إخاء" ، فإن القانون الدولي يسمح للمجتمع الدولي "بأن يمارس الضغط الخارجي المناسب" على الدول التي تمارس التمييز العنصري ضد شعوبها ، ولكن "مع أكبر قدر من العناية" . وقد دعا فريق من الشخصيات البارزة ، جمعه مجلس الكنائس العالمي ، في اجتماع مع زعماء الشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب افريقيا ، في شباط/فبراير ١٩٨٩ ، إلى فرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب افريقيا وعزلها دبلوماسيا وثقافيا ، واعتماد آليات وطنية ودولية لرصد الجزاءات (انظر الفقرة ٣٠٤) . وفي آذار/مارس ١٩٨٩ ، دعا مجلس الكنائس البريطاني حكومة المملكة المتحدة إلى فرض مجموعة كبيرة من الجزاءات . وأعرب زعماء الكنائس الانجليكانية في العالم في اجتماعهم المعقود في قبرص في أيار/مايو ١٩٨٩ عن دعمهم لفرض جزاءات . وفي الوقت ذاته ، حث الزعماء الدينيون في جنوب افريقيا اللجنة التنفيذية للاتحاد الاقتصادي الأوروبي على اتخاذ إجراءات فعالة ضد نظام الحكم في بريتوريا .

١٦٨ - وقد قامت حركات مناهضة الفصل العنصري ومنظمات التضامن بتنظيم أنشطة محددة لدعم الكفاح التحرري في جنوب افريقيا والمنطقة . وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ، قامت رابطة برلمانيي أوروبا الغربية لمناهضة الفصل العنصري ، بالتعاون مع المعهد الافريقي الأوروبي بتنظيم حلقة دراسية مدتها ثلاثة أيام في اثينا بشأن اتخاذ تدابير لمواجهة ما تقوم به جنوب افريقيا من زعزعة للاستقرار في دول خط المواجهة . وقد افتتح الحلقة الدراسية وزير خارجية اليونان المناوب وحضرها أعضاء البرلمان من

بلدان أوروبا الغربية ؛ وممثلون من مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي ؛ ودول خط المواجهة وجنوب افريقيا ؛ ومندوبون من الأمم المتحدة ، والاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والكمنولث . وأكد المتكلمون ضرورة مواصلة الضغط الدولي على جنوب افريقيا وتقديم المعونة الطارئة والمساعدات الإنمائية لدول خط المواجهة بغية التصدي لآثار أعمال جنوب افريقيا الرامية إلى زعزعة الاستقرار .

١٦٩ - وفي شباط/فبراير ١٩٨٩ ، نظمت الجماعات الدينية والمناهضة للفصل العنصري في أوروبا والولايات المتحدة صياما رمزيا لدعم الإضراب عن الطعام الذي يقوم به المعتقلون السياسيون في جنوب افريقيا . وفي البرلمان الأوروبي ، تسلم ماندلا ماندلا ، حفيد نيلسون ماندلا زعيم المؤتمر الوطني الافريقي ، جائزة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، بالنيابة عن جده ، تمنح لـ "أبطال الحرية الفكرية والسياسية"(٩٥) .

١٧٠ - وفي أيار/مايو ١٩٨٩ ، نظمت حملة متزامنة مدتها اسبوع في جنوب افريقيا وأوروبا والولايات المتحدة من أجل الإفراج عن المستنكفين ضميريا المسجونين في جنوب افريقيا . وأقيمت مظاهرات احتجاج خارج سفارات بريتوريا في ١٢ مدينة في أوروبا والولايات المتحدة(٩٦) . وفي الشهر نفسه ، قررت جمهورية المانيا الاتحادية إدخال شروط إلزامية بالنسبة لمواطني جنوب افريقيا فيما يتعلق باستخراج تأشيرة للدخول ، فيما عدا المستنكفين ضميريا من ذلك البلد . والمملكة المتحدة وسويسرا واليونان هي الآن البلدان الأوروبية الوحيدة التي لا تفرض هذه الشروط .

١٧١ - وكما تم في السنوات السابقة ، نظمت الحركات المناهضة للفصل العنصري والفئات الدينية في جميع أنحاء العالم اجتماعات ومسيرات ومظاهرات حاشدة واحتفالات باهرة في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، للاحتفال بذكرى انتفاضة طلاب سويتو في عام ١٩٧٦ .

دال - الجزاءات الشعبية

١٧٣ - تشكل الجزاءات الشعبية حاليا قوة رئيسية وراء المبادرات الرامية إلى تشديد الجزاءات الراهنة وتوسيع وزيادة نطاقها . ومن أمثلة هذه الجزاءات الشعبية رفض المستهلكين شراء منتجات جنوب افريقيا ؛ ورفض العمال مناولة السلع القادمة من ذلك البلد ؛ ورفضت السلطات المحلية الاستثمار لدى الشركات التي لها دور في جنوب افريقيا أو الشراء منها ، علاوة على مطالب المساهمين بسحب أسهمهم من الشركات العاملة في جنوب افريقيا أو تربطها صلات بها ، وقد اضطلعت النقابات العمالية والحركات المناهضة للفصل العنصري بدور حيوي في تنظيم الجزاءات الشعبية .

١٧٣ - واعتمدت السلطات المحلية في جميع أنحاء العالم سياسات للشراء على أساس انتقائي وهي الآن قيد التنفيذ في ٥٠ مجلسا محليا في هولندا و ٧٠ مجلسا في المملكة المتحدة ، . ومما يؤسف له ، أن حكومة هولندا سنت مؤخرا أنظمة تمنع بعض المجالس المحلية من حظر منتجات جنوب افريقيا أو من رفض إجراء معاملات مع شركات تربطها صلات بجنوب افريقيا على أساس فردي . وفي المملكة المتحدة ، يمنع تشريع جديد للحكومات المحلية المجالس المحلية من مقاطعة منتجات جنوب افريقيا . ويبدو أن هذه التدابير هي أو إجراءات تتخذ لحماية بريتوريا من آثار الجزاءات الشعبية . وفي مقابل هذه الجهود ، تنشأ لدى سلطات الولايات والسلطات المحلية في الولايات المتحدة مبادرات قوية لزيادة الجزاءات ، حيث تخلص ما مجموعه ٣٣ ولاية و ١٩ مقاطعة و٧٩ مدينة من الأسهم في الشركات المتورطة في جنوب افريقيا ، وسحبت أموالها منها و/أو توقفت عن الشراء منها(٩٧) .

١٧٤ - وفي أوائل عام ١٩٨٩ ، شنت حركة مناهضة الفصل العنصري البريطانية حملة "قاطعوا الفصل العنصري ١٩٨٩" ، التي تسعى إلى مقاطعة منتجات جنوب افريقيا والشركات الوطنية التي لها مصالح في جنوب افريقيا . وتزمع هذه الحركة نشر دليل وطني للمشتريات خال من كل ما له صلة بالفصل العنصري .

١٧٥ - وقد ظلت شركة شل الهولندية الملكية ، وهي أحد أكبر المستثمرين الأجانب في جنوب افريقيا ، هدفا للجزاءات الشعبية لعدة سنوات (على الرغم من أن الأهداف الرئيسية الأخرى شملت أيضا شركة موبيل أويل ومصرف سيتي بنك) . وفي العديد من البلدان ، تعاونت النقابات العمالية وحركات مناهضة الفصل العنصري في شن حملات لإشهار ما تقوم به شركة شل من أنشطة في جنوب افريقيا ولتشجيع اتخاذ إجراءات فردية وجماعية ضد هذه الشركة . وفي الولايات المتحدة ، نظمت اللجنة العمالية الوطنية لمقاطعة شركة شل "اسبوع عمل ضد شل" في آذار/مارس ١٩٨٩ ، ليوافق ذكرى مذبحة شاربفيل التي وقعت في عام ١٩٦٠ . وفي أيار/مايو ١٩٨٩ ، أصدر مجلس الكنائس العالمي اضبارة من ٤٠ صفحة معنونة "صدمة شل" SHELL SHOCK تدعو إلى المقاطعة الكاملة لمنتجات شركة شل . واجتمع ممثلون لمنظمات كنسية ومنظمات مناهضة للفصل العنصري من ١١ بلدا ، في امستردام بهولندا ، في أيار/مايو ١٩٨٩ للاشتراك في حلقة عمل بشأن طرق تعزيز حملة مقاطعة شركة شل . وفي أثناء الشهر ذاته ، حضر حركيون مناهضون للفصل العنصري من المملكة المتحدة وهولندا الاجتماعات السنوية للمساهمين في شركة شل والمعقودة في لندن ولاهاي في محاولة (لم تتكلل بالنجاح) لفرض إجراء اقتراع رسمي بشأن مواصلة بقاء شل في جنوب افريقيا . وفي اجتماع لاهاي ، طلب القس بيرس نود أن تنسحب شركة شل من جنوب افريقيا وأن تتفاوض مع النقابات العمالية ذات الصلة فيما يتعلق بشروط انسحابها .

هاء - المقاطعة الثقافية

١٧٦ - تعتبر مقاطعة جنوب افريقيا ثقافيا جزءا لا يتجزأ من العمل الدولي المتضافر لعزل نظام الاقلية البيضاء ودعم الكفاح من أجل إقامة مجتمع ديمقراطي في جنوب افريقيا . وفي ذلك الصدد ، تم اضطلاع المنظمات غير الحكومية والافراد بأنشطة ومبادرات هامة سواء في الامم المتحدة أو في مختلف البلدان المنفردة . وبينما أعلن عدد من الفنانين إنهم لن يقدموا عروضا في جنوب افريقيا مادام نظام الفصل العنصري قائما ، اتخذ آخرون مبادرات ملموسة لدعم الحملة الدولية . وأبرز هؤلاء مجموعة من الفنانين الإيطاليين قدّموا انتاجهم ليُدرج في معرض متنقل أُقيم ، بدعم من الحكومة الايطالية ، في زامبيا وزمبابوي وموزامبيق ومالي والسنغال والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وفرنسا وايطاليا ، على الترتيب .

١٧٧ - وقد اتجهت الانشطة الترفيهية التي يمكن اعتبارها تعاونا مع جنوب افريقيا نحو الانخفاض وذلك جزئيا نتيجة للمقاطعة الثقافية . ولا تزال الزيادة السريعة للافلام الاجنبية المصنوعة في جنوب افريقيا تشكل مسألة مثيرة للقلق . فقد قام منتجو الافلام ، وبوجه خاص من الولايات المتحدة ، بصنع العديد من هذه الافلام التي توزع دوليا مستخدمين رؤوس الاموال المحلية والاجنبية . ويبدو أن أحد الحوافز بالنسبة الى منتجي الافلام هو الامتيازات السخية التي يوفرها النظام لهم في مجال الضرائب . وكما يلاحظ في النسخة الخامسة والجارية لسجل أسماء فناني الترفيه والممثلين وغيرهم ممن قدموا عروضا في جنوب افريقيا التي يقوم نظام الحكم فيها على الفصل العنصري ، فإن جزءا كبيرا من هذه الافلام قد صنع في اقليم ناميبيا المحتل بصورة غير شرعية . وأبرز الشركات العاملة في جنوب افريقيا وناميبيا كانت مجموعة "كانون" التي تعهدت في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، عقب احتجاجات صادرة عن اللجنة الخاصة والمجموعات المناهضة للفصل العنصري ، بعدم الاضطلاع بأية أعمال أخرى في جنوب افريقيا أو معها الى أن يتم الغاء الفصل العنصري . غير أن معلومات وردت فيما بعد بيّنت أن "كانون" لم تنسحب في الواقع من هذا النشاط ، بل أنها تواصل ممارسته بشكل ما .

١٧٨ - وهناك شركة أخرى تدعى "مونرو برودكشن" وهي الشركة المسؤولة عن واحد من أسوأ الافلام المصنوعة في ناميبيا شهرة ، وهو فيلم رد سكوربيون . وقد حصل الفيلم الذي أنتج في أواخر عام ١٩٨٧ وعام ١٩٨٨ ، على كامل الدعم والتعاون من جانب نظام الحكم في جنوب افريقيا ، بما في ذلك استخدام مجموعة كبيرة من الموظفين العسكريين والمعدات العسكرية . وبعد أن بدأ عرضه في الولايات المتحدة بقليل ، أعلن رئيس اللجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الامم المتحدة وبالتعاون مع جنوب افريقيا ،

التابعة للجنة الخاصة ، أن الفيلم ينتهك المقاطعة الثقافية التي فرضتها الأمم المتحدة على جنوب افريقيا . وواصلت اللجنة الخاصة والمجموعات المناهضة للفصل العنصري رصد الانشطة المتصلة بانتاج هذه الافلام ، وتواصل الاضطلاع بجهود مشتركة لاقناع المعنيين من أفراد وشركات بوقف تعاونهم مع جنوب افريقيا (انظر الفقرة ٢٣٦) .

١٧٩ - وتزدهر في جنوب افريقيا ثقافة نابضة تعمل على مقاومة الفصل العنصري ، وهي واضحة سواء في الضواحي الافريقية أو المدارس أو قاعات النقابات العمالية أو المنظمات السياسية ، حتى وإن كان النظام يحاول بصورة مستمرة تضييق نطاقات التعبير الثقافي . ونظرا الى أن الثقافة تعتبر عنصرا من المقاومة المنظمة ضد النظام ، عمد الفنانون والعاملون في مجال الثقافة المناهضون للفصل العنصري ، في السنوات القليلة الماضية ، الى إنشاء منظمات حسب مختلف المجالات الفنية وإقامة تحالف بينها والحركة النقابية غير العنصرية . وفي الوقت الذي تسعى فيه هذه المنظمات الى تعزيز المقاطعة الثقافية وبذلك تحقيق العزل الثقافي للنظام ، فقد اعترفت أيضا بحاجة ثقافة المقاومة الى الاحتكاك بعالم الثقافة في الخارج .

١٨٠ - وقامت اللجنة الخاصة ، اعترافا منها بهذه التطورات ، باعتماد "المبادئ التوجيهية لتنفيذ المقاطعة الثقافية لجنوب افريقيا" في آب/أغسطس ١٩٨٨ (A/AC.115/L.656 ، المرفق السادس) . وترمي هذه السياسة الى اقناع الفنانين والمؤدبين الترفيهيين وغيرهم بعدم تقديم عروض في جنوب افريقيا أو الاشتراك في أية اتصالات ثقافية معها . وفي الوقت ذاته ، تعترف بوجود ثقافة مقاومة في جنوب افريقيا ، وبالتالي وجود أنشطة واتصالات محددة يتمثل القصد منها وأثرها ، في نظر اللجنة الخاصة ، في التعبير عن معارضة الفصل العنصري ، مما يثري هذه الثقافة ويعزز الكفاح من أجل التحرير ، لا تدخل في نطاق المقاطعة الثقافية . وقد حصلت هذه المبادئ التوجيهية على تأييد المشتركين (من فنانين ومؤلفين) في ندوة "الثقافة في مناهضة الفصل العنصري" ، التي عقدت في اثينا ، في الفترة من ٢ الى ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ لاستعراض المقاطعة الثقافية والنظر في الطرق الكفيلة بزيادة فعاليتها[٩٨] .

١٨١ - وفي أيار/مايو ١٩٨٩ ، أعلن المؤتمر الوطني الافريقي تعريفه الجديد للمقاطعة الثقافية في وثيقة عنوانها "ورقة مواقف بشأن المقاطعة الثقافية والاكاديمية" . وبعد أن لاحظ المؤتمر الوطني الافريقي أن المقاطعة الثقافية والاكاديمية لجنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري (أي الهيئات والمؤسسات والعاملون في مجال الثقافة ، ممن يعزز انتاجهم نظام سيطرة الاقلية البيضاء ويدافع عنه ويساعده ويقويه)

يجب أن تتعزز كجزء من الاستراتيجية الشاملة لعزل النظام ، أعلن أنه "لا ينبغي السماح للعاملين في مجال الثقافة أو الفنانين أو الرياضيين أو الاكاديميين بالسفر الى جنوب افريقيا لتقديم عروض أو تقديم خدماتهم وخبرتهم ، إلا في الحالات التي يشكل فيها هذا السفر بوضوح تعزيز للكفاح الديمقراطي الوطني أو أي هدف من أهدافه" . وبالاضافة الى ذلك "ينبغي السماح للفنانين والعاملين في المجال الثقافي والرياضيين والاكاديميين الديمقراطيين والمناهضين للعنصرية في جنوب افريقيا - - فرادى أو جماعات - - والذين يسعون الى تقديم عروض أو العمل أو المشاركة في الانشطة خارج جنوب افريقيا ، بأن يفعلوا ذلك دون خوف من اقصائهم أو مقاطعتهم" . ويقوم المجتمع الدولي والمعارضة المناهضة للفصل العنصري داخل جنوب افريقيا وخارجها على السواء الآن بتطبيق المقاطعة بطريقة تسمح للشخصيات الثقافية الدولية بالاشتراك في الانشطة الثقافية في جنوب افريقيا وللشخصيات الثقافية المناهضة للفصل العنصري من جنوب افريقيا أن تشارك في هذه الانشطة خارج البلد بشرط أن تعزز هذه الانشطة قضية مناهضة الفصل العنصري وأن تتم المشاورات مع المنظمات الملائمة . وفي الوقت ذاته يواصل المجتمع الدولي بذل الجهود لتقديم المساعدة المالية والتقنية وغيرها من أشكال المساعدة لهذه البدائل الثقافية الناشئة داخل جنوب افريقيا وزيادة التبادل الثقافي البناء .

١٨٢ - وقد بدأت اللجنة الخاصة تنفيذ توصيات ندوة "الثقافة في مناهضة الفصل العنصري" ، التي يتمثل هدفها الاساسي في مساعدة الوسط الفني الدولي على زيادة المشاركة النشطة في الكفاح التحريري في جنوب افريقيا . ووفقا لذلك ، اتخذت اللجنة الخاصة خطوات لإنشاء صندوق للمنح الدراسية للفنانين الشبان الذين طمست مواهبهم كنتيجة للفصل العنصري . وبالاضافة الى ذلك ، أجرت مشاورات لإنشاء مجلس يتألف من ممثلين للوسط الفني الدولي لاسداء المشورة للجنة الخاصة فيما يتعلق بالمقاطعة . وقد أجريت أيضا مناقشات أولية متعلقة بانشاء مكتب المقاومة الثقافية يكون مؤلفا من فنانين دوليين ومن جنوب افريقيا وممثلين لحركات التحرير الوطني ، ويعمل بوصفه مركز تبادل بشأن المسائل المتصلة بثقافة المقاومة .

واو - المقاطعة الرياضية

١٨٣ - اضطلع المجتمع الدولي بأعمال على مستويات مختلفة لتعزيز مقاطعة الالعاب الرياضية القائمة على الفصل العنصري . وبصورة خاصة فإن إنشاء لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية وإعادة تأكيد القرار المتعلق بمقاطعة جنوب افريقيا

الذي اتخذته اللجنة الاولمبية الدولية ، والدعم الواسع النطاق لسجل الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا والاحتجاجات العالمية على جولات جنوب افريقيا الدولية للعبتيّ الرغبي والكريكت ، تشكل جميعها مبادرات هامة في الحملة الدولية لعزل النظام في ميدان الرياضة(٩٩) .

١٨٤ - وفي هذا السياق ، قام رئيس اللجنة الخاصة في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، بتقديم شهادتي تقدير في فيينا الى رئيس اللجنة الاولمبية الدولية ، السيد خوان انطونيو سمارفتش ، والى رئيس اتحاد اللجان الاوليمبية الوطنية ، السيد ماريو فاسكيس رانا ، لمساهمتهما البارزة في حملة الحركة الاوليمبية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية .

١٨٥ - وفي ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، أُعلن سجل الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا وتضمن أسماء ٣ ٤٠٤ لاعبين رياضيين . وقد اشترك ٦٥٠ من هؤلاء في الانشطة الرياضية في جنوب افريقيا في عام ١٩٨٨ بالرغم من أن معظمهم غير مشهورين(١٠٠) . ويشكل اللاعبون الرياضيون من الولايات المتحدة أكبر عدد (٨٦٨) يتبعهم اللاعبون من المملكة المتحدة (٧٧٠) . ومنذ أن ظهر السجل لاول مرة في عام ١٩٨١ تعهد ما مجموعه ٢٢٤ لاعبا عدم المشاركة في الانشطة الرياضية في جنوب افريقيا ما دام نظام الفصل العنصري قائما . ومن هذا العدد تم تلقي ٩١ تعهدا بين نيسان/ابريل ١٩٨٨ ونيسان/ابريل ١٩٨٩ (انظر الفقرة ٢٣٥) .

١٨٦ - وبالرغم من النجاح الذي تحقق حتى الآن في عزل الالعاب الرياضية القائمة على الفصل العنصري ، فإن اتحادات لعبتي التنس والغولف ما زالت تسمح للاعبين والفرق من جنوب افريقيا بالمشاركة في المسابقات التي تنظمها . وفي حين أن اتحادات التنس قد نظرت في وضع حد للاتصالات مع جنوب افريقيا ، فإن اتحادات الغولف لم تقم بعد باجراءات مماثلة(١٠١) . فقد شارك مثلا لاعبو الغولف في جنوب افريقيا ولاعبون آخرون يقيمون في جنوب افريقيا ، في مسابقات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية(١٠٢) . وأكدت اللجنة الاولمبية الدولية والاتحاد الدولي للتنس من جديد معارضتهما لتنظيم جولات تنس في جنوب افريقيا . إلّا أنه يمكن للاتحاد الدولي للتنس أن يتخذ خطوات أخرى لضمان وقف الاتصالات مع جنوب افريقيا في مجال التنس . وبالرغم من أن اتحاد التنس في الولايات المتحدة بعث برسالة الى جميع اللاعبين المحترفين والمبتدئين من ذلك البلد ليعلمهم فيها بمعارضة الاتحاد لمشاركتهم في مسابقات التنس في جنوب افريقيا ، فقد قرر اتحاد الولايات المتحدة للمحترفين في لعبة التنس مع ذلك

تنظيم مسابقتين في جنوب افريقيا في عام ١٩٩٠ . وتشكل مباريات التنس في ويمبلدون ومباريات التنس المفتوحة في الولايات المتحدة بعض أهم المباريات الرئيسية التي يسمح للاعبين من جنوب افريقيا بالمشاركة فيها . وأفادت التقارير بأن كندا قدمت احتجاجا بشأن مشاركة اللاعبين من جنوب افريقيا في ألعاب ويمبلدون لعام ١٩٨٩(١٠٣) . وشارك لاعبو التنس من جنوب افريقيا أيضا في جولات في استراليا وبلجيكا وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة(١٠٤) .

١٨٧ - وفي حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، وافق وزراء الرياضة وكبار المسؤولين من دول مجلس أوروبا بالاجماع على قرار يطالب بوضع حد للاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا . وأعرب أيضا عن انتقاد بلدان أوروبا الغربية التي تواصل إقامة روابط رياضية مع جنوب افريقيا(١٠٥) . وقرر الاتحاد الرياضي السويدي ألا تتم مبادلات رياضية بين السويد والبلدان التي تميّز ضد الرياضيين بسبب العرق أو الدين أو الارتباط السياسي وبذلك أنهى كل التبادلات الرياضية مع جنوب افريقيا . ويعاقب الرياضيون السويديون الذين ينتهكون هذه السياسة بغرامة أو بالطرد من الاتحاد الذي ينتمون إليه . وتتماشى سياسة الاتحاد الرياضي السويدي ، بين أمور أخرى ، مع توصية المؤتمر الثاني لوزراء الرياضة التابع لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الذي عُقد في موسكو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ والذي حظي بدعم كامل من الحكومة السويدية .

١٨٨ - وأصبحت الاخبار الواردة من مشاركة لاعبي الرغبي من استراليا وفرنسا والمملكة المتحدة في ألعاب الرغبي المنظمة في اطار الذكرى المئوية ، في جنوب افريقيا في ١٩٨٩ تشكل مسألة مثيرة لبالغ القلق ، لا بالنسبة للجنة الخاصة والمنظمات المناهضة للفصل العنصري فحسب بل وكذلك للمشتركين في ألعاب الكمنولث القادمة . وقد ظهرت توقعات بأن بعض البلدان الافريقية قد تقرر مقاطعة هذه الالعاب تعبيرا عن انتقادها لعدم اتخاذ اجراءات في هذا الشأن من جانب حكومة المملكة المتحدة . وترى تلك البلدان أن تلك الحكومة لم تتخذ تدابير لمنع لاعبيها الوطنيين من المشاركة في المسابقات الرياضية في جنوب افريقيا (انظر الفقرة ٢٣) . وفي مقابل ذلك ، اتخذت الحكومة الفرنسية اجراءات صارمة لمنع مواطنيها من اللعب في جنوب افريقيا(١٠٦) .

١٨٩ - وفي خطوة لقيت انتقادا واسع النطاق ، وافقت مجموعة من لاعبي الكريكيت من المملكة المتحدة على اللعب في جنوب افريقيا في أوائل عام ١٩٩٠ وفي عام ١٩٩١ . وكان هذا القرار يشكل تحديا للاتفاق الذي توصل اليه المجلس الدولي للعبة الكريكيت في عام ١٩٨٩ لإقصاء أي لاعب يشترك في مباريات الكريكيت في جنوب افريقيا بعد ٣١ آذار/

مارس ١٩٨٩ (انظر الفقرة ٣٣٤) . وفي ذلك الوقت ، اعتبر الاتفاق مثيرا للاعجاب لانه يحول دون حدوث أزمة رئيسية في لعبة الكريكيت الدولية(١٠٧) .

١٩٠ - وفي الاجتماع الذي عقدته لجنة وزراء خارجية الكمنولث المعنية بجنوب افريقيا في كانبيرا في الفترة من ٧ الى ٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، أكدت من جديد دعمها لمقاطعة جنوب افريقيا في الالعاب الرياضية وأدانت جهود نظام الفصل العنصري "الاغراء لاعبي الكريكيت والرغبي من بريطانيا وبلدان أخرى تابعة للكمنولث ، باللعب في جنوب افريقيا" . وجاء في البيان الختامي للجنة اعرابها "عن بالغ أساها لقرار اللاعبين الذين أعلنوا استعدادهم للذهاب الى جنوب افريقيا انتهاكا لاتفاق غلين ايغلز ... [وطلبت الى] اللاعبين المعنيين الذين لم يفعلوا ذلك بعد أن يرفضوا هذه الدعوات"(١٠٨) . ودعت اللجنة ، بعد أن أحاطت علما بحالة لاعبي الكريكيت الذين وافقوا على الذهاب الى جنوب افريقيا ، "الى التنفيذ الدقيق للعقوبات التي تم الاتفاق بشأنها في فترة سابقة من هذه السنة من جانب المؤتمر الدولي للعبة الكريكيت" . كما ناشدت هيئات رياضية أخرى "أن تضع وتطبق قواعد وجزاءات مشابهة فيما يتعلق بالمجالات الرياضية التي تقع تحت سلطتها" . وطلب الوزراء الى جميع حكومات الكمنولث "أن تعرب عن معارضتها الشديدة لمثل هذه الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا وأن تستخدم أقصى جهودها من خلال جميع الوسائل السياسية وغيرها لعدم تشجيع إقامة هذه الاتصالات" وأعربوا عن تقديرهم للجهود التي تم بذلها في هذا الصدد ، لا سيما من جانب حكومتي استراليا ونيوزيلندا . وأعرب متحدث رسمي باسم حكومة الهند بالمثل عن سخطه ازاء إقامة المباريات الدولية للكريكيت والرغبي في جنوب افريقيا . وأعربت الحكومة الهندية في بيان لها عن أسفها وادانتها لهذه "المحاولات التي تقوم بها جنوب افريقيا لاغراء اللاعبين لانتهاك المقاطعة الدولية للالعاب الرياضية من أجل مكاسب نقدية"(١٠٩) .

١٩١ - وأعربت المنظمات الدولية للملاكمة عن معارضتها للفصل العنصري وتعاونت مع اللجنة الخاصة في الجهود الرامية الى عزل الالعاب الرياضية القائمة على الفصل العنصري . واتخذ المجلس العالمي للملاكمة تدابير صارمة ضد الملاكمين الذين تم اغراؤهم للتنافس في جنوب افريقيا . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، قرر الاتحاد الدولي للملاكمة لغير المحترفين طرد اسرائيل لمدة خمس سنوات إثر مشاركة الملاكمين الاسرائيليين في مباريات نظمت في جنوب افريقيا . واعتمدت الرابطة العالمية للملاكمة أيضا تدابير ضد الالعاب الرياضية القائمة على الفصل العنصري . واتحاد الملاكمة الدولي هو من الناحية الفعلية المنظمة الرئيسية الوحيدة للملاكمة التي لا تزال لها علاقات مع جنوب افريقيا(١١٠) .

١٩٢ - وفي أيار/مايو ١٩٨٩ ، ناشد المؤتمر الوطني الافريقي المجتمع الدولي أن يدعم الجهود الجارية في جنوب افريقيا لإقامة "هيئات ادارية غير عنصرية ذات قاعدة واسعة في كل مجال رئيسي من المجالات الرياضية" في البلد (١١١) .

خامسا - استعراض أعمال اللجنة الخاصة

١٩٣ - اقترحت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على الجمعية العامة سياسات ملائمة انعكست في القرارات المتخذة في عام ١٩٨٨ ، وواصلت رصد الحالة في جنوب افريقيا والإجراءات ذات الصلة المتخذة من قبل المجتمع الدولي وتعزيز الحملات الدولية من أجل عزل نظام الفصل العنصري . وقد ركزت اللجنة الخاصة على الانشطة التي تنطوي على إمكانات قصوى بالنسبة للتأثير في اتخاذ القرارات ، وتعبئة الرأي العام العالمي ، فاختارت بعناية الاهداف التي تتوخاها سعيا لتحقيق تأثير مضاعف لعملها في مجال مناهضة الفصل العنصري . فقد قامت اللجنة بتنظيم ورعاية حلقات دراسية وجلسات استماع للصحفيين والمعلمين والشخصيات الدينية والشخصيات البارزة . وعززت كذلك الاتصالات مع معارضي الفصل العنصري وساعدت ، في حدود إمكانياتها ، مقاومة الفصل العنصري سواء داخل جنوب افريقيا أو خارجها .

ألف - القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين بشأن البند المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا"

١٩٤ - خلال الدورة الثالثة والاربعين ، نظرت الجمعية العامة في البند المذكور أعلاه في ثماني جلسات عامة ، عقدت في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . واتخذت الجمعية العامة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، مستندة أساسا إلى توصيات اللجنة الخاصة ، القرارات الاحد عشر التالية المتصلة بمختلف جوانب الفصل العنصري : "التضامن الدولي مع الكفاح في سبيل التحرير في جنوب افريقيا" (٥٠/٤٣ ألف) ؛ "التعاون العسكري مع جنوب افريقيا" (٥٠/٤٣ باء) ؛ "فرض جزاءات شاملة وإلزامية على نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا" (٥٠/٤٣ جيم) ؛ "تطبيق تدابير منسقة وخاضعة للرقابة الصارمة ضد جنوب افريقيا العنصرية" (٥٠/٤٣ دال) ؛ "العلاقات بين جنوب افريقيا وإسرائيل" (٥٠/٤٣ هاء) ؛ "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري" (٥٠/٤٣ واو) ؛ "الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في جنوب افريقيا" (٥٠/٤٣ زاي) ؛ "نشر

المعلومات ضد سياسة الفصل العنصري التي يتبعها نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا" (٥٠/٤٣ حاء) ؛ "صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا" (٥٠/٤٣ طاء) ؛ "الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا" (٥٠/٤٣ ياء) ؛ و "إجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري" (٥٠/٤٣ كاف) .

١٩٥ - وحددت الجمعية العامة ، عن طريق هذه القرارات ، الخطوات الضرورية التي يتعين على بريتوريا اتخاذها من أجل تهيئة مناخ ملائم للمفاوضات مع قادة الأغلبية السوداء . وحددت كذلك مسؤولية جميع أعضاء المجتمع الدولي في الضغط على بريتوريا لوضع نهاية سلمية للفصل العنصري . والأداتان الرئيسيتان لهذا الضغط هما الجزاءات والعزلة الدولية . وإلى حين تنفيذ جزاءات شاملة وإلزامية ، أوصت الجمعية العامة بالتنفيذ الصارم للجزاءات وتنسيقها في عدد من المجالات الهامة لسير اقتصاد جنوب افريقيا . وطالبت الجمعية العامة أيضا بتقديم دعم دولي لنضال التحرير والتضامن مع مقاومة الفصل العنصري .

١٩٦ - وحصلت القرارات على نفس التأييد تقريبا الذي حصلت عليه قرارات السنة السابقة ، لا سيما القرار ٥٠/٤٣ دال الذي حصل على تأييد يفوق التأييد الذي حصل عليه في السنة السابقة ؛ وبالإضافة إلى ذلك اتخذ القراران ٥٠/٤٣ زاي و ٥٠/٤٣ طاء بتوافق الآراء . وقد أبدى العديد من الدول الأعضاء ، عند إعرابه عن التأييد لبعض القرارات ، تقديره للإيجاز والدقة التي تحلت بها المشاريع .

١٩٧ - ولدى اختتام مناقشة البند ٣٦ من جدول الأعمال ، قام رئيس الجمعية العامة ، في أعقاب إجراء مشاورات مع رؤساء المجموعات الإقليمية ، بتعيين زمبابوي عضوا جديدا في اللجنة الخاصة وفقا لقرار الجمعية العامة ٩٣/٣٤ صاد المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ .

باء - أنشطة اللجنة الخاصة لتدعيم مقاومة الفصل العنصري في جنوب افريقيا

١٩٨ - اغتنمت اللجنة الخاصة العديد من المناسبات لجذب انتباه المجتمع الدولي إلى القمع السائد في جنوب افريقيا وإلى مقاومة الأفراد والمنظمات للفصل العنصري . ونظمت زيارات واجتماعات واحتفالات لتشجيع ولإيجاد دعم ، معنوي ومادي ، للقوى المناهضة للفصل العنصري ولضحايا الفصل العنصري .

١ - الحلقة الدراسية عن الاحتياجات الخاصة للاجئي جنوب افريقيا وناميبيا من النساء والاطفال

١٩٩ - قامت اللجنة الخاصة بتنظيم هذه الحلقة الدراسية بالتعاون مع رابطة الاندية النسائية لزمبابوي ، وفقا للفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ١٢٣/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ . وقد عقدت الحلقة الدراسية في هراري في الفترة من ١٦ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ برئاسة السيدة جويس موجورو وزيرة التنمية المجتمعية والتعاونيات والشؤون النسائية في زمبابوي ، وحضرها ضيوف خاصون وممثلو حكومات الدول الاعضاء في اللجنة الخاصة ودول خط المواجهة وهيئات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وحركات التحرير الوطني في جنوب افريقيا وناميبيا والمنظمات غير الحكومية وأفراد آخرون . وترأس وفد اللجنة الخاصة اللواء جوزيف ن. غاربا الذي افتتح الحلقة الدراسية ، وألقى السيد هربرت مهلابا ، نائب وزير العمل وتخطيط القوى العاملة والشؤون الاجتماعية في زمبابوي خطابا في جلستها الختامية . واعتمدت الحلقة الدراسية إعلانا ختاميا يحث المجتمع الدولي على أن يعترف على أوسع نطاق ممكن بالحالة الخاصة التي يعيشها نساء وأطفال جنوب افريقيا وناميبيا وعلى أن يقدم لهم المساعدة السياسية والاقتصادية والقانونية والانسانية وغيرها ، وخاصة إلى من التمس منهم اللجوء في دول خط المواجهة ؛ وعلى زيادة الدعم المقدم إلى المشاريع التي تهدف إلى تأهيل وإعادة توطين اللاجئين وكذلك لتيسير عودة النساء والاطفال من الناميبيين اللاجئين إلى بلدهم . وطلبت كذلك الى دول خط المواجهة تسهيل سرعة صرف المساعدة الدولية إلى النساء والاطفال اللاجئين وإلى التعاون مع الحكومات والوكالات المتبرعة في هذا الخصوص . ودعت الحلقة الدراسية إلى إنشاء فريق دعم مؤلف من الشخصيات النسائية البارزة يتولى (أ) إقامة اتصال وثيق مع الهياكل المحلية للاجئين من النساء والاطفال مستلهما خبرات وتطلعات أعضائه في التعاون مع تلك الهياكل لدعم احتياجاتهم ؛ (ب) ورصد أوضاع لاجئي جنوب افريقيا من النساء والاطفال ، بما في ذلك اللاجئون الداخليون ، والاعلان عن أوضاعهم واحتياجاتهم وتعزيز التدابير الرامية إلى التخفيف من معوباتهم ؛ (ج) ورصد عودة النساء والاطفال من اللاجئين الناميبيين وإعادة إدماجهم في حياة ناميبيا المستقلة (انظر المرفقين الاول والثالث لهذا التقرير) .

٣ - الاحتفال بالأيام الدولية للتضامن والاجتماعات الخاصة الأخرى التي عقدتها اللجنة الخاصة

٣٠٠ - عقدت اللجنة الخاصة اجتماعات في الأيام الدولية للاحتفال بتواريخ هامة في الكفاح ضد نظام الفصل العنصري وأيضا لتعبئة الدعم لهذا النضال . وعقدت أيضا مشاورات مع قادة جنوب افريقيا المناهضين للفصل العنصري ومع غيرهم من معارضي النظام لتقييم التطورات التي حدثت في جنوب افريقيا ولوضع مبادرات لتدعيم الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري .

٣٠١ - وفي يوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا (١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨) ، عقدت اللجنة الخاصة اجتماعا أدلى فيه بكلمات رئيس الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة والأمين العام ورئيس مجلس الأمن ورئيس اللجنة الخاصة بالنيابة . واستمع الاجتماع إلى كلمات من ضيوف هم السيدة غلينز كينوك عضو الحركة البريطانية لمناهضة الفصل العنصري ؛ والسيدة ليسبت بالمه ، رئيسة اللجنة الوطنية السويدية لليونيسيف ؛ والسيدة مارغريتا باباندارايو ، اللجنة النسائية الدولية للاتصال من أجل اجتماع قمة هادف ؛ والسيد جون موشوبنغ ، نجل رئيس مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ؛ والسيد باكاش داير ، محامي "سداسي شاربفيل" ؛ والسيد هورست كلاينشميت ، مدير صندوق الدفاع والمعونة الدولي للجنوب الافريقي ، والسيدة غاي ماكدوغال مديرة لجنة المحامين المناصرة للحقوق المدنية في إطار القانون . وفي اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري (٢١ آذار/مارس ١٩٨٩) ، أبرزت اللجنة الخاصة بشكل خاص تعسفات النظام القضائي لجنوب افريقيا كما اتضحت من محاكمة بلماس والمحاكمات الأخرى المماثلة ودعت قاضيا سابقا في محكمة العدل الدولية ، السيد عبد الله الخاني ، إلى التكلم في الاجتماع كضيف خاص . وتناول الأمين العام أيضا هذا الموضوع في بيانه وناشد حكومة جنوب افريقيا تهيئة الظروف لإجراء مشاورات حرة فيما بين جميع أبناء جنوب افريقيا ، وفقا لما دعت إليه الجمعية العامة . وفي اليوم الدولي للتضامن مع شعب جنوب افريقيا المكافح (١٦ حزيران/يونيه) ، دعت اللجنة الخاصة رئيس مؤتمر الوحدويين الافريقيين ، السيد زيفانيا موشوبينغ ، الذي كان قد أُفرج عنه حديثا بعد سجن طويل ، إلى التكلم في الاجتماع كضيف خاص (انظر الفقرة ٣٠٨) . وفي اليوم الدولي للتضامن مع نضال المرأة في جنوب افريقيا وناميبيا (٩ آب/أغسطس) دعت اللجنة الخاصة السيدة روث نيتا بارو (باربادوس) والسيدة آن - ماري ليزين (بلجيكا) ، والسيدة ميراندا ابينيزر (جنوب افريقيا) ، ضمن أخريات ، للتكلم عن ظروف المرأة في جنوب افريقيا ودور المرأة في الكفاح في سبيل التحرير . والسيدة

ابينيزر عضو في فرع التعليم في رابطة العاملين في وسائط الإعلام في جنوب افريقيا . وعُرض في نهاية الاجتماع فيلم أعده مركز مناهضة الفصل العنصري وإدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة للأمم المتحدة عنوانه "Asimbonanga" .

٢٠٢ - وعقدت اللجنة الخاصة أيضا اجتماعا استثنائيا في ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩ للاحتفال بالذكرى الثلاثين لإنشاء مؤتمر الوحدويين الافريقيين . وتكلم في هذا الاجتماع السيد جونسون ب . ملامبو ، رئيس اللجنة المركزية لمؤتمر الوحدويين الافريقيين .

٣ - المشاورات مع معارضي الفصل العنصري

٢٠٣ - عقدت اللجنة الخاصة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ مشاورات غير رسمية مع السيد محمد والي موسى والسيد ميرفي موروب ، وهما من كبار المسؤولين في الجبهة الديمقراطية المتحدة . وأدلى كل منهما بشهادة عن الحالة الراهنة في جنوب افريقيا ، لاحظا فيها تصاعد القهر بل وفرض رقابة أشد على وسائط الاتصال الجماهيري . وأشارا إلى أنه ، على الرغم من أن القهر عطّل أنشطة معارضة الفصل العنصري ، إلا أنه فشل في كبح المقاومة . وأكدا أيضا ضرورة زيادة الإجراءات الدولية المتخذة ضد هذا النظام .

٢٠٤ - وفي ٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، استمعت اللجنة الخاصة إلى تقرير من فريق من الشخصيات البارزة شكّله مجلس الكنائس العالمي في أعقاب الزيارات التي قام بها الفريق لأوروبا الغربية ودول أخرى لها روابط اقتصادية هامة مع جنوب افريقيا . وأكد كل من القس كنعان بنانا ، الرئيس السابق لزمبابوي ؛ والقس فرانك شيكاني ، الأمين العام لمجلس كنائس جنوب افريقيا والسيدة لوسيل مير ، التي كانت تشغل في السابق منصب الوكيل السابق للأمين العام للأمم المتحدة ، على أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى توعية الرأي العام والحكومات بالحالة في جنوب افريقيا وبضرورة زيادة الضغط الاقتصادي على بريتوريا (انظر الفقرة ١٦٧) .

٢٠٥ - وعقدت اللجنة الخاصة مشاورات في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ مع وفد من الجبهة الديمقراطية المتحدة برئاسة السيدة ألبرتينا سيسولو ، الرئيس المشارك للمنظمة . وكان الوفد يزور الولايات المتحدة بدعوة من الرئيس جورج بوش . ورافق السيدة سيسولو في الزيارة السيد تيتوس مافولو ، المنظم الوطني للجبهة الديمقراطية المتحدة ، والراهبة بيرنارد نكوبي ، وهي راهبة من الكنيسة الرومانية الكاثوليكية كانت أول رئيسة لاتحاد الترنسفال النسائي ؛ والسيد أزهر كاشاليا أمين صندوق الجبهة

الديمقراطية المتحدة ومحام يزاول المهنة في جوهانسبرغ ؛ والسيد كورنيك ندلو الرئيس الوطني للجبهة الديمقراطية المتحدة والسيدة جيسي دوارتي ، عضو ال التنفيذية لاتحاد الترنسفال النسائي . وأدلت السيدة سيسولو ببيان أكدت فيه ا الماسة لفرض جزاءات شاملة وإلزامية ضد جنوب افريقيا ودعت إلى الإفراج الفور نيلسون مانديلا وجميع المسجونين والمعتقلين السياسيين الآخرين . وطلبت الى مجلس البدء في إجراء حوار مباشر مع ممثلي الأغلبية المقهورة في جنوب افريقيا .

٤ - البيانات والرسائل ضد قمع مناهضي الفصل العنصري في جنوب افريقيا

٣٠٦ - واصلت اللجنة الخاصة جهودها لنشر المعلومات المتعلقة بالسياسات ال التي يتبعها نظام الحكم في جنوب افريقيا ، مع التركيز بصفة خاصة على ت القمع ، وحالة السجناء والمحتجزين السياسيين ، وزيادة عدد أحكام الإعدام ال بحق مناهضي نظام بريتوريا .

٣٠٧ - وفي يومي ١٢ و ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ، شجب رئيس اللجنة الخاصة نظام الحكم إجراء انتخابات بلدية في سائر أرجاء جنوب افريقيا ؛ وفي ٤ تشرين نوفمبر ، أعرب عن بالغ القلق إزاء حظر صحيفة "ويكلي ميل" (The Weekly Mail) ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، أدان بقوة تجديد حالة الطوارئ للسنة الرابعة على ال وشدد على أن هذا الاجراء "الوحشي والبائس" سوف يزيد في تفاقم النزاع في افريقيا . وفي ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، أعرب عن القلق إزاء تزايد الاعتداءات ال التي ترتكب ضد خصوم الفصل العنصري ، وبصفة خاصة ضد شاعر الشعب ميزواخي م وأسرته ، وإزاء اعتقال قائد الجبهة الديمقراطية المتحدة محمد والي موسى .

٣٠٨ - وبالنسبة لموضوع السجناء والمحتجزين السياسيين ، بعث الرئيس برسالة السيد زيفانيا موشوبنغ ، رئيس ومؤسس مؤتمر الوحدويين الافريقيين بمناسبة عيد الخامس والسبعين الموافق يوم ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . ورحب فيما بعد في ٢٩ ت الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ باطلاق سراح السيد موشوبنغ بعد تسع سنوات قضاها في السجن معارضته للفصل العنصري (انظر الفقرة ٣٠١) .

٣٠٩ - وفي أعقاب اختتام محاكمة ديلماس ، التي أدين فيها ثلاثة من قادة ال الديمقراطية المتحدة "بالخيانة العظمى" ، وأدين ثمانية آخرين "بالارهاب" ، ا

الرئيس بالنيابة استخدام السلطة القضائية لإخماد حركة معارضة الفصل العنصري . وفي ٩ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، أعرب عن تضامن اللجنة الخاصة مع المحتجزين الذين كانوا مضربين عن الطعام في السجون في سائر أرجاء البلد احتجاجا على "احتجازهم غير المبرر والطويل بدون محاكمة" .

٢١٠ - وردا على أحكام الإعدام ، وعمليات الإعدام والاغتيالات ، أدان الرئيس أحكام الإعدام الصادرة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ بحق ١٤ شخصا كانوا طرفا في قضية "متهمي اوبنفتون الـ ٣٦" (انظر الفقرة ٢٣ أعلاه) . وأشار الرئيس الى أن الاشخاص الـ ١٤ قد أدينوا على أساس "القصد المشترك" فقط . وأكد أن القانون الدولي قد رفض منذ أمد بعيد مفهوم المسؤولية الجماعية هذا .

٢١١ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، أعرب الرئيس عن قلق مماثل إزاء الإعدام المقرر للسيد بول تيفو سيتلابا ، وأدان عمليات الإعدام المزمعة ، لندوميسو سيلو سيفينوكا ، وماكيزاوانا منزي ، وسيبوسيسو ماسوكا ، واوبا مبوناني ، وابراهام مجوميزولو . وفي ١١ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، أعرب الرئيس مرة أخرى عن القلق إزاء حالة السجين السياسي روبرت جون ماكبرايد الذي ما يزال في عداد ما يزيد على ٧٥ سجينا سياسيا آخر ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام عليهم .

٢١٢ - وفي ٥ أيار/مايو ١٩٨٩ ، أدان الرئيس اغتيال الدكتور دافيد ويبستر ، وهو زعيم ديمقراطي أبيض من جنوب افريقيا ، في جوهانسبرج في ١ أيار/مايو . وأوضح أن اغتياله يمثل آخر حلقة في سلسلة طويلة من الاغتيالات التي تعرضت لها عناصر نشطة من المناهضين للفصل العنصري والتي لم يعرف مرتكبوها بعد ، ودعا الرئيس الى اجراء تحقيق متعمق في الظروف المحيطة بهذه القضية وطالب أيضا باجراء تحقيق دولي في أنشطة فرق القتل المتزايدة العدد في جنوب افريقيا (انظر الفقرة ٣٠) .

جيم - أنشطة اللجنة الخاصة ضد التعاون مع جنوب افريقيا

٢١٣ - واصلت اللجنة الخاصة جهودها الرامية الى اقناع الحكومات بوقف علاقاتها الاقتصادية والعسكرية وغيرها من العلاقات مع جنوب افريقيا ووجهت ، عند الاقتضاء ، نظر الحكومة الى تقارير تتحدث عن وجود أعمال للتعاون . وأعربت أيضا ، في مناسبات عديدة ، عن تقديرها للدول التي اتخذت تدابير لإنهاء مثل تلك العلاقات .

١ - جلسات الاستماع المتعلقة بالحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا

٢١٤ - نظم الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا ، بالتعاون مع اللجنة الخاصة ، جلسات الاستماع هذه التي عقدت في مقر الامم المتحدة في ١٢ و ١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٩ . واستمع فريق برئاسة السيد عبد العزيز الوتاري ، الامين العام لمنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط ، ضم ثمانية خبراء في هذا الميدان إلى إفادات ١٦ شاهدا بشأن عدد من جوانب الحظر النفطي المفروض ضد جنوب افريقيا . وألقى رئيس اللجنة الخاصة ، اللواء جوزيف ن. غاربا ، ورئيس الفريق الحكومي الدولي ، سعادة السيد توم فرالسين (النرويج) خطابين في الجلسة الافتتاحية . وركز فريق الاستماع ، طيلة الجلسات ، اهتمامه على تنفيذ الحظر النفطي ورصده بصورة فعالة وعلى الحاجة إلى تنسيق الجهود الدولية لوقف تدفق النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا . ومن بين المسائل المحددة التي جرى النظر فيها : اعتماد جنوب افريقيا على النفط والمنتجات النفطية ومحاولاتها إنشاء مخزون منها ؛ وقيام جنوب افريقيا بتنمية بدائل وإضافات للنفط ؛ والتدابير التشريعية والادارية المعتمدة على الصعيدين الدولي والوطني لإعمال الحظر النفطي ؛ وتقييم "الحلقات الضعيفة" ؛ والاقتراحات والمقترحات الرامية إلى إحكام الحظر . وكان من بين الشهود ممثلو حركة النقابات العمالية غير العنصرية في جنوب افريقيا ، وجمعيات الحقوقيين ، والجماعات الدينية ، ووسائط الاعلام ، وحركة التحرير الوطني وكذلك بعض رجال الاقتصاد . وقد نشرت نتائج وتوصيات جلسات الاستماع بوصفها تقريرا للفريق (انظر A/44/279-S/20634 والمرفق الاول لهذا التقرير) .

٢ - المشاورات المتعلقة بحظر توريد الاسلحة إلى جنوب افريقيا

٢١٥ - نظمت الحملة العالمية ضد التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا بالتعاون مع اللجنة الخاصة ، المشاورات بشأن تنفيذ حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لحظر توريد الاسلحة إلى جنوب افريقيا التي عقدت في بون في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٩ . وترأس وفد اللجنة الخاصة رئيسها اللواء جوزيف ن. غاربا . وحضر الجلسات أعضاء في البوندستاغ (البرلمان) الالماني ، وأكاديميون ، وأفراد ، وممثلو الجمعيات الدينية والمنظمات غير الحكومية . وألقى كلمات في الجلسة العلنية كل من السيدة ماريان تيديك وزيرة الشؤون الاتحادية لارض شليزنيغ - هولشتاين ، والسفير سوليما ص

وزارة الخارجية الاتحادية والسيد غونتر فيرهوغن عضو البرلمان من الحزب الاجتماعي الديمقراطي . وناقش الاجتماع في جلسة مغلقة الانتهاكات المدّعى وقوعها للحظر المفروض على توريد الاسلحة ، ولاسيما نقل رسومات تصميم غواصة إلى جنوب افريقيا . وقدمت مقترحات بإجراءات قانونية وغيرها يمكن للجمهورية الاتحادية أن تتخذها لجعل الحظر المفروض على توريد الاسلحة أكثر فعالية (انظر الفقرة ١٣٦) .

٣ - التعاون العسكري

٢١٦ - في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، بعث الرئيس الى أعضاء لجنة التحقيق الالمانية البرلمانية التابعة للبوندستاغ التي تحقق في تسليم أفلام مجهرية لرسومات تصميم الغواصة U-209 الى جنوب افريقيا من قبل شركة في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، برسائل ارفق بها استبيانا سعى الى استقاء معلومات إضافية عن المسألة . وقد عرض مضمون الردود فيما بعد على المشاورات المتعلقة بحظر توريد الاسلحة الى جنوب افريقيا التي عقدت في بون ، في نيسان/ابريل ١٩٨٩ (انظر الفقرة ١٣٦) .

٢١٧ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، بعث الرئيس برسالة الى الممثل الدائم لفنلندا لدى الامم المتحدة يحث فيها الحكومة الفنلندية على عدم المضي في تنفيذ قرارها الذي يبدو أنها اتخذته بشراء قذائف كروتال من شركة Thomson-CSF الفرنسية المرتبطة بجنوب افريقيا . وفي جواب ورد يوم ٣١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، أشارت الحكومة الفنلندية الى أن الشراء "لا يتعارض مع روح الجزاءات التي فرضتها الامم المتحدة ضد جنوب افريقيا" . وفي ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ، بعث الرئيس برسالة ثانية أعرب فيها عن رأي اللجنة الخاصة القائل بأن مشاركة جنوب افريقيا في تصنيع تلك الاسلحة ، حتى وإن أدخلت عليها تعديلات ، لم تتوقف وأنه ليس هناك ما يدل على أن شركة Thomson-CSF قد أنهت علاقاتها مع جنوب افريقيا . وفي ظل تلك الظروف دعا الرئيس حكومة فنلندا الى إعادة النظر في قرارها بشراء الصواريخ والامتثال لقراري مجلس الامن ٤١٨ المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ و ٥٥٨ (١٩٨٤) المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ المتعلقين بحظر توريد الاسلحة الى جنوب افريقيا .

٢١٨ - وفي ١٦ كانون الثاني/يناير و ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ، بعث كل من رئيس اللجنة بالنيابة والرئيس برسالة الى الممثل الدائم للإمارات العربية المتحدة لدى الامم المتحدة توجه انتباهه الى القرار الذي يبدو أن تلك الحكومة اتخذته بشراء قذائف كروتال من شركة Thomson-CSF وأشارت الى أن الشراء سيشكل خرقا لقراري مجلس الامن

٤١٨ (١٩٧٧) و ٥٥٨ (١٩٨٤) المتعلقين بحظر توريد الاسلحة . ودعَوا كلاهما حكومة الإمارات العربية المتحدة الى اتخاذ الإجراءات المناسبة للامتثال لاحكام هذين القرارين . ولم يرد أي جواب حتى الآن .

٢١٩ - وفي ٨ آذار/مارس ١٩٨٩ ، أعرب الرئيس أولا في رسالة وجهها الى الممثل الدائم لشيلي لدى الامم المتحدة ، وبعد ذلك في بيان عام ، عن القلق البالغ الذي يساور اللجنة الخاصة إزاء زيارة وزير خارجية دفاع جنوب افريقيا الفريق ماجنوس مالان الى شيلي للبحث في إقامة تعاون عسكري أوثق بين البلدين . وتم توجيه الاهتمام بصفة خاصة الى الزيارة المقررة التي يعتزم الوزير القيام بها لمصنع كارديون للقنابل في انكويك من أجل معاينة تجربة المدفع G.5 من عيار ١٥٥ ملليمترا ، فضلا عن زيارة ساحة لبناء السفن في بونتا اريناس تديرها شركة من جنوب افريقيا هي Sandock Austral وشركة Asmar الشيلية . واستجابة لنداء الرئيس باجراء تحقيق في هذه المسألة ، أشار الممثل الدائم لشيلي الى أن "... قيام شركة شيلية بشراء التكنولوجيا من شركة في جنوب افريقيا والتعاون في تشييد ساحة لبناء السفن لغرض اصلاح السفن غير العسكرية لا يمكن اعتبارها من انتهاكات الاحكام الإلزامية لقرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) المتعلق بحظر توريد الاسلحة الى جنوب افريقيا ..." . وفي رسالة مؤرخة في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، ناشد الرئيس ، كما فعل في السنوات السابقة ، حكومة شيلي اتخاذ خطوات فورية لمنع جنوب افريقيا من المشاركة في معرض الطيران الدولي لعام ١٩٩٠ (1990 Feria Internacional del Aire (FIDA)) وهو معرض للاسلحة . وفي أحد الردود ، ذكرت حكومة شيلي أن "مشاركة جنوب افريقيا في المعرض المذكور غير متوقعة" (انظر الفقرة ١٣٨) .

٢٢٠ - وفي ٩ آذار/مارس ١٩٨٩ ، بعث الرئيس برسالة الى الممثل الدائم للنمسا الى الامم المتحدة وجه فيها انتباهه الى زيارة رسمية يعتزم القيام بها وفد مؤلف من ٩٠ فردا من ضباط الشرطة النمساوية الى جنوب افريقيا في شباط/فبراير ١٩٨٩ بدعوة من الاكاديمية الدولية للشرطة ، وأعرب فيها عن الامل في عدم تكرار هذا العمل في المستقبل . وأجابت الحكومة النمساوية بقولها إن "الزيارة قد تمت في إطار أنشطة الرابطة الدولية للشرطة ، وهي منظمة خاصة لا ولاية للسلطات النمساوية عليها" . لذا فإن الزيارة "كانت رحلة خاصة قام بها أعضاء الفرع النمساوي للرابطة الدولية للشرطة" . وأعطت الحكومة النمساوية تأكيدات بأنه "لن تجرى اتصالات رسمية بين الشرطة النمساوية وجنوب افريقيا" .

٢٢١ - وفي ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، بعث الرئيس بالنيابة برسالة الى الممثل الدائم للعراق لدى الامم المتحدة فيما يتعلق بمعلومات حول شحنات من مدافع G.5 من عيار ١٥٥ ملليمترا المصنوعة في جنوب افريقيا ، الى العراق عن طريق شيلي ، وقيام تعاون عسكري بين شركة كارديون الشيلية مع العراق . وفي رسالة مؤرخة في ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، ذكر ممثل العراق أن حكومته "تلتزم بأحكام قرارات مجلس الامن والجمعية العامة المتعلقة بمقاطعة جنوب افريقيا" ، و "ترفض الادعاءات المزعومة" . وبالإضافة الى ذلك ، تلقت اللجنة الخاصة تأكيدات بأن العراق "ليست لديه أية معاملات مع جنوب افريقيا ويستمر بفرض جزاءات عليها" .

٢٢٢ - وفي يومي ١٥ و ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ ، بعث الرئيس برسائل الى الممثل الدائم لتركيا لدى الامم المتحدة يعرب فيها عن قلقه إزاء مشاركة شركة ARMSCOR في المعرض الدولي للدفاع والتطبيقات الالكترونية في الطيران لعام ١٩٨٩ ، المقام في أنقرة ، في الفترة من ٢ الى ٦ أيار/مايو ١٩٨٩ ، وناشد فيها حكومة تركيا اتخاذ اجراءات لإبعاد منتجات الشركة من المعرض . وأشار الى أن الصحافة في جنوب افريقيا كانت قد نشرت على نطاق واسع تقارير تفيد بأن جنوب افريقيا نجحت في عرض أسلحة لأول مرة في بلد عضو في منظمة حلف شمال الاطلسي ، وطلب الرئيس إجراء تحقيق عاجل فيما يتعلق بمشاركة جنوب افريقيا في المعرض الدولي ، والى اتخاذ إجراءات ملموسة ضد المشاركين في هذا الانتهاك لحظر توريد الأسلحة . وفي رسالة مؤرخة في ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٨٩ ، أشار الممثل الدائم لتركيا الى أن "المنظم الخاص للمعرض الدولي لعام ١٩٨٩" نبه الى عدم تكرار الغلطة التي ارتكبها هذا العام ، بالسماح لشركة جنوب افريقيا للأسلحة بعرض منتجاتها في المعارض الدولية للدفاع والتطبيقات التكنولوجية في الطيران التي ستقام في المستقبل" . وتلقت اللجنة تأكيدات بأنه "ليست لتركيا أية صلات سياسية على الاطلاق" مع جنوب افريقيا ، وإنها "تبذل كل ما في وسعها لإبقاء التجارة مع جنوب افريقيا في أدنى مستوى ممكن" (انظر الفقرة ١٤٠) .

٢٢٣ - وفي رسالة مؤرخة في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، أبلغ رئيس اللجنة الخاصة الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة عن رحلة ترفيهية الى جنوب افريقيا منظمة لصالح ضباط في شرطة الولايات المتحدة بالتعاون مع شرطة جنوب افريقيا وهيئة السياحة في جنوب افريقيا . وبالرغم من أن الرحلة كانت خاصة ، فقد دعا الرئيس حكومة الولايات المتحدة الى اتخاذ إجراء مناسب لمنع ضباط شرطة الولايات المتحدة ووكالات السفر من المشاركة في الرحلة الى جنوب افريقيا ، وعدم تشجيعهم عليها . ولم يرد لغاية الآن أي رد على الاطلاق .

٤ - التعاون الاقتصادي

٣٣٤ - أعرب رئيس اللجنة الخاصة في بيان صدر يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، عن قلق اللجنة إزاء ما يقال عن عزم مصرف كيميكال (Chemical Bank) الذي يقع مقره في الولايات المتحدة تمويل العرض الذي تقدمت به ماينوركو كوربوريشن لشراء "مناجم الذهب المتحدة" (Consolidated Gold Fields PLC.) . وأكد أن العرض الذي قدمته شركة ماينوركو التي تملكها جنوب افريقيا ، يمكن أن يعطي فعليا مجموعة ضخمة من شركات جنوب افريقيا امكانية للتحكم الكلي بإمدادات العالم من الذهب ، ودعا رئيس اللجنة المجتمع الدولي الى منع هذا البيع وناشد مصرف كيميكال الامتثال لقرارات الامم المتحدة فيما يتعلق بالقروض الى جنوب افريقيا .

٣٣٥ - وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بعث الرئيس برسالة الى الممثل الدائم لايطاليا لدى الامم المتحدة فيما يتعلق بمعلومات حول مشاركة صناعات الجواهر الايطالية في الاتجار بالذهب مع جنوب افريقيا على صعيد تجاري . وأشار الى أن لجنة الذهب العالمية ، وهي مجموعة بحثية تابعة لمنظمة غير حكومية ، نشرت تقريرا في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، أشارت فيه الى أن صناعة الجواهر الايطالية قد أصبحت "أكبر عميل للفضل العنصري" ، وطلب الرئيس من حكومة ايطاليا أن تحقق في المسألة وأن تضع في متناول اللجنة الخاصة النتائج التي يتوصل اليها التحقيق . ولم يرد أي جواب حتى الآن (انظر الفقرتين ١٠٩ و ١٦١) . وتلقت اللجنة الخاصة أيضا رسالة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٩ من مدير ادارة العلاقات الخارجية في مصرف Nuovo Banco Ambrosiano ينكر فيها وجود "أي مشاركة من جانب البنك في تمويل حكومة جمهورية جنوب افريقيا" .

٣٣٦ - وفي ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، وجه الرئيس رسالة الى الدول الاعضاء فيما يتعلق بمعلومات حول مشاركة جنوب افريقيا في معرض السياحة الدولي الذي كان مقررا عقده في برلين (الغربية) من ٤ الى ١٠ آذار/مارس ١٩٨٩ . وذكر أن مشاركة جنوب افريقيا في المعرض تتعارض مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، ودعا الرئيس الدول الاعضاء التي تشارك بصورة تقليدية في المعرض الى اتخاذ اجراءات ملموسة فيما لو دعيت جنوب افريقيا من جديد . وفي ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، بعث الرئيس بالنيابة رسالة مماثلة الى عمدة بلدية برلين (الغربية) دعاه فيها الى استخدام سلطته لمنع مشاركة جنوب افريقيا في المعرض . وتلقت اللجنة الخاصة جوابا في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٩ من الممثل الدائم لجمهورية ألمانيا الاتحادية لدى الامم المتحدة أشار فيها الى أنه رغم أن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية "ستواصل التشاور مع شركائها في الاتحاد

الأوروبي بهدف مواصلة وربما زيادة الضغط السياسي والدبلوماسي على جنوب افريقيا" فإنها لا تملك "الوسائل القانونية لاستبعاد جنوب افريقيا من المشاركة في المعرض السياحي في برلين (الغربية)" . كما وردت ردود من حكومات جمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية العربية السورية والسنغال وكوستاريكا .

٢٢٧ - وفي رسالة موجهة الى الرئيس في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، أحال الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة معلومات بشأن التجارة اليابانية مع جنوب افريقيا . وتم توجيه اهتمام خاص الى أن التجارة اليابانية مع جنوب افريقيا "تظهر اتجاها ثابتا نحو الانخفاض مقومة بالين في السنوات الأخيرة ، ومقومة بالدولار والين على السواء في العام الماضي بالرغم من الارتفاع الحاد في قيمة الين ، وذلك بفضل الجهود الواعية التي يبذلها وزراء الحكومة اليابانية وتعاون القطاع التجاري الخاص في اليابان" . وكانت اللجنة الخاصة قد تلقت في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ معلومات مماثلة من البعثة الدائمة لليابان (انظر الجدول ٢ والفقرة ١٠٩) .

٥ - الاتصالات الرياضية

٢٢٨ - في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، وجه الرئيس رسالة إلى الممثل الدائم لهنغاريا لدى الأمم المتحدة بشأن اشتراك جنوب افريقيا في الجمعية العامة للاتحاد الدولي للغروسية المقرر عقدها في بودابست في الفترة من ١٩ إلى ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٩ . وأعرب الرئيس عن الأمل في أن تتخذ الحكومة الهنغارية إجراءً عاجلا للحيلولة دون اشتراك أي جنوب افريقي في تلك المناسبة الرياضية أو غيرها . وفيما بعد ، وفي رسالة مؤرخة في ٣ أيار/مايو ١٩٨٩ ، أشار الرئيس مجددا مسألة اشتراك وفد جنوب افريقي في المناسبة سالفة الذكر . وورد في ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٩ رد من حكومة هنغاريا ذكر أن الاجتماع المذكور أعلاه نظمته هيئة دولية قامت بنفسها باختيار المشتركين . ولذلك لم تكن الحكومة "في موقف يتيح لها البت في الوفود التي ستدعى" . وفي رسالة مؤرخة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، لاحظ الرئيس أن الدول الأعضاء في اللجنة الخاصة "يتوقع منها عدم منح تأشيرات دخول إلى الرياضيين ، رجالا ونساءً ، من جنوب افريقيا" .

٢٢٩ - وفي ١٣ شباط/فبراير و ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ، وجه الرئيس رسائل إلى رئيس النادي الريفي بأوك هيل ، روتشيستر ، نيويورك ؛ ورئيس رابطة لاعبي الغولف المحترفين ، بالم بيتش ، فلوريدا ؛ والمدير التنفيذي بالنيابة لرابطة الولايات

المتحدة للاعبي الغولف ، فار هيلز ، نيوجرسي ، يعرب فيها عن القلق لاعتزامه مشاركة مارك ماكنولتي ، لاعب الغولف من جنوب افريقيا ، في جولة للاعبي الغولف بالولايات المتحدة في حزيران/يونيه ١٩٨٩ . وناشد الرئيس في هذه الرسائل تلك المنظمات إعادة النظر في الدعوة أو إلغاءها والحيلولة دون مشاركة جنوب افريقيا في أية جولات أخرى حتى يتحرر هذا البلد من الفصل العنصري .

٣٣٠ - وفي ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٩ ، وجه الرئيس رسالة إلى الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الامم المتحدة بشأن مشاركة جنوب افريقيا في مسابقة صيد دولية كان من المقرر أن تعقد بسان هوزيه . وذكرت حكومة كوستاريكا ، في ردٍّ مؤرخ في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، أن مناسبة الصيد التي تشترك فيها جنوب افريقيا "نظمتها جماعة خاصة دون مشاركة حكومة كوستاريكا أو حتى أية منظمة رياضية عامة" في فلامنغو بيتش ، بمقاطعة غوانكاستي في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ وأنه "لم يكن في إمكان الحكومة اتخاذ أي إجراء للحيلولة دون مشاركة مواطني جنوب افريقيا" في هذه المناسبة . وأعادت الحكومة تأكيد معارضتها لسياسات الفصل العنصري وأفادت أن مجلسها التشريعي يدرس اتفاقية مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية .

٣٣١ - وأعرب الرئيس ، في بيان صدر في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ ، عن أسفه لأن اتحادات الرغبي في استراليا ، واسكتلندا ، وانكلترا ، وفرنسا ، وويلز سمحت لأفراد من لاعبيها بقبول دعوة من جنوب افريقيا للاشتراك في الاحتفال المئوي لكرة الرغبي ذات الشعبية التقليدية لدى العنصريين في جنوب افريقيا ، في آب/أغسطس ١٩٨٩ . ونظرا إلى أن هذه المناسبة يجري تنظيمها تحديا للمقاطعة الدولية لسياسة الفصل العنصري في مجال الالعاب الرياضية ، طلب الرئيس إلى السلطات المختصة إقناع الرياضيين المعنيين بألا يشاركوا في المناسبة وأن يحرموا جنوب افريقيا من فرصة كسر عزلتها الدولية (انظر الفقرتين ٥١ و ١٨٨) .

٣٣٢ - وفي رسالة مؤرخة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، ناشد رئيس اللجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الامم المتحدة وبالتعاون مع جنوب افريقيا رئيس الرابطة الوطنية للرماية في الولايات المتحدة ، ومقرها في واشنطن العاصمة ، ألاّ يشترك في مباراة التحدي السنوية للرماية بالمسدسات في جنوب افريقيا ، لأن هذه المشاركة تمثل انتهاكا لمقاطعة جنوب افريقيا في ميدان الالعاب الرياضية . وذكر الرئيس كذلك أن أسماء الافراد الذين يشتركون في المباراة ستدرج في سجل مقبل للاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا .

٢٣٣ - وفي ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، احتج الرئيس ، في برقيات موجهة إلى منظمي المباريات ، على اشتراك أندرو بورو ، لاعب التنس من جنوب افريقيا ، في بطولة التنس للمحترفين واشتراك اللاعبين غاري موللر ، وبيتر أولدربتش ، ونيل برود في بطولات المشاهير التي ترعاها شركة فولفو . وناشد المنظمين استبعاد لاعبي التنس من جنوب افريقيا من مناسبات البطولة المقبلة .

٢٣٤ - وأعرب الرئيس بالنيابة ، في بيان أصدره في ٤ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، عن قلق اللجنة الخاصة بشأن اعتزام لاعبي الكريكيت من المملكة المتحدة القيام بجولة في جنوب افريقيا في مطلع عام ١٩٩٠ وفي ١٩٩١ . ووصف الرئيس بالنيابة الجولة بأنها إهانة للجهود الدولية لعزل الالعاب الرياضية التي تتبع سياسة الفصل العنصري ، وأعرب عن أسفه لأن النداء الذي وجهته حكومة المملكة المتحدة للاعبي الكريكيت بعدم القيام بجولة في جنوب افريقيا لم يلق آذانا صاغية . وأعرب الرئيس بالنيابة عن الأمل في أن تتخذ الحكومة تدابير مجدية لعدم تشجيع مواطنيها على الاشتراك في الانشطة الرياضية في جنوب افريقيا (انظر الفقرة ١٨٩) .

٢٣٥ - وعملا بمقرر اتخذ في عام ١٩٨٠ ، أصدرت اللجنة الخاصة سجل الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا في مؤتمر صحفي عقد في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩ . ويتضمن هذا السجل معلومات عن الاتصالات الرياضية في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ إلى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، ويتضمن قائمة مستكملة مرتبة حسب البلد بأسماء الرياضيين الذين اشتركوا في مناسبات رياضية في جنوب افريقيا . ويتضمن أيضا أسماء الذين حُذفت أسماؤهم من القائمة لانهم تعهدوا بعدم الاشتراك في مناسبات رياضية أخرى تقام في جنوب افريقيا (انظر الفقرة ١٨٥) .

٦ - الاتصالات الثقافية وغيرها من الاتصالات

٢٣٦ - في ٥ أيار/مايو ١٩٨٩ ، لاحظ رئيس اللجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الامم المتحدة وبالتعاون مع جنوب افريقيا ، التابعة للجنة الخاصة ، في بيان أصدره أن فيلم "العقرب الاحمر" "Red Scorpion" المنتج في الولايات المتحدة ، والذي صوِّر معظمه في إقليم ناميبيا الخاضع لإدارة جنوب افريقيا ولقي دعما من نظام جنوب افريقيا ، يمثل انتهاكا للمقاطعة الثقافية المفروضة ضد جنوب افريقيا . وأعرب رئيس اللجنة الفرعية عن الزيادة التي تبعث على الإزعاج في إنتاج أفلام أجنبية في جنوب افريقيا ، وأعلن أن أسماء المشتركين في إنتاج "العقرب الاحمر" قد أُدرجت في سجل

الامم المتحدة الخاص بأسماء الفنانين الترفيهيين والممثلين وغيرهم ممن قدموا عروضا في جنوب افريقيا التي تتبع الفصل العنصري (انظر الفقرة ١٧٨) .

٢٣٧ - وتواصل اللجنة الخاصة نشر السجل الخاص بأسماء الفنانين الترفيهيين والممثلين وغيرهم ممن قدموا عروضا في جنوب افريقيا التي تتبع سياسة الفصل العنصري . وهذا السجل ، الذي صدر لأول مرة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ ، ينقح على أساس نصف سنوي ، أما أسماء الأشخاص الذين تعهدوا بعدم الاشتراك في نشاط ثقافي آخر في جنوب افريقيا فقد حُذفت منه بناء على ذلك . وشطبت أسماء ٢٣ فنانا في الفترة بين أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ و آب/أغسطس ١٩٨٩ .

٢٣٨ - ووجه الرئيس رسالة ، في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٩ ، إلى الممثلين الدائمين للدول الاعضاء بشأن الدعوة الموجهة من "المؤتمر العالمي لرؤساء البلديات" (واشنطن العاصمة) ، باسم مجالس البلديات المتحدة لجنوب افريقيا ، إلى المحافظين ورؤساء البلديات وغيرهم من أعضاء الحكومات المحلية للمشاركة في مؤتمر قمة اتحادي لرؤساء بلديات المدن الكبرى كان من المقرر عقده في جوهانسبرغ في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ . وفي ٣١ أيار/مايو ، وجه الرئيس رسالة إلى الممثل الدائم لهنغاريا لدى الامم المتحدة بشأن مؤتمر الاتحاد الدولي لدراسة الكهوف ، الذي عقد في هنغاريا في آب/أغسطس ١٩٨٩ . وناشد الرئيس الحكومة الهنغارية منع أي مشاركة لجنوب افريقيا في المؤتمر . وورد رد من حكومة هنغاريا في ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٩ (انظر الفقرة ٢٣٨) . ووُجهت أيضا رسالة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، إلى رئيس شركة ديالوغ المحدودة لخدمات المعلومات ، DIALOG Information Services, Inc. ، في بالو التو ، بكاليفورنيا ، أُعرب فيها عن القلق بشأن عدد المشتركين من جنوب افريقيا في ديالوغ وأشير فيها إلى أن تقديم خدمات المعلومات إليهم يناقض سياسة الامم المتحدة . وفي اليوم ذاته ، وُجهت رسالة مماثلة إلى الامين العام للاتحاد الدولي لرابطات أمناء المكتبات ، لاهاي ، يطلب فيها رفع اسم الترانسكي ، وهو "موطن مستقل" في جنوب افريقيا من قائمة الدول المشتركة . وأشار رد ورد من الاتحاد الدولي لرابطة أمناء المكتبات ، مؤرخ في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، إلى أن الاتحاد "قرر إدراج الترانسكي والمواطن الاخرى تحت اسم جنوب افريقيا من الآن فصاعدا بدلا من إدراجها في القائمة كبلدان مستقلة" .

دال - اجراءات أخرى لعزل نظام الحكم القائم على الفصل العنصرى

١ - الحلقة الدراسية الدولية للمنظمات غير الحكومية
بشأن التعليم المناهض للفصل العنصرى

٢٣٩ - نظمت هذه الحلقة الدراسية الدولية للمنظمات غير الحكومية التي عقدت في جنيف في الفترة من ٤ الى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، اللجنة الفرعية المعنية بالعنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصرى وإنهاء الاستعمار التابعة للجنة المنظمات غير الحكومية الخاصة لحقوق الانسان بالتعاون مع اللجنة الخاصة . وترأس هذه الحلقة الدراسية السيد روميش شاندرا رئيس مجلس السلام العالمي ورئيس اللجنة الفرعية ، وحضرها ضيوف خاصون ، وممثلو المنظمات غير الحكومية الدولية الوطنية ، بما في ذلك رابطات المربين ونقابات المعلمين والطلاب والحركات المناهضة للفصل العنصري وممثلو حركات التحرير الوطني في جنوب افريقيا . واشترك ممثلو بعثات الدول الاعضاء في جنيف وهيئات الامم المتحدة والوكالات المتخصصة المعنية مباشرة بالتعليم ، كمراقبين وكان وفد اللجنة الخاصة برئاسة رئيسها اللواء غاربا الذي افتتح الحلقة الدراسية . واعتمدت الحلقة الدراسية عددا من الاستنتاجات والتوصيات .

٢ - دعم الانشطة المناهضة للفصل العنصري ؛
والاشتراك في الاجتماعات والوقائع الاخرى

٢٤٠ - اشتركت اللجنة الخاصة في مؤتمرات وحلقات دراسية ووقائع أخرى ، وساهمت فيها ورعتها . وقامت أيضا بدعم حملات أو مشاريع المنظمات غير الحكومية والجماعات المناهضة للفصل العنصري ، الدولية والوطنية ، التي ترمي الى تعبئة الرأي العام للتضامن مع الكفاح في سبيل التحرير في جنوب افريقيا . وقد حضر هذه المؤتمرات والحلقات الدراسية والوقائع الاخرى عناصر ناشطة في مناهضة الفصل العنصرى من داخل جنوب افريقيا وخارجها .

٢٤١ - ودعمت اللجنة الخاصة بشكل نشط "الحلقة التدريبية لآسيا وأوقيانوسيا المناهضة للفصل العنصري" التي نظمتها اللجنة اليابانية لمناهضة الفصل العنصري والتي عقدت في طوكيو في الفترة من ٢٧ الى ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ . وقد جمعت هذه الحلقة التدريبية ، وهي الاولى من نوعها التي تنظم على أساس إقليمي ، حوالي ٧٠ ممثلا من ٩ بلدان آسيوية . واتفق المشتركون على ضرورة زيادة الوعي العام بشأن ازدياد الصلات الاقتصادية بين جنوب شرقي آسيا وجنوب افريقيا ، وتعبئة الرأي العام لدعم كفاح التحرير .

٢٤٢ - وتعاونت اللجنة الخاصة بشكل وثيق مع "رابطة الصداقة بين شعوب امريكا وجنوب افريقيا" في مدينة اولباني بولاية نيويورك في تنظيم "حلقة دراسية للمعلمين بشأن جنوب افريقيا والفصل العنصرى" ، وعقدت هذه الحلقة في مقر الامم المتحدة في يومي ٣٨ و ٣٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ وحضرها ٢٣٠ مشتركا . وقد أدى الاهتمام الواسع النطاق الذي أبداه المعلمون والمربون إزاء موضوع الحلقة الدراسية الى قيام منظميها بعقد حلقة دراسية أخرى في ٣٨ و ٣٩ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، وقد وفرت كلتا الحلقتين معلومات أساسية هامة تتعلق بجنوب افريقيا والفصل العنصرى ، فضلا عن إيضاح تقنيات وأساليب تعليم الموضوع وتبيانها عمليا .

٢٤٣ - ودعمت اللجنة الخاصة بشكل نشط المؤتمر الدولي المعني بالفصل العنصري الذي نظمته اللجنة الوطنية النيجيرية لمناهضة الفصل العنصري والذي عقد في لاغوس في الفترة من ٧ الى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . وكان بين المشتركين ممثلون عن الحكومات ، والجماعات المناهضة للفصل العنصري ، والمنظمات غير الحكومية ، وممثلون عن حركات التحرير الوطني . وتركزت المجموعة الواسعة من مواضيع البحث على العمل المفضي الى استئصال الفصل العنصري . كما اعتمد المشتركون في المؤتمر مجموعة من التوصيات لدعم الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري (انظر A/43/854-S/20288) .

٢٤٤ - واشتركت اللجنة الخاصة في يومي ١٦ و ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ في "مؤتمر السلطات المحلية لمناهضة الفصل العنصرى" الذي يعقد كل سنتين في قاعة بلدية شيفيلد في المملكة المتحدة . وأكد المشتركون من جديد الحاجة الى مواصلة الضغط الدولي على نظام الحكم في بريتوريا ، وأعربوا عن تأييدهم لفرض جزاءات اقتصادية واتخاذ تدابير أخرى لعزل جنوب افريقيا في الميادين الرياضية والثقافية . كما بحث ممثلو السلطات المحلية الطرق اللازمة للمضي في تثقيف أهالي مناطقهم بشأن الفصل العنصرى ، والخطوات الضرورية للشروع في إجراءات مشتركة مع النقابات العمالية والرابطات المهنية المشاركة في حملة مناهضة الفصل العنصرى .

٢٤٥ - وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٨٩ ، افتتح رئيس اللجنة الخاصة ووكيلة الامين العام لادارة شؤون الإعلام والامين العام المساعد للمركز المعني بمناهضة الفصل العنصري معرضا في المقر عنوانه "جنوب افريقيا في ظل الفصل العنصرى" واشترك في تقديمه المركز المعني بمناهضة الفصل العنصرى وادارة شؤون الإعلام . وبعد افتتاح المعرض المذكور في نيويورك نُقل الى طوكيو خلال الفترة من ٥ الى ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، تحت رعاية مركز الامم المتحدة للإعلام في اليابان وشركة دنتسو ، ثم الى مدينتي سدني

وكانبيرا باستراليا في الفترة من ٩ آب/أغسطس الى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وافتتح المعرض باللغة الفرنسية في جنيف في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ أثناء انعقاد الحلقة الدراسية الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن التعليم المناهض للفصل العنصري . وسيقام هذا المعرض في مختلف أرجاء العالم في سياق الوقائع السنوية الكبرى التي تنظمها الامم المتحدة لتعزيز الدعم الدولي لكفاح التحرير في جنوب افريقيا . كذلك أنتجت إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، بالتعاون مع المركز المعني بمناهضة الفصل العنصري ، شريطي فيديو مدة كل منهما نصف ساعة بعنواني "الفنانون ضد الفصل العنصري" ، و "العالم ضد الفصل العنصري" يجري استخدامهما لتعزيز الحملة الدولية الرامية إلى عزل نظام الحكم .

٢٤٦ - وساهمت اللجنة الخاصة في "مؤتمر القمة المعني بالفصل العنصري من أجل العدالة والسلام في الجنوب الافريقي" ، الذي نظمته شبكة العمل الديني للجنة الامريكية لافريقيا بنيويورك في الفترة من ٤ الى ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩ . وقامت اللجنة الخاصة بدور المضيف لدى افتتاح المؤتمر فعقدت جلستها العادية رقم ٦٢٦ . وبعد البيان الذي ألقاه الرئيس بالنيابة ، تكلم في الاجتماع القساوسة وايت تي ووكر من نيويورك ، وتشارلز ج. آدمز من دترويت ، وماري آن بلنجر من أتلانتا ، ودارل رولنز من ريتشموند ، و ج. ألفريد سميث من أوكلاند ، وهيوارد إ. فيجينز من هيوستن . وخلال المؤتمر ، أكد الزعماء الدينيون لمختلف المذاهب أهمية فرض العقوبات السياسية والاقتصادية على جنوب افريقيا وتعهدوا بمواصلة دعم الكفاح ضد الفصل العنصري . كما أشار المشتركون الى حملة القمع المباشر وغير المباشر المتعاظمة والموجهة ضد جميع رجال الدين التقدميين في جنوب افريقيا ، فأكدوا الحاجة الى تعبئة المجتمعات الدينية في الولايات المتحدة الامريكية بشكل فعال لدعم شعب جنوب افريقيا .

٢٤٧ - كما دعمت اللجنة الخاصة في مناسبات أخرى عديدة الوقائع التي يقصد بها إيجاد استراتيجيات لتعزيز الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى ، وشاركت في تلك الوقائع . ودعا ممثلو اللجنة الخاصة المجتمع الدولي في تلك المناسبات الى زيادة تكاليف مواصلة الفصل العنصرى من خلال فرض الجزاءات ، وكرروا الطلبات الداعية الى إطلاق سراح جميع السجناء والمحتجزين السياسيين بلا قيد أو شرط ؛ ورفع الحظر والقيود المفروضة على الأفراد والمنظمات ؛ وإنهاء حالة الطوارئ ، وسحب القوات من نواحي السود ، وإلغاء جميع التشريعات القمعية وأكدوا أن تحقيق هذه الطلبات ضروري لتهيئة مناخ يؤدي الى حل سلمي للنزاع في البلد . وشملت الاحداث والوقائع التي دعمتها اللجنة الخاصة أو شاركت فيها ، "المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية لمكافحة

العنصرية والتمييز العنصري في عقد الامم المتحدة الثاني" ، الذي عقد في جنيف في الفترة من ١١ الى ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ؛ و "مؤتمر الحملة الاوروبية ضد عدوان جنوب افريقيا على موزامبيق وأنغولا" ، الذي عقد في بون في الفترة من ٨ الى ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ؛ و "المؤتمر التاسع عشر للمعهد الافريقي - الامريكي المعني بالاولويات الافريقية - الامريكية في التسعينات" ، الذي عقد في لوساكا في الفترة من ٩ الى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ؛ و "الجمعية العامة للجان والحركات الافريقية المناهضة للفصل العنصري" ، التي عقدت في برازافيل في الفترة من ١٢ الى ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ؛ و "اجتماع كبار المسؤولين في لجنة صندوق العمل من أجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري" ، الذي عقد في نيودلهي في الفترة من ١٤ الى ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ ؛ و "المؤتمر البرلماني الدولي الحادي والثمانون" الذي عقد في بودابست في الفترة من ١٣ الى ١٨ آذار/مارس ١٩٨٩ .

٣٤٨ - وبالاضافة الى ذلك اضطلعت اللجنة الخاصة بأعمال لدعم الحملة التي شنتها "حركة مناهضة الفصل العنصرى" في برلين (الغربية) ضد اشتراك جنوب افريقيا في "مهرجان السياحة الدولي" ، الذي عقد هناك في الفترة من ٤ الى ١٠ آذار/مارس ١٩٨٩ . كما دعمت اللجنة الخاصة أنشطة الحركة المذكورة فيما يتعلق "بالاجتماع السنوى لحملة أسهم شركة دايمرلر - بنتس المساهمة" ، الذي عقد في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٩ . وللشركة المذكورة علاقات مع جنوب افريقيا . وقدمت اللجنة الخاصة الدعم الى "مشروع ترويج المقاطعة" ، الذي نظمته "الحركة البريطانية لمناهضة الفصل العنصري" ، والى "جولة كاسبير الصيفية عبر البلاد" ، التي نظمتها جماعات عديدة مناهضة للفصل العنصري في الولايات المتحدة . ويرمي كلا المشروعين الى بناء دعم شعبي من أجل فرض جزاءات أشد ، ونشر معلومات عن الموقف في جنوب افريقيا والمنطقة ، وتعزيز الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري . وكما كان الحال في السنوات السابقة ، دعمت اللجنة الخاصة المشاريع التي ينفذها "مكتب أبحاث النقل البحري" (أمستردام) و "لجنة الذهب العالمية" (لندن) و "لجنة العمال الوطنية لمقاطعة شركة شل" (واشنطن العاصمة) .

٣٤٩ - وقام رئيس اللجنة الخاصة ورئيسها بالنيابة بإبلاغ رسائل الدعم والتقدير للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها وللحركات والجماعات المناهضة للفصل العنصري التي قامت بتنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية وجلسات الاستماع وغير ذلك من الوقائع المتعلقة بمسألة الفصل العنصرى . ومن هذه الرسائل رسالة موجهة الى "المؤتمر المعني بالعقوبات التي فرضتها بلدان الشمال" على جنوب افريقيا ، الذي عقد في كوبنهاغن في يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ،

والرسالة الموجهة الى المؤتمر الذي عقد تحت عنوان "عزل ذهب جنوب افريقيا" في فيتشنزا (ايطاليا) في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

هاء - المهمات التي قام بها رئيس اللجنة الخاصة

٢٥٠ - زار الرئيس العديد من البلدان وأجرى العديد من المناقشات مع كبار الموظفين بشأن الحاجة الى تعزيز الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري . كما حضر ، بدعوة من رئيس جمهورية فرنسا ، الاحتفالات التي جرت في باريس بمناسبة الذكرى السنوية الاربعين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الانسان في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ . واجتمع رئيس اللجنة مع رؤساء جمهوريات زامبيا (في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩) ، والكونغو (في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩) ، وزمبابوي (في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩) ، وذلك خلال زيارته لتلك البلدان لحضور الوقائع التي نُظمت لمناهضة الفصل العنصري . وإثر المشاورات التي أجرتها اللجنة الخاصة بشأن حظر الأسلحة المفروض على جنوب افريقيا ، اجتمع الرئيس مع نائب وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية .

٢٥١ - وفي ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، اشترك الرئيس في الاحتفال الذي أُقيم في لندن وقدمت فيه رابطة الامم المتحدة في المملكة المتحدة "جائزة السلام السنوية لوسائط الإعلام" الى قسم الاذاعة الخارجية في هيئة الاذاعة البريطانية . وألقى الرئيس في تلك المناسبة كلمة بشأن التغطية الإعلامية في المملكة المتحدة لاجراءات الامم المتحدة المتعلقة بجنوب افريقيا .

واو - التعاون مع هيئات الامم المتحدة الاخرى وغيرها من المنظمات

٢٥٢ - تعاونت اللجنة الخاصة بشكل وثيق مع هيئات الامم المتحدة الاخرى بشأن جنوب افريقيا . فقد واصلت التعاون مع الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا . ويجري الرئيس مشاورات متكررة مع رئيس الفريق الحكومي الدولي ويتبادل المعلومات ذات الصلة مع الفريق المذكور . وأُجريت خلال الفترة المستعرضة مشاورات بين رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس اللجنة الخاصة بالنيابة[١١٣] . كما واصلت اللجنة الخاصة تعاونها مع منظمة العمل الدولية في إطار لجنتها المعنية بمناهضة الفصل العنصري .

٢٥٣ - وتعاونت اللجنة الخاصة مع لجنة حقوق الانسان ولا سيما فريق الخبراء المخ المعني بالجنوب الافريقي التابع لها . كذلك تم تكثيف التعاون مع مركز التنمي الاجتماعية والشؤون الانسانية في مكتب الامم المتحدة في فيينا ، وبالتحديد مع شعب للنهوض بالمرأة .

٢٥٤ - وحضرت منظمة الوحدة الافريقية اجتماعات اللجنة الخاصة بصفة مراقب وألة ممثلو المنظمة كلمات في عدة اجتماعات ومؤتمرات للجنة الخاصة . وبالمثل دعي اللجنة الخاصة لحضور كل اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية ، بما في ذلك اجتماع لجنة التحرير التابعة لها . وواصلت اللجنة الخاصة التعاون مع حركة بلدان عـ الانحياز ومع المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية الاخرى ومع المنظم المناهضة للفصل العنصري .

سادسا - النتائج والتوصيات

٢٥٥ - إن الحالة في جنوب افريقيا ، على الرغم من عدد من التطورات ، ما زالت ف جوهرها تبعث على التشاؤم ، وقد جُددت حالة الطوارئ للسنة الرابعة على التوالـ وبعد عام من المقاومة المتواصلة للقمع التي بلغت ذروتها في حملة التحدي الاخيـ أصبح من الواضح أن القيادة الجديدة في بريتوريا تواجه تحديا داخليا ودوليا هائ وقد أظهرت الاغلبية السوداء ، من خلال حركات التحرير الوطني والحركة الديمقراطي الجماهيرية ، وبتأييد من عدد متزايد من السكان البيض ، أنه لا يمكن لحالة الطـ الدائمة ولا لجهود الاستقطاب أن تقمع سعيها وراء الحرية والمساواة . والمجتمع الـ الآن ، بعد أن انتظر فترة وجيزة ليرى ماذا سيحدث يتوقع مبادرات لإحداث تغير حقيقة في جنوب افريقيا .

٢٥٦ - ولم يعد بوسع النظام أن يقدم ، بحصانة ، معتقدات الفصل العنصري في شكل جاذبية بأن يعد بإنهاء سيطرة البيض في المستقبل ، ويرفض في الوقت ذاته المسـ بين جميـع مواطني جنوب افريقيا . وسيتعين عليه اتخاذ تدابير عملية لإحداث تغيير جوهري يؤدي ، من خلال التفاوض ، الى القضاء على الفصل العنصري بجميع أشكاله وإق مجتمع ديمقراطي غير عنصري . وفي هذا الصدد ، يوفر البيان الذي أصدرته مؤخرا بـ مسألة جنوب افريقيا لجنة منظمة الوحدة الافريقية المخصصة للجنوب الافريقي برنام عمل يبدو أنه يحظى بتأييد دولي متزايد .

٢٥٧ - بيد أنه ليس من الواضح أن بريتوريا تدرك هذه الضرورة إدراكا تاما . فعلى الرغم من التطورات التي حدثت في ناميبيا مؤخرا فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وعلى الرغم من البيانات الرسمية والأنشطة الدبلوماسية ، وحتى تحت القيادة الجديدة للسيد دي كليرك ، ما زالت بريتوريا تقمع بوحشية أي معارضة سلمية لسياساتها .

٢٥٨ - ومع أن السيد دي كليرك قد أدلى ببيانات رسمية عن حلول السلم والرفاه لجميع سكان جنوب افريقيا ، فقد استُخدمت قوات الأمن ومجموعة قوانين الأمن لقمع المعارضة المناهضة للفصل العنصري . ووقعت وطأة القمع أساسا على حملة التحدي المتزايد التي نظمتها الحركة الديمقراطية الجماهيرية لا ضد قوانين الفصل العنصري فحسب ، بل أيضا ضد الانتخابات القائمة على الفصل العنصري التي جرت في ٦ أيلول/سبتمبر . ويعد مصرع أكثر من ٢٠ فردا من المشتركين في مظاهرات الاحتجاج ، من بينهم أطفال ونساء مسنات ، وتزايد عدد المصابين واعتقال ما يزيد على ٥٠٠ ١ شخص دليلا على عدم اعتزام النظام الشروع في عملية حقيقية للتفاوض السياسي مع المعارضة المناهضة للفصل العنصري .

٢٥٩ - ويشكل استبعاد الأغلبية السوداء من الانتخابات للبرلمان ذي المجالس التشريعية الثلاثة القائم على الفصل العنصري رفضا لما تطالب به الأغلبية السوداء من الحصول على حقوق سياسية كاملة كما يبين أن النظام يعتزم تنفيذ برنامج "الإصلاح" السياسي الذي وضعه للسود باستخدام القمع وعلى الرغم مما يلاقيه من معارضة .

٢٦٠ - وتبين المقاطعة الواسعة النطاق للانتخابات داخل طائفتي الملونين والهنود مرة أخرى أن معظم الملونين والهنود ، باعتبارهم جزءا من الأغلبية السوداء ، يرفضون البرلمان بتشكيله الحالي . وعلاوة على ذلك ، يبين انخفاض أغلبية الحزب الوطني والمكاسب التي حققها الحزب الديمقراطي الليبرالي أن وحدة الحزب الوطني تتقوض تدريجيا ، وهذا تطور هام بالنسبة لأي مفاوضات تجرى في المستقبل . وفي رأي السيد دي كليرك أن نتائج الانتخابات تمثل تفويضا لإجراء "الإصلاحات" . غير أن "الإصلاحات" التي أيدها في الماضي في إطار خطة العمل الخمسية لم تكن غامضة فحسب ، بل وهو الأهم من ذلك صورة مجددة لسيطرة البيض مقنعة بعبارات منمقة من قبيل "حقوق الجماعات" و "تقاسم السلطة" . والواقع هو أن بريتوريا ترمي تحت ستار مفهوم الجماعات الى ضمان أن تبقى في يد البيض سلطة النقض . وهذا البرنامج لا يمثل حلا للنزاع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الخطير القائم في البلد .

٢٦١ - وكما يتضح من عمليات الاحتجاج الأخيرة فإن المعارضة للفصل العنصري لم تقل بل ظهرت ثانية بقوة جديدة . وعلى الرغم من حالة الطوارئ وأشكال الحظر والقيود المفروضة على كثير من الزعماء السود ومنظمات السود فقد كان لحملة التحدي التي نظمتها الحركة الديمقراطية الجماهيرية أثر بالغ . إن مقاطعة الانتخابات من جانب ما يزيد على ٣ ملايين من العمال والطلاب أمر ذو مغزى . وتبين هذه المعارضة المتزايدة أن الأغلبية السوداء سترفض أي محاولة من جانب النظام لكسب تأييد السود "المعتدلين" لبرنامجه الدستوري ، مما سيزيد من احتمال حدوث نزاعات عنيفة في البلد . ولن يستطيع السيد دي كليرك إقناع معارضيه داخل جنوب افريقيا وخارجها بأنه جاد عندما يتكلم عن عملية إجراء تغيير جوهري في البلد إلا بتحويل خططه لإقامة مجتمع ديمقراطي الى واقع ملموس .

٢٦٢ - وفي ظل هذه الظروف ، يوجد أمام المجتمع الدولي خياران : فإما أن يمتنع عن اتخاذ تدابير أخرى وفرض جزاءات جديدة ، مما سيوفر للفصل العنصري وسيلة البقاء وسيتيح للسيد دي كليرك مواصلة إصلاحاته المتئدة ؛ وإما أن يزيد الضغط ، إما باعتماد جزاءات إلزامية شاملة أو بفرض جزاءات متضافرة وخاضعة لرصد دقيق على المجالات الضعيفة لاقتصاد جنوب افريقيا الى أن تعترف بريتوريا بالحاجة الى إجراء مفاوضات حقيقية . ولا شك أن الخيار الأول سيؤدي الى توسيع النزاع والى مزيد من إراقة الدماء والمعاناة بالنسبة لسكان جنوب افريقيا والى نتائج وخيمة بالنسبة للجنوب الافريقي والعالم ، في حين أن الخيار الثاني سيؤدي الى إنهاء الفصل العنصري بصورة سلمية وسريعة .

٢٦٣ - وعلى خلاف ما تدعيه بريتوريا ، فقد أثرت الجزاءات الحالية ، وإن كان تنفيذها ورصدها وتطبيقها قد تم بشكل غير منسق وغير محكم ، تأثيرا خطيرا على الاقتصاد وزادت من عزلة الأقلية البيضاء . وتبين دراسات الخبراء أن الجزاءات أدت الى تباطؤ معدلات النمو مما زاد من الصعوبات الهيكلية المزمنة التي يواجهها اقتصاد جنوب افريقيا . وأسهمت الآثار المجتمعة لسحب الاستثمارات وقلة الاستثمارات الرأسمالية الجديدة ورفض منح قروض طويلة الأجل في تقويض قدرة جنوب افريقيا على فرض مخططاتها سواء داخل حدودها أو خارجها . ونظرا لاستمرار اعتماد جنوب افريقيا بشدة على بقية العالم فيما يتعلق بقدر اقتصادها على الاستمرار ، فإن رفض التعامل معها تجاريا وعدم توفير مرافق النقل والتمويل الخارجي والتكنولوجيا الأجنبية والخبرة الأجنبية يظل عاملا حاسما في القضاء على الفصل العنصري .

٢٧٠ - وبناء عليه ، ينبغي أن تشمل التدابير المستهدفة : عدم جدولة دفع الديون ، وحظر جميع الدول للقروض والاستثمارات الجديدة ، من أي نوع كانت ، لجنوب افريقيا ؛ ومنع استيراد جميع معادن جنوب افريقيا غير الاستراتيجية ، بما في ذلك الفحم والذهب والمعادن الخسيسة وركاز الحديد واليورانيوم والمعادن اللافلزية ؛ وفرض قيود على التسهيلات الائتمانية التجارية المطلوبة للمبيعات الى جنوب افريقيا ، بما في ذلك التسهيلات الائتمانية للمشترين وللبائعين على السواء ؛ وحظر نقل التكنولوجيا الذي ييسر لجنوب افريقيا أن تتحايل على تفادي الجزاءات الحالية ، ولاسيما في مجالات الاسلحة والنفط والحاسبات الالكترونية ؛ ومنع بيع جميع أنواع الحاسبات الالكترونية والبرامج الالكترونية الجاهزة والمعدات الالكترونية وأجهزة الاتصالات ؛ وفرض قيود أشد على إعادة تصدير الاستراتيجي من السلع والتكنولوجيا الى جنوب افريقيا ، إما بشكل مباشر أو ضمن منتجات أخرى ؛ وتوسيع نطاق حظر الوصلات الجوية بحيث يشمل جميع الدول غير دول منطقة مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي .

٢٧١ - ومن الاسلحة القوية التي يمكن استخدامها ضد النظام فرض حظر إلزامي على توريد النفط ، فإن تعذّر ذلك فتوسيع نطاق الحظر الاختياري الحالي على النفط وتشديده . وكما أظهرت الاحداث الاخيرة في الجنوب الافريقي ، فإن الحظر الإلزامي على توريد الاسلحة ، بالرغم من ضعفه ، هو ذو أهمية قصوى وينبغي أن يجري رصده وتنفيذه على نحو أدق . وعلاوة على ذلك ، ينبغي تطبيق جميع الجزاءات على الشركات الواقعة تحت سيطرة جنوب افريقيا لمنعها من مساعدة بريتوريا على التهرب من الجزاءات .

٢٧٢ - وتكمن فعالية التدابير المذكورة أعلاه في استعداد جميع الدول لتنسيق فرض ورصد وتنفيذ هذه التدابير . وعلاوة على ذلك ، يجب اتخاذ هذه التدابير على جناح السرعة لمنع جنوب افريقيا من التواؤم مع شركاء تجاريين وظروف ، كلاهما جديد متغير . وفي هذا السياق ، ترحب اللجنة الخاصة بالمقترحات القائمة الرامية الى رصد وتنفيذ العقوبات بأنواعها . وينبغي كذلك اتخاذ تدابير لمنع الدول من الاستفادة من الفراغ الناتج عن الدول الاخرى التي فرضت جزاءات . وينبغي نشر معلومات عن انتهاكات الجزاءات والصلات الاقتصادية مع جنوب افريقيا وتعميمها على نطاق واسع . ولاسيما فيما يتعلق بحظر توريد الاسلحة والنفط .

٢٧٣ - وفي حين أن ثمة مبادرات بشأن المنطقة ، فلايزال الطريق مسدودا في جنوب افريقيا . ومادامت بريتوريا تتشبث بالفصل العنصري بأي شكل كان ، وهي غير راغبة في

٢٦٧ - وفي حين نجحت حملة سحب الاستثمارات ، من حيث تخفيض رؤوس الاموال الجديدة الموجّهة للاستثمار في جنوب افريقيا ، فإن أسلوب سحب الاستثمارات الذي تتبعه معظم الشركات عبر الوطنية لايزال يوفر لشركات جنوب افريقيا الوطنية فرصا ثمينة للانتفاع بالتكنولوجيا والدراية التنظيمية والاسواق الخارجية . ومن المقلق أن معدل سحب الاستثمارات من جنوب افريقيا قد هبط في عام ١٩٨٨ بالقياس الى العام السابق . فإن إبقاء أكثر من نصف الشركات المنسحبة على علاقات غير اسهمية يتيح لجنوب افريقيا تدفق رسوم منح التراخيص والامتيازات على الشركات عبر الوطنية فضلا عن التكنولوجيا وغيرها من المهارات ، الى شركات في جنوب افريقيا . وقد وضعت نقابات العمال غير العنصرية في جنوب افريقيا مبادئ توجيهية لإجراءات عادلة لسحب الاستثمار ، تنص على إخطار مسبق ، والاتفاق على الكشف عن البيع والمفاوضات بين الشركات عبر الوطنية ونقابة العمال ذات الصلة بشأن شروط سحب الاستثمار .

٢٦٨ - ووفقا لما خلصت إليه لجنة وزراء خارجية الكمنولث المعنية بالجنوب الافريقي من نتيجة ، فإن الجزاءات المالية هي أشد أشكال الضغط فعالية على بريتوريا . ولما كانت الديون المستحقة السداد في حزيران/يونيه ١٩٩٠ تُقدَّر بمبلغ ٨,٥ بلايين دولار ، فإن أهم عقبة اقتصادية تواجه بريتوريا هي ضرورة إعادة جدولة ديونها الخارجية ، بالنظر الى ما لغرض وصولها الى أسواق رأس المال الدولية من طابع محدود والى خسائر تتجاوز ١,٣ من بلايين الدولارات في عمليات الصرف الأجنبي . ولما كانت القروض التجارية القصيرة الأجل ، التي لاتزال عدة دول تقدمها ، تُستخدم لتخفيف قيود النقد الأجنبي المفروضة على جنوب افريقيا ، فإن شروط تسديد الدين في العام التالي تتسم بأهمية بالغة . ويُفترض أن تطلب المصارف عبر الوطنية دفع الديون المستحقة كاملة كالمعتاد في حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وسوف تُفسر إعادة الجدولة كدليل على ثقة المصارف في الاستقرار المالي والسياسي لجنوب افريقيا كما يمكن تفسيرها كتأييد لنظام الفصل العنصري .

٢٦٩ - وترى اللجنة الخاصة أنه في سبيل تحقيق الحد الأقصى من الفعالية ، ينبغي أن تكون الجزاءات إلزامية وشاملة . والى أن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات المناسبة ، يجب أن تستهدف الجزاءات الجديدة بوضوح أهم مجالات تبعية اقتصاد جنوب افريقيا ومكامن ضعفها . ويجب أن تُعتمد الجزاءات بكلمة موحدة وأن تُرصد وتنفذ على وجه الدقة . وتعتقد اللجنة أن التدابير المستهدفة يمكن أن تُحدث أثرا كبيرا على جنوب افريقيا بزيادة الصعوبات الاقتصادية على الناخبين البيض وبناهم الهيكلية وكلاهما يدعم الفصل العنصري . ويمكن أن تساعد هذه الصعوبات المتزايدة على إقناع النظام بضرورة تهيئة جو ملائم للمفاوضات .

٢٧٠ - وبناء عليه ، ينبغي أن تشمل التدابير المستهدفة : عدم جدولة دفع الديون ، وحظر جميع الدول للقروض والاستثمارات الجديدة ، من أي نوع كانت ، لجنوب افريقيا ؛ ومنع استيراد جميع معادن جنوب افريقيا غير الاستراتيجية ، بما في ذلك الفحم والذهب والمعادن الخسيسة وركاز الحديد واليورانيوم والمعادن اللافلزية ؛ وفرض قيود على التسهيلات الائتمانية التجارية المطلوبة للمبيعات الى جنوب افريقيا ، بما في ذلك التسهيلات الائتمانية للمشترين وللبائعين على السواء ؛ وحظر نقل التكنولوجيا الذي ييسر لجنوب افريقيا أن تتحايل على تفادي الجزاءات الحالية ، ولاسيما في مجالات الأسلحة والنفط والحاسبات الالكترونية ؛ ومنع بيع جميع أنواع الحاسبات الالكترونية والبرامج الالكترونية الجاهزة والمعدات الالكترونية وأجهزة الاتصالات ؛ وفرض قيود أشد على إعادة تصدير الاستراتيجي من السلع والتكنولوجيا الى جنوب افريقيا ، إما بشكل مباشر أو ضمن منتجات أخرى ؛ وتوسيع نطاق حظر الوصلات الجوية بحيث يشمل جميع الدول غير دول منطقة مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي .

٢٧١ - ومن الاسلحة القوية التي يمكن استخدامها ضد النظام فرض حظر إلزامي على توريد النفط ، فإن تعذّر ذلك فتوسيع نطاق الحظر الاختياري الحالي على النفط وتشديده . وكما أظهرت الاحداث الاخيرة في الجنوب الافريقي ، فإن الحظر الإلزامي على توريد الاسلحة ، بالرغم من ضعفه ، هو ذو أهمية قصوى وينبغي أن يجري رصده وتنفيذه على نحو أدق . وعلاوة على ذلك ، ينبغي تطبيق جميع الجزاءات على الشركات الواقعة تحت سيطرة جنوب افريقيا لمنعها من مساعدة بريتوريا على التهرب من الجزاءات .

٢٧٢ - وتكمن فعالية التدابير المذكورة أعلاه في استعداد جميع الدول لتنسيق فرض ورصد وتنفيذ هذه التدابير . وعلاوة على ذلك ، يجب اتخاذ هذه التدابير على جناح السرعة لمنع جنوب افريقيا من التواؤم مع شركاء تجاريين وظروف ، كلاهما جديد متغير . وفي هذا السياق ، ترحب اللجنة الخاصة بالمقترحات القائمة الرامية الى رصد وتنفيذ العقوبات بأنواعها . وينبغي كذلك اتخاذ تدابير لمنع الدول من الاستفادة من الفراغ الناتج عن الدول الاخرى التي فرضت جزاءات . وينبغي نشر معلومات عن انتهاكات الجزاءات والصلات الاقتصادية مع جنوب افريقيا وتعميمها على نطاق واسع . ولاسيما فيما يتعلق بحظر توريد الاسلحة والنفط .

٢٧٣ - وفي حين أن ثمة مبادرات بشأن المنطقة ، فلايزال الطريق مسدودا في جنوب افريقيا . ومادامت بريتوريا تتشبث بالفصل العنصري بأي شكل كان ، وهي غير راغبة في

تهيئة جو مؤات للمفاوضات ، فان الحل السلمي للنزاع السياسي في جنوب افريقيا يبقى كسراب متباعد . ومنذ عام ١٩٨٦ ، استخلص فريق شخصيات الكمنولث البارزة هذه النتيجة : "إن حكومة جنوب افريقيا قلقة بشأن اتخاذ تدابير اقتصادية فعّالة بحقها . وإذا خلصت الى أنها ستبقى دائما بمنجى من هذه التدابير ، فلا يُحتمل أن تزداد عملية التغيير في جنوب افريقيا زخما ، والانزلاق الى العنف سيتسارع" . والمهمة العاجلة التي تواجه المجتمع الدولي هي الآن جعل العقوبات فعّالة باستهداف المجالات الرئيسية لاقتصاد جنوب افريقيا التي يمكن إنزال الضرر بها بسهولة .

٢٧٤ - وقد أوجد الكفاح في سبيل التحرير والضغط الدولي ، الذي يسهله تطورات ايجابية طرأت مؤخرا على المسرح السياسي العالمي ، امكانيات جديدة لإنهاء الفصل العنصري بشكل عاجل وسلمي . ويمكن للضغط المكثف ، المنسق من قبل المجتمع الدولي ، أن يدفع بريتوريا الى اتخاذ خطوات تؤدي الى جو مؤات للمفاوضات ، كما دعت اليه الجمعية العامة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز . ومن شأنه أخيرا وضع حد لنظام كان ولا يزال سببا لحرج بالغ في حضارتنا ولمعاناة شديدة لشعب جنوبي افريقيا .

٢٧٥ - ونظرا لما ورد أعلاه ، توصي اللجنة الخاصة الجمعية العامة بأن :

(أ) تؤكد من جديد إدانتها لنظام الفصل العنصري وما يقوم به من أعمال قمع وعدوان وتقويض استقرار وارهاب ؛

(ب) تعيد تأكيد أنه ينبغي الآن مضاعفة التدابير المتضافرة لوضع نهاية عاجلة لنظام الفصل العنصري ، لما فيه صالح جميع أبناء شعب جنوب افريقيا والمنطقة ؛

(ج) تؤكد من جديد شرعية كفاح الاكثرية السوداء في جنوب افريقيا وحلفائها من البيض في سبيل القضاء المبرم على الفصل العنصري وتكوين مجتمع موحد ، غير عنصري وديمقراطي ، فيه يتمتع جميع أبناء الشعب ، بصرف النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة ، بنفس الحريات الأساسية وحقوق الإنسان ؛

(د) تؤكد من جديد دعمها الكامل لحركات التحرير الوطني والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، التي تتابع أهدافها النبيلة الرامية الى القضاء على الفصل العنصري عن طريق الكفاح السياسي والكفاح المسلح وغيره من أشكال الكفاح ؛

(هـ) تطالب بأن تلغي بريتوريا أحكام الإعدام الصادرة بحق معارضي الفصل العنصري ، بما في ذلك "فتيان يونبغتون الـ ١٤" ، وبأن تتقيد باتفاقية جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والبروتوكول الاضافي الأول لعام ١٩٧٧ ، اللذين يمنحان للمناضلين المعتقلين مركز أسرى الحرب ؛

(و) تدعم جهود أكثرية شعب جنوب افريقيا ، المبذولة للتوصل الى تسوية سلمية عن طريق مفاوضات حقيقية ؛

(ز) تطلب الى نظام الحكم الحالي في جنوب افريقيا أن يهيئ الجو اللازم لإجراء مفاوضات عن طريق :

'١' رفع حالة الطوارئ ؛

'٢' إطلاق سراح نيلسون مانديلا وسائر المعتقلين والمحتجزين السياسيين بلا قيد أو شرط ؛

'٣' رفع الحظر عن الافراد والمنظمات السياسية المعارضة للفصل العنصري وإلغاء القيود على الصحافة ؛

'٤' سحب القوات العسكرية من مناطق مدن السود ؛

'٥' الكف عن جميع المحاكمات السياسية وتنفيذ أحكام الإعدام السياسية ؛

(ح) تحث مجلس الامن على أن يتخذ اجراءات فورية بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، بغية تطبيق جزاءات شاملة وإلزامية بحق النظام ، ما استمر متجاهلا بمطالب المجتمع الدولي الواردة أعلاه ؛

(ط) تحث مجلس الامن على اتخاذ خطوات محددة في سبيل التنفيذ الدقيق للحظر الالزامي على توريد الاسلحة ، المفروض في قراريه ٤١٨ (١٩٧٧) و ٥٥٨ (١٩٨٤) ، وذلك لوضع حد للانتهاكات المستمرة لحظر توريد الاسلحة ، وأن تحث بشدة الدول ، التي تخالف على نحو مباشر أو غير مباشر حظر توريد الاسلحة والمستمرة في تعاونها مع جنوب افريقيا في مجالي المخابرات العسكرية والتكنولوجيا ، على أن تكف من الآن فصاعدا عن هذه الاعمال ؛

(ي) تطلب الى جميع الدول ، ريثما يتم إقرار جزاءات شاملة وإلزامية ، ما يلي :

'١' فرض حظر على توريد النفط والمنتجات النفطية وتكنولوجيا النفط ؛ وحظر الاستثمارات والقروض والتسهيلات الائتمانية ؛ ومعدات الحاسبات الالكترونية والاتصالات وغيرها من منتجات التكنولوجيا الرفيعة المستوى التي تكون لها تطبيقات عسكرية محتملة ؛

'٢' حظر استيراد الفحم والذهب وغيرهما من المعادن والمنتجات الزراعية من جنوب افريقيا ؛

'٣' حث الشركات عبر الوطنية والمصارف والمؤسسات المالية على الانسحاب الفعلي من جنوب افريقيا بالامتناع عن الاستثمار في الشركات المساهمة وقطع صلاتها غير الاسهمية ، ولا سيما الصلات التي يترتب عليها نقل التكنولوجيا الرفيعة المستوى والدراية الفنية ؛

'٤' حرمان شركات النقل الجوي والبحري التابعة لجنوب افريقيا من حقوق الهبوط والرسو في المرافئ ، وقطع صلات النقل المباشر مع جنوب افريقيا ؛

'٥' رصد تنفيذ التدابير المذكورة أعلاه رصدا دقيقا وسن قوانين ، عند الاقتضاء ، تنص على عقوبات للافراد والمؤسسات التجارية عند انتهاك هذه التدابير ؛

(ك) تحث المؤسسات المالية الحكومية والخاصة على الامتناع عن إعادة جدولة ما لجنوب افريقيا من ديون خارجية ووقف كل دعم مالي أو معاملة تفضيلية لجنوب افريقيا ما دام الفصل العنصري سائدا في هذا البلد ؛

(ل) تحث المنظمات الحكومية وغير الحكومية على اتخاذ تدابير ملائمة لكفالة فعالية المقاطعة الثقافية والرياضة وفقا لسياسات الامم المتحدة بشأن عزل نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا على صعيد الثقافة والرياضة ؛

(م) تدعو الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والافراد الى تقديم كل مساعدة ممكنة الى شعب جنوب افريقيا المناضل ، والى حركات تحريره الوطني ، والى لاجئي جنوبي افريقيا ، ولا سيما النساء والاطفال ، والى دول خط المواجهة المعرضة لتقويض استقرارها على يدي جنوب افريقيا ؛

(ن) تأذن للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وفقا لولايتها وبوصفها مركز تنسيق ، أن تعمد مع خدمات الدعم التي يقدمها مركز مناهضة الفصل العنصري '١' الى مواصلة رصد الحالة في جنوب افريقيا واجراءات المجتمع الدولي عن كثب ، وخصوصا فيما يتعلق بفرض وتطبيق الجزاءات وتأثيرها على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ؛ '٢' ومواصلة تعبئة الجهود الدولية ضد الفصل العنصري ، عن طريق أمور ، منها جمع وتحليل ونشر المعلومات والاتصال بالمنظمات غير الحكومية وبذوي الصلة من أفراد وجماعات قادرة على التأثير في الرأي العام وصنع القرار ، فضلا عن جلسات الاستماع والمؤتمرات والمشاورات والبعثات والدعاية وغير ذلك من الانشطة المناسبة ؛

(س) تطلب الى الامين العام أن يؤمّن تنسيق أنشطة منظومة الامم المتحدة بشأن مناهضة الفصل العنصري ودعم شعب جنوب افريقيا المقهور ، وأن يتخذ المبادرات المناسبة لتسهيل الجهود المؤدية الى القضاء السلمي على الفصل العنصري ؛

(ع) تناشد جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ووسائل الإعلام التعاون مع مركز مناهضة الفصل العنصري وادارة شؤون الإعلام في الامانة العامة ، كل في مجال أنشطته المناهضة للفصل العنصري ، ولا سيما لرصد التطورات المتصلة بالتدابير الدولية لمناهضة الفصل العنصري ونشر المعلومات عن الحالة في جنوب افريقيا .

الحواشي

(١) بيان صحفي بشأن الإضراب عن الطعام ، لجنة حقوق الإنسان (جوهانسبرغ) ، ٧ آذار/مارس ١٩٨٩ .

(٢) The Guardian (لندن) ، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ و The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، ٣٠ حزيران/يونيه - ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ .

(٣) يقوم نظام إدارة الأمن الوطني بتنسيق الأمن وتحسين الضواحي الافريقية من خلال سلسلة تضم ما يصل إلى ٧٠٠ لجنة وتمتد مباشرة من مجلس الوزراء إلى المجتمعات المحلية . ويشمل هذا النظام جميع نواحي الحياة في المجتمع تقريبا . ومجلس أمن الدولة هو أعلى سلطة فيه ويرأسه رئيس الجمهورية Work in Progress/Wip ٥٦ - ٦٧ (برامفونتين) ، تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ .

(٤) أصبحت الهياكل الإدارية في الضواحي الافريقية غير فعالة في معظمها في أعقاب الانتفاضة الشعبية في عام ١٩٨٤ . وقد اضطلعت بريتوريا في المناطق التي لاقت فيها سياساتها مقاومة عسكرية "بخطط تحسين" كبرى ، ولا سيما في ماميلودي (٥٠٠ مليون راند) والكساندرا (٩٥ مليون راند) وكروس رودز (٩٠ مليون راند) ونيو برايتون وبونتي هويل ، النشرة العمالية لجنوب افريقيا (برامفونتين) ، المجلد ١٣ ، العدد ٧ ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ .

(٥) المرجع نفسه ، و New Nation (جوهانسبرغ) من ٣ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ .

(٦) ينصبّ تشديد لجنة حقوق الإنسان بوجه خاص على التدابير القمعية التي تمارسها الدولة من خلال التشريعات الأمنية وأنظمة الطوارئ وغير ذلك من الصلاحيات والإجراءات الرسمية وغير الرسمية . كما تستخدم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كمعيار لقياس درجة احترام حقوق الإنسان أو انتهاكها ؛ بيان صحفي يعلن عن إنشاء لجنة لحقوق الإنسان من قبل الوشاح الاسود ، ومنبر الحريات الخمس ، والرابطة الوطنية للمحامين الديمقراطيين ، والرابطة الوطنية للاطباء وأطباء الأسنان ، ومؤتمر الاساقفة الكاثوليك في جنوب افريقيا ، ومجلس كنائس جنوب افريقيا (جوهانسبرغ) ، ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

(٧) "نظام بلا قانون" بقلم نيكولاس ميسوم في Southern African Review of Books (لندن) كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ - كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

(٨) كانت الاحكام الصادرة كما يلي : السجن لمدة ١٢ عاما لباتريك ليكوتا الملقب "بالإرهاب" وعمره ٣٩ سنة ؛ والسجن لمدة عشر سنوات لكل من : موس شيكاني وعمره ٣٩ سنة وبوبو موليفي وعمره ٣٦ سنة . وحكم على الشريك في التهمة توماس مانتاتا (وعمره ٤٨ سنة) بالسجن لمدة ست سنوات . وهناك متهم آخر واسمه بتروس ماليندي وعمره ٢٨ سنة ، أدين "بالإرهاب" فقط وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات وقضيته هي قيد الاستئناف حاليا ؛ "السجناء السياسيون في جنوب افريقيا" ، إدارة البحث والإعلام في الصندوق الدولي للدفاع والمعونة للجنوب الافريقي (لندن) شباط/فبراير ١٩٨٩ .

(٩) أشاد سفير الولايات المتحدة في جنوب افريقيا ، إدوارد بيركنز ، في كلمة ألقاها بمناسبة اليوم الدولي لحقوق الإنسان ، إلى القضية بأسلوب كاد أن يكون صريحا ، فقال يبدو أن القوانين الامنية أيضا تُستعمل سياسيا بشكل مطرد . ولا يمكن توقع أن تحوز قرارات المحاكم التي تدين زعماء المجتمع الذين يؤمنون عن حق باللاعنف بتهمة "الخيانة" أو "الإرهاب" على أي احترام" ؛ The Weekly Mail (جوهانسبرج) ١٥-٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ و ٢٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ - ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩ ؛ وقمع مناوئي الفصل العنصري ، حالة الطوارئ - من حزيران/يونيه ١٩٨٧ إلى آذار/مارس ١٩٨٩ ، بقلم دافيد ويبستر وماجي فريدمان ، "فريق العمل كايروس" (اوتريخت ، هولندا) ، حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

(١٠) عندما تقوم الدولة بالقتل ... عقوبة الإعدام ضد حقوق الإنسان ، منشورات منظمة العفو الدولية (لندن) ، ١٩٨٩ Human Rights Update ، نيسان/ابريل - حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، الصادر عن لجنة حقوق الإنسان بالتعاون مع مركز الدراسات القانونية التطبيقية في جامعة فيتفاترزراند (جوهانسبرغ) ، المجلد ٢ ، العدد ٢ ، تموز/يوليه ١٩٨٩ .

(١١) المتهمون الستة في حادث شاربفيل هم : موجاليفا ريجالند سيفاتسا ، وريدماليبو موكوينا ، واوباموسين دينيسو ، وتيريزا راماشامولا ، ودوما بوشوا كومالو ، وفرانسيس دون موخيزي .

(١٢) عندما تقوم الدولة بالقتل ... عقوبة الإعدام ضد حقوق الإنسان ، منشورات منظمة العفو الدولية (لندن) ١٩٨٩ .

(١٣) يجري حاليا شن حملة دولية للرأفة لصالح الـ ١٤ فردا . كما تُشن حملة أخرى لإنقاذ روبرت ماكبرايد المحكوم عليه بالإعدام ؛ Financial Mail (جوهانسبرغ) ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٩ ؛ The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، ٢٦ أيار/مايو - ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

(١٤) من هذه المنظمات جمعية إلغاء عقوبة الإعدام ، والوشاح الاسود ، ومنظمة المحامين من أجل حقوق الإنسان ، ومنظمة العفو الدولية ، ومختلف الجماعات الدينية ؛ داخل معمل الموت في جنوب افريقيا ، وهو مشروع أبحاث صادر عن جماعة الوشاح الاسود (جوهانسبرغ) ، شباط/فبراير ١٩٨٩ ؛ و Human Rights Update ، لجنة حقوق الإنسان بالتعاون مع مركز الدراسات القانونية التطبيقية في جامعة فيتفاترزراند (جوهانسبرغ) ، المجلد ٢ ، العدد ٢ ، تموز/يوليه ١٩٨٩ .

(١٥) من المتهمين في هذه المحاكمات إسماعيل إبراهيم ، واكسيون ماسيكو وسيمون دلادلا ، وهم أعضاء في المؤتمر الوطني الافريقي ؛ و ٦ أعضاء في مؤتمر الوحدويين الافريقيين ؛ و ٣٨ عضوا في المؤتمر الوطني الافريقي زُعم اشتراكهم في النشاط العسكري ، و ٨ من سكان ضاحية الكسندرا ؛ "السجناء السياسيون في جنوب افريقيا" ، الصندوق الدولي للدفاع والمعونة للجنوب الافريقي ، (لندن) ، شباط/فبراير ١٩٨٩ .

(١٦) "الاحتجاز دون محاكمة" ، وهي ورقة حقائق ، لجنة حقوق الإنسان (برامفونتين) ، ١٩٨٩ ؛ و Human Rights Update - تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ - آذار/مارس ١٩٨٩ الصادر عن لجنة حقوق الإنسان بالتعاون مع مركز الدراسات القانونية التطبيقية في جامعة فيتفاترزراند (جوهانسبرغ) ، المجلد ٢ ، العدد ١ ، أيار/مايو ١٩٨٩ والمجلد ٢ ، العدد ٢ ، تموز/يوليه ١٩٨٩ .

(١٧) Human Rights Update - تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ - آذار/مارس ١٩٨٩ الصادر عن لجنة حقوق الإنسان بالتعاون مع مركز الدراسات القانونية التطبيقية في جامعة فيتفاترزراند (جوهانسبرغ) ، المجلد ٢ ، العدد ١ ، أيار/مايو ١٩٨٩ واستعراض عام ١٩٨٨ ، لجنة حقوق الإنسان (جوهانسبرغ) ، ١٩٨٩ .

(١٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ٣٣ (A/43/22) الفقرات ٣٠ - ٣٣ .

(١٩) New Nation (جوهانسبرغ) ١ - ٧ أيلول/سبتمبر ، و ١٣ - ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ، و ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر - ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ؛ The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، ٢٣ - ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ؛ و City Press (جوهانسبرغ) ، ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ و ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٩ .

(٢٠) استنادا إلى منبر الحريات الخمس ، اغتيل ٥٩ شخصا من العناصر النشطة في مناهضة الفصل العنصري في جنوب افريقيا في العقد الماضي كما اغتيل ٦١ شخصا آخر في المنفى ، بما فيهم أعضاء في المؤتمر الوطني الافريقي . واختفي أو اختطف ما لا يقل عن ٣٠ شخصا آخر من الدول المجاورة . ولم يوجه الاتهام إلى أي شخص قط بشأن أي من هذه الجرائم . وتشمل قائمة ضحايا الاغتيالات ريك تيرنر ، والزعيم آمبي ماييسا ، وسونوابو ميكسالي ، وفوزيله لوبولفالا ، وفابيان وفلورنس ريبيرو ، وماشيو غونيوبه ، وفكتوريا وغريفيث مسينغيه ، وكايفوس ميوكا ، وآموس تشابالا ، ومايكل باندا ، وأبو بكر أسود وسيسيلو دلوما . وستانزا بوبابيه (أحد مستخدمي المركز المحلي للبحث والإعلام في جوهانسبرغ) هو أحد "المختفين" الذين يتزايد عددهم باطراد . معلومات مقدمة من لجنة حقوق الإنسان (جوهانسبرغ) ، ٣ أيار/مايو ١٩٨٩ ؛ The Weekly Mail ، (جوهانسبرغ) ، ٥ - ١١ أيار/مايو ١٩٨٩ ؛ و Financial Times (لندن) ٨ أيار/مايو ١٩٨٩ ؛ وقمع مناوئي الفصل العنصري - حالة الطوارئ - حزيران/يونيه ١٩٨٧ إلى آذار/مارس ١٩٨٩ ، بقلم ديفيد ويبستر وماغي فريدمان ، فريق العمل كايروس ، (اوتريخت ، هولندا) ، حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

(٢١) "نظام بلاقانون" بقلم نيكولاس هيسوم ، في Southern African Review of Books (لندن) ، كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ - كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ؛ و S.A. Barometer (جوهانسبرغ) ، المجلد ٣ ، العدد ٥ ، ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٩ ؛ و The Guardian (لندن) ، ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ؛ و The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، ٣٠ حزيران/يونيه الى ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ .

(٢٢) The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، ١٠-١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩ .

(٢٣) Death, Devastation and Destruction-Refugees in Natal ، وينـــدي ليب ، مركز تعليم الكبار في جامعة ناتال (بييترماريتزبرغ) ؛ و "مذكرة عـــن دور الشرطة في أعمال العنف التي ترتكبها جماعات الامن الاهلية في بييترماريتزبـــرغ" ، المؤتمر الصحفي الذي عقدته فروع مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا/الجبهـــة الديمقراطية المتحدة في (بييترماريتزبرغ) ، ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٩ .

(٢٤) The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، ٢١-٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ؛ و "البيان الذي أصدرته اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الافريقي بشأن الحملة من أجل السلام بين أفراد شعب ناتال" ، ادارة الإعلام والنشر التابعة للمؤتمر الوطني الافريقي (لوساكا) ، ١٠ أيار/مايو ١٩٨٩ .

(٢٥) Political Conflict in South Africa - Data Trends 1984-1988 "مشروع إرشادي عن جنوب افريقيا" ، مركز الدراسات الاجتماعية والانمائية ، جامعـــة ناتال (دوربان) ، كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ .

(٢٦) "Update of Hunger Strike" ، لجنة حقوق الانسان (جوهانسبرغ) رقـــم ٨ ، ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، ورقم ١٠ ، ٢٥ أيار/مايـــو ١٩٨٩ ؛ و Human Rights Commission Update (جوهانسبرغ) ، ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٩ .

(٢٧) "الحظر والقيود المفروضة على المنظمات" ، ورقة حقائق رقم ٣ ، لجنـة حقوق الانسان (برامفونتين) ، كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ؛ و "الحظر والقيود المفروضة على الأشخاص" - ورقة حقائق رقم ٣ ، لجنة حقوق الانسان (برامفونتين) ، آذار/مـــارس ١٩٨٩ .

(٢٨) A Free Choice? Memorandum on Repression and the Municipal Election ، تقرير خاص رقم ١ ، لجنة حقوق الانسان (برامفونتين) ، ٢٥ تشريـــن الأول/اكتوبر ١٩٨٨ .

(٢٩) Africa News المجلـــد ٣٠ ، العـــدد ١١ ، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ؛ و Financial Mail (جوهانسبرغ) ، ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ .

(٣٠) The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، ١٢-١٨ أيار/مايو ١٩٨٩ .

(٣١) "حرية الصحافة" ـ ورقة حقائق رقم ٤ ، لجنة حقوق الانسان (برامفونتين) ، حزيران/يونيه ١٩٨٩ ؛ وبرقية التلكس التي بعثت بها "لجنة حماية المحفيين" الى ادريان فولك ، وزير القانون والنظام في جنوب افريقيا (نيويورك) ، ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ .

(٣٢) "Uprooting Poverty : The South African Challenge, Report for the Second Carnegie Inquiry into Poverty and Development in South Africa" by Francis Wilson and Mamphela Ramphele (New York), 1989 .

(٣٣) Episcopal Churchpeople for a Free Southern African (نيويورك) ، ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٩ .

(٣٤) New Nation (جوهانسبرغ) ، ١٥ الى ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، و Work in Progress 56-57 ، (برامفونتين) ، تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ؛ والنشرة العمالية لجنوب افريقيا (برامفونتين) ، المجلد ١٣ ، رقم ٨ ، شباط/فبراير ١٩٨٩ .

(٣٥) Financial Mail (جوهانسبرغ) ، ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ؛ The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، ٣-٩ آذار/مارس ١٩٨٩ .

(٣٦) The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، ١٢ الى ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩ ؛ و "رسالة مرسلة الى الوزراء" (هيوتون) ، ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

(٣٧) يتألف وفد سويتو من الاسقف ليبامانغ سيديبي ، وايلين خوزوايو ، وفرانك شيكاني ، والراهبة برنارد نكوبي ، وسيريل رامفوسا ، والبرتينا سيسولو ، ورئيس الاساقفة ديزموند توتو . وقد أُنتخب الوفد لكي يمثل مواطني سويتو بعدما تم حظر نشاط "الرابطة المدنية في سويتو" ؛ و Soweto Rent Poyott - وتقرير من إعداد PLANACT بتكليف من وفد سويتو (يوفيل Yeoville) ، آذار/مارس ١٩٨٩ ؛ و New Nation (جوهانسبرغ) ، ٢٠ الى ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩ .

(٣٨) النشرة العمالية لجنوب افريقيا (برامفونتين) ، المجلد ١٣ ، رقم ٧ ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ؛ و The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، ١٥ الى ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

(٣٩) Financial Times (لندن) ، ٢٣ حزيران/يونيه و ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٩ ؛ "نشرة صحفية - بلاغ اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الافريقي" (لوساكا) ، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ؛ وإعلان لجنة منظمة الوحدة الافريقية المخصصة للجنوب الافريقي بشأن مسألة جنوب افريقيا ، (هراري) ، ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٩ .

(٤٠) نشرة صحفية صادرة عن مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا COSATU والمجلس الوطني للنقابات العمالية NACTU بشأن "أحدث التطورات الخاصة بقانون العمل الجديد" (جوهانسبرغ) ، ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٩ .

(٤١) النشرة العمالية لجنوب افريقيا (برامفونتين) ، المجلد ١٤ ، العدد ١ ، نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، و COSATU NEWS (جوهانسبرغ) ، رقم ١ ، شباط/فبراير ١٩٨٩ ؛ "بيان المجلس الوطني للنقابات العمالية بشأن موقف الأمناء العامين العشرة" (جوهانسبرغ) ، آذار/مارس ١٩٨٩ ؛ و Financial Mail (جوهانسبرغ) ، ١٠ آذار/مارس ١٩٨٩ ؛ و The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، ١٧ الى ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ؛ و "البيان الصحفي الصادر عن المجلس الوطني للنقابات العمالية بشأن مؤتمر القمة العمالي" .

(٤٢) The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، ١٠ الى ١٦ آذار/مارس ١٩٨٩ ؛ و Work in Progress 58 ، (برامفونتين) ، آذار/مارس - نيسان/ابريل ١٩٨٩ .

(٤٣) "التقرير الخاص للمدير العام عن تطبيق الإعلان المتعلق بمناهضة الفصل العنصري في جنوب افريقيا وناميبيا" الى مؤتمر العمل الدولي ، الدورة السادسة والسبعون ، مكتب العمل الدولي/منظمة العمل الدولية (جنيف) ؛ و GB.241/ CD/1/2 (جنيف) ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ .

(٤٤) The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، ٣٠ أيلول/سبتمبر - ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ .

(٤٥) Collective Bargaining at Anglo-American Mines - A Model for Reform or Repression, Media and Research Department, National Union of Mineworkers/NUM (جوهانسبرغ) ، ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ؛ ونشرة NUM NEWS ، (جوهانسبرغ) ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ؛ و Financial Mail (جوهانسبرغ) ، ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

(٤٦) S.A. Barometer (جوهانسبرغ) ، المجلد ٣ ، العدد ١ ، ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

(٤٧) Financial Mail (جوهانسبرغ) ، ٥ أيار/مايو ١٩٨٩ ؛ و S.A. Barometer (جوهانسبرغ) ، المجلد ٣ ، العدد ٨ ، ٥ أيار/مايو ١٩٨٩ .

(٤٨) في أيار/مايو ١٩٨٩ ، هددت شرطة الأمن باغتيال زعيمين طلابيين في جامعة الشمال (تورفلوب) ؛ رسالة ومعلومات مرسلة الى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري من رئيس وأمين عام كل من الاتحاد الوطني لطلاب جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني لطلاب جنوب افريقيا (جوهانسبرغ) ، ١٧ أيار/مايو ١٩٨٩ ؛ و "آخر المعلومات حول الوضع في تورفلوب ، تموز/يوليه الى ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٩" ، الاتحاد الوطني لطلاب جنوب افريقيا (جوهانسبرغ) ، ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٩ .

(٤٩) "البيض في مجتمع متغير" بلاغ مشترك صادر عن "منبر الحريات الخمس" والمؤتمر الوطني الافريقي (لوساكا) ، ٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ .

(٥٠) The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، ٢٨ نيسان/ابريل - ٤ أيار/مايو ١٩٨٩ .

(٥١) "الأطفال في خط المواجهة - أثر الفصل العنصري وزعزعة الاستقرار والحروب على الأطفال في الجنوب الافريقي وجنوب افريقيا" ، دراسة مستكملة في عام ١٩٨٩ وتتضمن فصلا جديدا عن ناميبيا ، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) (نيويورك) ، ١٩٨٩ .

(٥٢) Africa News (ديربان) ، المجلد ٣١ ، العددان ٦ و ٧ ، ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٩ .

(٥٣) "الاحصاءات المالية الدولية" International Financial Statistics ، صندوق النقد الدولي (واشنطن ، م.ك) ، حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

(٥٤) "التقرير الخاص للمدير العام عن تطبيق الإعلان المتعلق بمناهضة الفصل العنصري في جنوب افريقيا وناميبيا" الى مؤتمر العمل الدولي ، الدورة السادسة والسبعون ، ١٩٨٩ ، مكتب العمل الدولي/منظمة العمل الدولية (جنيف) .

(٥٥) Southern African Dossier ، مركز الدراسات الافريقية ، Centro de Estudos Africanos ، جامعة ادواردو موندلاني (مابوتو) ، نيسان/ابريل ١٩٨٩ .

(٥٦) Country Report, Economist Intelligence Unit (London), No.1, 1989 .

(٥٧) Independent Expert Study on the Evaluation of the Application and Impact of Sanctions ، التقرير النهائي المقدم للجنة وزراء خارجية الكومنولث المعنية بالجنوب الافريقي ، أمانة الكومنولث (لندن) ، نيسان/ابريل ١٩٨٩ .

(٥٨) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ٢٢ (A/43/22) .

(٥٩) Financial Mail (جوهانسبرغ) ، ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٩ .

(٦٠) ورقات احصائية ، الامم المتحدة - السلسلة ميم ، العدد ٣٤ والتنقيحات ١ و ٢ و ٣ .

(٦١) The Independent (لندن) ، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

(٦٢) Independent Expert Study on the Evaluation of the Application and Impact of Sanctions ، التقرير النهائي المقدم الى لجنة وزراء خارجية الكومنولث المعنية بالجنوب الافريقي ، أمانة الكومنولث (لندن) ، نيسان/ابريل ١٩٨٩ .

(٦٣) The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، ٢٨ نيسان/ابريل - ٤ أيار/مايو ١٩٨٩ .

(٦٤) Financial Times (لندن) ، ١٦ أيار/مايو ١٩٨٩ .

(٦٥) Business Day (جوهانسبرغ) ، ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٩ .

(٦٦) سحب الاستثمارات والروابط غير السهمية . مركز الامم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية (جنيف) ، (E/C.10/AC.4/1989/2) أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

(٦٧) Investor Responsibility Research Centre, Inc. (Washington D.C.) . 17 July 1989

(٦٨) انظر E/C.10/1989/8 و Corr.1 .

(٦٩) قال رئيس اللجنة الحكومية لامدادات الكهرباء ما يلي : "تملكت شركات جنوب افريقيا الحائزة على القدرة المالية والادارية كل الشركات التي سحبت استثماراتها . فاستمرت في العمل بوصفها شركات مستقلة ، ومن ثم تم الحفاظ على النشاط التجاري ، والوظائف ، والتكنولوجيا لصالح اقتصاد جنوب افريقيا . وبهذه الطريقة ، تم الى حد كبير تفادي الآثار السلبية الخطيرة المحتملة لسحب الاستثمارات" . كلمة ألقاها الدكتور ج. ب. ماري ، رئيس اللجنة الحكومية لامدادات الكهرباء لدى تزكية الاقتراح الداعي الى اعتماد التقرير السنوي والبيانات المالية (للشركة Mutual Life Assurance Society) في جنوب افريقيا في الاجتماع السنوي المعقود في ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ .

(٧٠) Assessing U.S. Corporate Disinvestment, The CASE Report for the Equal Opportunity Foundation من بحث وتأليف دي بودلندر ، الذي نشرته الوكالة المجتمعية للتحقيق الاجتماعي/كيس (كيب تاون) ، ١٩٨٩ .

(٧١) Apartheid for Export ? South African Tansnational Corporations Abroad, الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة (بروكسل) ، حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

(٧٢) Southern African Dossier ، مركز الدراسات الافريقية ، جامعة ادواردومونداد ، نيسان/ابريل ١٩٨٩ .

(٧٣) وكالة الانباء الفرنسية ، برقية من بريتوريا ، ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ .

(٧٤) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ٢٢ (A/43/22) .

(٧٥) Facts and Reports (امستردام) ، ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ؛ والنشرة الصحفية الصادرة عن الحملة العالمية المناهضة للتعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا (أوسلو) ، ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٩ .

(٧٦) نشرة صحفية صادرة عن الحملة العالمية المناهضة للتعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا (أوسلو) ، ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ؛ و The Citizen (جوهانسبرغ) ، ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

(٧٧) Jane's Defence Weakly (لندن) ، ١٨ آذار/مارس ١٩٨٩ .

(٧٨) النشرة الصحفية G/A/AP/1913 ، الامم المتحدة (نيويورك) ، ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ .

(٧٩) Financial Times (لندن) ، ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ؛ و The Star (جوهانسبرغ) ، ٣ أيار/مايو ١٩٨٩ ؛ و Resister ، وهي النشرة اليومية للجنة المعنية بمقاومة حروب جنوب افريقيا (لندن) رقم ٦٣ ، حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٨٩ .

(٨٠) The Citizen (جوهانسبرغ) ، ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩ ؛ Jane's Defence Weekly (لندن) ، ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٩ ؛ و Business Day (جوهانسبرغ) ، ٩ و ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ؛ و Financial Mail (جوهانسبرغ) ، ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

(٨١) The Washington Post ، ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

(٨٢) The Wall Street Journal (نيويورك) و The New York Times ، ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ .

(٨٣) The Wall Street Journal (نيويورك) ، ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ؛ و The Citizen (جوهانسبرغ) ، ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٩ .

(٨٤) وكالة صينهوا الصينية Xinhua (غابورون) ، ٣١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ؛ و The Star (جوهانسبرغ) ، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

(٨٥) The Wall Street Journal (نيويورك) ، ٧ آب/أغسطس ١٩٨٩ .

(٨٦) Information For Action on Southern African Issues, Washington Office on Africa, 21 March 1989 .

(٨٧) البيان الختامي للجنة وزراء خارجية الكومنولث المعنية بالجنوب الافريقي ، الاجتماع الثالث ، نشرة الكومنولث الصحفية (هراري) ، ٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ .

(٨٨) المرجع نفسه ، الاجتماع الرابع ، نشرة الكومنولث الصحفية (كانبيرا) ، ٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ .

(٨٩) Apartheid and International Finance (Penguin Books, Victoria, 1989) .

(٩٠) تقرير اللجنة المعنية بالفصل العنصري ، الاجراءات المتخذة بشأن الاعلان المتعلق بمناهضة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، مؤتمر العمل الدولي ، الدورة السادسة والسبعون ، محضر مؤقت ، (جنيف) ، ١٩٨٩ .

(٩١) صناعة المجوهرات الايطالية ، عميل الفصل العنصري الاكبر ، لجنة الذهب العالمية (لندن) ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ؛ و The Star (جوهانسبرغ) ، ١٠ آذار/مارس ١٩٨٩ .

(٩٢) بيان صحفي صادر عن المؤتمر الوطني الافريقي (لندن) ، ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ .

(٩٣) شركات السيارات الثلاث المعنية هي : B. M. W. و Volkswagen ، و Daimler-Benz ؛ "الاسبوع في ألمانيا" ، الاذاعة الملتقطة من بون ، ٣١ آذار/مارس ١٩٨٩ ؛ والنشرة العمالية لجنوب افريقيا (برامفونتين) ، المجلد ١٤ ، العدد ٢ ، حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

(٩٤) Labor Notes (دترويت) ، حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

(٩٥) The Guardian (لندن) ، ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩ .

(٩٦) The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، ١٩ - ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٩ .

(٩٧) Africa News ، (ديرهام) ، ٣٠ شباط/فبراير ١٩٨٩ .

(٩٨) انظر : A/AC.115/L.656 ، والوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ٢٢ (A/43/22) ، الفصل الرابع - جيم ، الفقرة ١٦٢ ، والمرفق الرابع - دال .

(٩٩) South (لندن) ، ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ؛ The Times (لندن) ، ١٦ أيار/مايو ١٩٨٩ ؛ The Guardian (لندن) ، ١٧ و ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩ ؛ والنشرتان الصحفيتان GA/AP/1918 و GA/AP/1928 المؤرختان في ٣١ أيار/مايو و ٤ آب/أغسطس ١٩٨٩ على التوالي .

(١٠٠) مذكرات ووثائق مركز الامم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري ، حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

(١٠١) The Star (جوهانسبرغ) ، ١٠ أيار/مايو ١٩٨٩ .

(١٠٢) Democrat and Chronicle (روشستر) ، ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ؛ و The Star (جوهانسبرغ) ، ١٠ أيار/مايو ١٩٨٩ ؛ و The New York Times ، ١٠ و ١٧ و ٢٤ تموز/ يوليه ١٩٨٩ .

(١٠٣) Sowetan (جوهانسبرغ) ، ٣٠ حزيران/يونيه و ٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ ؛ و The New York Times ، ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ .

(١٠٤) The New York Times ، ٦ شباط/فبراير و ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ .

(١٠٥) The Citizen (جوهانسبرغ) ، ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

(١٠٦) The Star (جوهانسبرغ) ، ١٠ و ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ .

(١٠٧) The Citizen (جوهانسبرغ) ، ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ؛ و The Daily Telegraph (لندن) ، ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

(١٠٨) انظر الحاشية ٨٨ .

(١٠٩) "بيان المتحدث الرسمي" ، حكومة الهند ، ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ .

(١١٠) The New York Times ، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ و ١١ أيار/مايو ١٩٨٩ ؛ و The Citizen (جوهانسبرغ) ، ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ؛ و The Star (جوهانسبرغ) ، ٢ شباط/فبراير ١٩٨٩ .

(١١١) "ورقة موقف بشأن المقاطعة الثقافية والأكاديمية" ، اعتمدتها اللجنة التنفيذية الوطنية التابعة للمؤتمر الوطني الافريقي (لوساكا) ، أيار/مايو ١٩٨٩ .

(١١٢) انظر E/1989/130 .

المرفق الأول

تكوين الهيئات الفرعية التابعة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، والفريق الحكومي الدولي لرصد وتوريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا ، ولجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية وفريق الدعم المؤلف من سيدات بارزات

١ - الهيئات الفرعية التابعة للجنة الخاصة

(أ) اللجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الامم المتحدة والتعاون مع جنوب افريقيا :

غانا (رئيسا) واندونيسيا ، وبيرو ، والسودان ، والهند ، وهنغاريا .

(ب) اللجنة الفرعية المعنية بالالتماسات والمعلومات :

الجزائر (رئيسا) وترينيداد وتوباغو ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والصومال ، ونيبال .

(ج) فرقة العمل المعنية بالنساء والاطفال في ظل الفصل العنصري :

السودان (رئيسا) ، وترينيداد وتوباغو ، والفلبين ، والهند .

(د) فرقة العمل المعنية بالسجناء السياسيين :

بيرو (رئيسا) ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والجمهورية العربية السورية ، والصومال ، وغينيا ، وماليزيا ، والهند .

(هـ) فرقة العمل المعنية بالجوانب القانونية للفصل العنصري :

نيجيريا (رئيسا) ، وبيرو ، والجمهورية العربية السورية ، وهنغاريا .

المرفق الاول (تابع)

٢ - الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا

اندونيسيا ، والجزائر ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية تنزانيا المتحدة (مقررا) ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وكوبا ، والكويت (نائبا للرئيس) . والنرويج (رئيسا) ، ونيجيريا ، ونيكاراغوا ، ونيوزيلندا .

٣ - لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية

حمد عبد العزيز الكواري (قطر)
أحمد فتحي المصري (الجمهورية العربية السورية)
راؤول غونزاليس رودريغيز (المكسيك)
حسين جودي (الجزائر)
جمز فكتور غبيهو (غانا)
ليونيل هارست (انتيغوا وبربودا)
بيزلي مايكوك (بربادوس)
ابراهام اورديا (نيجيريا)
فلاديمير بلاتونوف (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)
آلان راي (جامايكا)
تسفاي شافو (اثيوبيا)
كلاوديو تيهانكي (الفلبين)
بوريسي توبورنين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
زومانا تراوري (بوركينا فاصو)
جورج زوروكا (الجمهورية الديمقراطية الالمانية)

وفقا للاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، وخاصة الفقرة ٥ من المادة ١١ منها ، "ينتخب أعضاء اللجنة لمدة أربع سنوات . بيد أن مدة عضوية تسعة من المنتخبين في الانتخاب الاول تنقضي في نهاية سنتين . ويقوم رئيس اللجنة بعد الانتخاب الاول مباشرة بانتقاء أسماء هؤلاء الاعضاء التسعة بالقرعة" .

المرفق الاول (تابع)

٤ - فريق الدعم المؤلف من شخصيات نسائية بارزة

ليزبيت بالمه (السويد ، رئيسة)
غلينيس كينوك (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
لوسيل مير (جامايكا)
آربا سايونما (فنلندا)
ليتنسيا شاهاني (الفلبين)
يوهانا توبغير (الجمهورية الديمقراطية الالمانية)
جان - مارتان سيس (غينيا)
ماريا بيا فنغاني (ايطاليا)

المرفق الثاني

مقتطفات مختارة من بيانات أصدرتها اللجنة الخاصة

أصدرت اللجنة الخاصة عددا من البيانات خلال الفترة قيد الاستعراض . وترد أدناه قائمة بهذه البيانات ومقتطفات مختارة من بعضها .

GA/AP/1888 (٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨)

رسالة من الرئيس أرسلت الى زيفانيا موثوبنغ رئيس مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا بمناسبة عيد ميلاده الخامس والسبعين

"... بمناسبة عيد ميلادكم ، تجدد اللجنة الخاصة التزامها بتعزيز الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري ، وبصفة خاصة ، تكشيف الاجراءات الرامية الى اطلاق سراحكم فورا ودون قيد أو شرط وكذلك جميع السجناء السياسيين الآخرين في جنوب افريقيا ..."

GA/AP/1890 (٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨)

بيان من الرئيس يدعو فيه الى الاحتفال على نطاق واسع باليوم الدولي للتضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا (١١ تشرين الاول/اكتوبر)

"... ترى اللجنة الخاصة أن الاحتفال هذا العام بيوم التضامن يكتسب مغزى اضافيا نتيجة لتزايد القمع في جنوب افريقيا . ومما يبرز هذه الحقيقة أن أربعة من المعارضين القياديين للنظام لجأوا في أيلول/سبتمبر الى قنصلية الولايات المتحدة في جوهانسبرغ بعد الفرار من المستشفى ... وكما أعلنوا في مذكرة وجهوها الى سلطات جنوب افريقيا ، أنهم موجودون في القنصلية لكي يطالبوا ، ضمن أشياء أخرى ، باطلاق سراح المحتجزين ، وبرفع حالة الطوارئ والقيود المفروضة على جميع المنظمات والافراد ، وباعطاء ضمانه بأنهم لن يعاد احتجازهم وتقييدهم بموجب أنظمة حالة الطوارئ . وقبل ذلك ببضعة أيام فقط ، شن النظام غارات

المرفق الثاني (تابع)

مكثفة على مكاتب المنظمات المناهضة للفصل العنصري وعلى منازل المعارضين . ومما له دلالته الهامة أن السلطات حظرت انعقاد مؤتمر للمنظمات المناهضة للفصل العنصري كان من المقرر انعقاده في أيلول/سبتمبر ويناقش الاستراتيجيات المشتركة لمناهضة الانتخابات البلدية المقرر اجراؤها في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ . وكانت الغارات والحظر وما حصل مؤخرا من مئات عمليات الاعتقال إنما تهدف الى احباط أي معارضة للانتخابات البلدية المقرر اجراؤها في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر . وتدين اللجنة الخاصة الانتخابات البلدية المقررة لأنها تعتقد أنها بمثابة ترسيخ آخر للدستور العنصري الراهن الذي أدانه كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن وأعلنا بطلانه . وتدعو اللجنة الخاصة الحكومات الى ادانة هذه الانتخابات الزائفة ... وأن تنضم الى أغلبية السكان في جنوب افريقيا في المطالبة بحل عادل دائم للنزاع في هذا البلد . وتعتقد اللجنة الخاصة أن القضاء على الفصل العنصري هو وحده القادر على تهيئة الظروف لإقامة مجتمع موحد وغير عنصري وديمقراطي في جنوب افريقيا من خلال مفاوضات سلمية باشتراك الزعماء الحقيقيين للسكان من الاغلبية السوداء . ولذلك ، فإن اطلاق سراح نيلسون مانديلا وزيفانيا موثوبنغ وغيرهما من الزعماء ، وكذلك المئات من المعارضين الآخرين للفصل العنصري ، ... هو شرط مسبق للتوصل الى حل عادل سلمي في جنوب افريقيا ..." .

GA/AP/1894
(١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨)

بيان من الرئيس يستنكر فيه خطط جنوب افريقيا لاجراء انتخابات بلدية لعموم البلاد في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر

"... إن النظام ، وهو أبعد ما يكون عن الاستجابة لمطالب الاغلبية السوداء المتعلقة بالحقوق السياسية ، يحاول ، من خلال الانتخابات ، أن يفرض هيئة رسمية للسود ستعمل بصفة استشارية لا غير . وهكذا فإن هذا المخطط سيزيد من ترسيخ

المرفق الثاني (تابع)

الدستور الحالي ... الذي رفضته الاغلبية السوداء عام ١٩٨٤ بأغلبية ساحقة وأعلن كل من الجمعية العامة ومجلس الامن بطلانه . وترى اللجنة الخاصة أيضا أن الانتخابات المقررة مجردة من أي شرعية لانها ستجري في ظل حالة الطوارئ والقيود الصارمة المفروضة على المنظمات الشعبية وزعمائها ومناخ عام من التنكيل والتخويف والعنف الموجه ضد المعارضة المناهضة للفصل العنصري ... ولن يكون لموظفي البلديات الذين سيجري اختيارهم في هذه "الانتخابات" أي شرعية وحالهم في ذلك حال المستشارين الحاليين الذين تستمر الاغلبية السوداء في رفضهم ..."

GA/AP/1896 (٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨)

رسالة من الرئيس أرسلت إلى صحيفة The Weekly Mail المناهضة للفصل العنصري يستنكر فيها قيام نظام الحكم في جنوب افريقيا بحظر صدورها لمدة شهر واحد

"... في وجه القيود الصارمة المفروضة على الصحافة والحظر المفروض على المنظمات والافراد ممن يناهض الفصل العنصري ، يعتبر اغلاق صحيفة "ذا ويكلي ميل" محاولة أخرى لكبت الصحافة والحيلولة دون وصول أي تقارير حول السياسات غير الإنسانية لبريتوريا الى علم الناس ... ولا تزال تقارير "ذا ويكلي ميل" الحاسمة والصريحة تشكل مصدر الهام لاولئك الموجودين داخل جنوب افريقيا وخارجها وللذين يساندون أغلبية سكان جنوب افريقيا في كفاحهم للقضاء على الفصل العنصري" .

GA/AP/1897 (٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨)

بيان من الرئيس بشأن ما أشيع عن نية كيمكال بنك تمويل عطاء مجموعة "منيوركو" بجنوب افريقيا المتعلق بشراء وادارة شركة "Consolidated Gold Fields"

المرفق الثاني (تابع)

"تنظر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بعين القلق الشديد إلى ما أشيع عن نية كيمكال بنك تمويل عطاء مينوركو لشراء "كونسوليدتيد جولد فيلدز" . وكما هو معروف جيدا ، فإن مينوركو ، وهي شركة استثمارية مقرها لكسمبرغ ومملوكة أساسا لشركة الانكلو - امريكية "سوث افريكا المحدودة" و "ديبيرز كونسوليدتيد مانيز المحدودة" بجنوب افريقيا ، تسيطر عليها مؤسسات جنوب افريقيا . وعملية الشراء هذه يمكن أن تعطي بالفعل مجموعة من جنوب افريقيا السيطرة التامة على العرض العالمي للذهب ..." .

GA/AP/1898 (٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨)

بيان من الرئيس يدعو الى العمل الدولي لمنع "القتل القضائي" للسجين المحكوم عليه بالاعدام في جنوب افريقيا بول تيفو ستيلابا في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر

"... إن اصدار المحكمة العليا لبريتوريا مؤخرا الاحكام على المعارضين السياسيين للفصل العنصري واستمرار صدور أوامر تنفيذ أحكام الاعدام يبين بوضوح أن بريتوريا ... لاتزال ملتزمة بالاضطهاد الوحشي للحركيين المناهضين للفصل العنصري وبالعنف والارهاب المنظمين ضد السكان المنتمين للاغلبية السوداء ... وكان الحكم قد صدر أصلا بالاعدام في عام ١٩٨٦ على بول تيفو ستيلابا البالغ من العمر ٢٤ عاما بناء على تهم بالقتل تتعلق بوفاة مخبر للشرطة . وعلى الرغم من أنه لم يشترك بصورة شخصية في الجريمة المزعومة ، فإنه قضى بأنه مذنب على أساس "الغرض المشترك" . وينبغي التذكير بأن استعمال هذا المفهوم الوحشي للمسؤولية الجماعية قد رفضته المعايير القانونية الوطنية والدولية ..."

GA/AP/1899 (٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨)

بيان من الرئيس يرحب فيه باطلاق سراح زيفانيا موشوبنغ رئيس مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا

المرفق الثاني (تابع)

"... تأمل اللجنة الخاصة في أن تكون هذه البادرة الانسانية من جانب نظام بريتوريا بادرة سياسية أيضا وأن يعقبها افراج حقيقي عن نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين . وترى اللجنة الخاصة أنه ينبغي ، في هذه الظروف ، أن تضاعف الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية جهودها وأن تطلب اطلاق بريتوريا لسراح جميع المسجونين السياسيين الآخرين في جنوب افريقيا . ويتعين أن يشكل اطلاق سراحهم الخطوة الضرورية الأولى في عملية المفاوضات المؤدية للحل السلمي للنزاع في البلد" .

GA/AP/1900 (٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨)

بيان من الرئيس بشأن وفاة جونستون ماكاتيني المسؤول بالمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا

"تشعر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالصدمة والحزن العميق للوفاة المفاجئة لـ "جونستون" مافانافوشي ماكاتيني ، عضو اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومدير ادارة الشؤون الدولية . وقد نفته سلطات جنوب افريقيا منذ عام ١٩٦٠ ، وهي السنة التي تم فيها حظر نشاط المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، وكرس السيد ماكاتيني حياته بدون كلل أو احجام كمقاتل من أجل الحرية في الكفاح ضد الفصل العنصري . وقد أقامت اللجنة الخاصة ، وأنا شخصيا ، علاقة وثيقة وأخوية مع "جونستون" منذ السبعينات عندما أصبح رئيس بعثة مراقبي المؤتمر الوطني الافريقي لدى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وبصفته الأكثر حداثة كمدير لادارة الشؤون الخارجية بالمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا . وباسم اللجنة الخاصة ومركز مناهضة الفصل العنصري ، أود مخلصا أن أبعث الى شعب جنوب افريقيا ، والى المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، وإلى أسرة السيد ماكاتيني ، بأعمق مشاعر التعاطف والمواساة" .

المرفق الثاني (تابع)

GA/AP/1901 (٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨)

بيان لنائب الرئيس يدعو فيه إلى بذل جهود دولية لتأمين إطلاق سراح زعماء الجبهة الديمقراطية المتحدة المحكوم عليهم بالسجن

"تنظر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، بعين القلق البالغ ، إلى إدانة ثلاثة من زعماء الجبهة الديمقراطية المتحدة بتهمة "الخيانة العظمى" ، وثمانية آخرين من المعارضين للفصل العنصري بتهمة الارهاب . وتشكل الاحكام الصادرة بحق باتريك ليكوتا (١٢ سنة) وبوبو موليف (١٠ سنوات) وموزيس تشايكين (٦ سنوات) ، مثالا صارخا على استخدام القضاء كأداة قمع لأية معارضة سياسية لقانون الفصل العنصري ... لذلك تطلب اللجنة الخاصة من الحكومات ومن المنظمات الحكومية الدولية وغيرها من المنظمات ، فضلا عن الافراد ، القيام بممارسة نفوذهم وإقناع بريتوريا بإطلاق سراح الاحد عشر شخصا المذكورين . وتحث ... أصحاب المهن القانونية في جميع أنحاء العالم على شجب تصرفات القضاة في جنوب افريقيا ، الذين أصبحوا فيما يبدو أداة في يد الحكم القائم على الفصل العنصري كما يتضح من قرار القاضي كين فان ديجكهورست ، قاضي المحكمة العليا . وتحثهم أيضا على اتخاذ خطوات لعزل أولئك القضاة من أي محفل دولي ولزيادة الدعم المباشر للسجناء السياسيين في جنوب افريقيا" .

GA/AP/1905 (٩ شباط/فبراير ١٩٨٩)

بيان لنائب الرئيس يعرب عن التضامن مع المحتجزين السياسيين الذين أعلنوا الاضراب عن الطعام في جنوب افريقيا .

"علمت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أن عددا من المحتجزين في عدة سجون في جنوب افريقيا قد أضربوا عن الطعام احتجاجا على احتجازهم بلا مبرر ، ولمدة طويلة ، ودون محاكمة . ومن الامور التي تثير المزيد من القلق بالنسبة للجنة الخاصة حالة المحتجزين لفترة طويلة الاجل ،

المرفق الثاني (تابع)

والكثير منهم موجود في السجن منذ حوالي ثلاثة أعوام ... وأن حالة احتجاز المعارضين السياسيين لفترة طويلة ، والاحكام القاسية التي صدرت في محاكمة ديلماس ، والقيود المستمرة المستخدمة ضد الصحافة ، هي كلها دليل على أن النظام غير راغب في الموافقة على وجود المعارضة الشرعية بل والسلمية التي تعتبر طبيعية في أي مجتمع يتمسك بحكم القانون . وعلى العكس من ذلك ، من الواضح أن نظام الحكم على استعداد لاستخدام السلطة القضائية لإسكات أية معارضة لحكمه ..." .

GA/AP/1913 (١١ نيسان/ابريل ١٩٨٩) بيان للرئيس يعرب عن القلق إزاء المحادثات الرامية إلى إقامة تعاون عسكري أوثق بين جنوب افريقيا وشيلي

"يساور اللجنة الخاصة المناهضة للفصل العنصري قلق بالغ إزاء الانباء المتعلقة بالزيارة الاخيرة لشيلي التي قام بها الفريق ماغنوس مالان ، وزير الدفاع في جنوب افريقيا لمدة اسبوعين ، بغية إجراء مناقشة تتناول إقامة تعاون عسكري أوثق بين البلدين . وقد تفقد الفريق مالان ، خلال زيارته هذه ، مرافق اختبار المدفع G. 5 عيار ١٥٥ ملليمترا ، الذي تقوم بتجميعه شركة كاردوين الشيلية للصناعات بتكنولوجيا زودتها في شركة آرمسكور التي تملكها الدولة في جنوب افريقيا (شركة لصنع السلاح) . وتشير التقارير إلى أنه ، في حين يمكن تجميع المدفع G. 5 في شيلي ، لا يمكن تصنيع ذخيرته هناك ، وسيتم توريدها من جنوب افريقيا . وفي الماضي ، اشتركت مؤسسة كاردوين للصناعات في علاقات تجارية مع آرمسكور واشترت مكونات للاسلحة من شركات خاصة في جنوب افريقيا .. وأعربت اللجنة الخاصة عن قلقها البالغ ، إزاء هذه التطورات ، إلى حكومة شيلي في رسالة مؤرخة في ٨ آذار/مارس ١٩٨٩ ، لم يرد بشأنها أي رد موضوعي . وتطلب اللجنة الخاصة مرة أخرى إلى حكومة شيلي أن تحترم إرادة

المرفق الثاني (تابع)

المجتمع الدولي وأن توقف تعاونها العسكري وأي تعاون آخر مع جنوب افريقيا العنصرية" .

GA/AP/1914 (١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٩) بيان للرئيس يعرب فيه عن قلقه إزاء تنفيذ أحكام الاعدام المقرر في جنوب افريقيا ويطالب باتخاذ إجراء دولي لانقاذ الأرواح

"تنظر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بقلق بالغ إلى تنفيذ حكم الاعدام المقرر في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٩ على اثنين من السجناء السياسيين ، وهما ندوميسو سايلو سايفينوكا ، وماكزوانا مينزه . وقد حكم على هذين الشخصين ، وعلى اثنين آخرين اتهما معهما وهما سايميلو لينوكس وونسي ، ومزيوكسولو ماكيليني في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ على أساس "الهدف المشترك" . وقد خفف حكم الاعدام الصادر بحق كل من وونسي وماكيليني ، في وقت لاحق ، إلى ٢٥ سنة سجن . وقد ادين الأربعة ، وجميعهم أعضاء في مؤتمر شباب أدو ، المنظمة المناهضة للفصل العنصري ، على أساس "الهدف المشترك" لما زعم عن اشتراكهم في حادث أسفر عن وفاة مزارع وزوجته في أوج الاجتماع السياسي في جنوب افريقيا في عام ١٩٨٥ ..." .

GA/AP/1915 (٥ أيار/مايو ١٩٨٩) بيان للرئيس يدين اغتيال السيد ديفيد ويبستر ، وهو من العناصر النشطة في مناهضة الفصل العنصري

"اغتيل الدكتور ديفيد وبستر ، وهو زعيم ديمقراطي أبيض من جنوب افريقيا ، في جوهانسبرغ في ١ أيار/مايو . وأكد تقرير الشرطة عن تشريح الجثة أن النار أطلقت عليه من بندقية صيد ذات تجويف داخلي طولي من مسافة قريبة جدا فأصابته في صدره ، الأمر الذي يدل على أن ذلك هو عمل فرقة قتل محترفة . واغتيال الدكتور وبستر هو أحدث عمل من نوعه في سلسلة طويلة من حوادث اغتيال العناصر النشطة في مناهضة الفصل

المرفق الثاني (تابع)

العنصري التي لم ينته التحقيق إلى اكتشاف الجناة فيها . ويأتي حادث الاغتيال هذا في أعقاب أعمال من المضايقات والتهديدات والوحشية المرتكبة ضد المنظمات والعناصر النشطة المناهضة للفصل العنصري ، بما في ذلك الاغتيالات وحوادث إلقاء القنابل . ويدل مقتل الدكتور وبستر على اتجاه متنام يُنذر بالسوء والشؤم حيث تضطلع فرق الموت المنظمة - التي ينشئها محترفون مدربون تدريبا عاليا - بتنفيذ أعمال العنف ضد المعارضين للنظام تحت غطاء الحماية الذي توفره حالة الطوارئ . ويدين المجتمع الدولي هذا الفعل الخسيس الغادر ، ويطالب نظام الحكم القائم على الفصل العنصري بإجراء تحقيق دقيق في الظروف التي أحاطت باغتيال الدكتور وبستر . ... ولم يعد بوسع هذا النظام أن يدّعي بعد اليوم جهله بوجود أشكال القمع هذه العاملة خارج نطاق القانون ، والتي لا تهدف إلا إلى القضاء على معارضي النظام ..." .

GA/AP/1917 (٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩) بيان لرئيس اللجنة بالنيابة بشأن عقوبة الإعدام المقرر تنفيذها في ثلاثة من السجناء السياسيين

"يساور اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري قلق بالغ إزاء عقوبة الإعدام المقرر تنفيذها يومي ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٩ في ثلاثة من السجناء السياسيين هم سيبوسيسو وماسوكو واوبا إمبو نان وابراهام إمفوميزولو . واللجنة الخاصة ... تدين الاستخدام المستمر والواسع النطاق لعقوبة الإعدام ... وتدعو اللجنة الخاصة المجتمع الدولي إلى الاحتجاج بشدة على استخدام عقوبة الإعدام واستغلال القضاء في جنوب افريقيا لمجابهة المعارضة السياسية المشروعة" .

GA/AP/1918 (٣١ أيار/مايو ١٩٨٩) بيان لرئيس اللجنة بشأن قرار اتحادات كرة الرغبي في بلدان عديدة بالسماح للاعبين بالاشتراك في مناسبات رياضية في جنوب افريقيا

المرفق الثاني (تابع)

"علمت لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مع الفزع أن اتحادات كرة الرغبي في استراليا وفرنسا وانكلترا واسكوتلندا وويلز قد سمحت لأفراد من لاعبيها بقبول الدعوة التي وجهتها جنوب افريقيا للاشتراك في الاحتفال بمرور مائة عام على قيام لعبة الرغبي ، التي كان ينظر إليها دائما باعتبارها رمزا للفصل العنصري . إن هذا الاحتفال بمرور مائة عام على لعبة الرغبي العنصرية ، المقرر إقامته في آب/أغسطس هذا العام ، يعد تحديا للمقاطعة الدولية للألعاب الرياضية القائمة على الفصل العنصري ودعما لمحاولات نظام جنوب افريقيا الحاكم كسر عزلته الدولية ... وترى اللجنة الخاصة أنه يجب على السلطات المعنية اتخاذ خطوات فعالة لاقناع هؤلاء الرياضيين الذين أعلنوا عن اعتزامهم الاشتراك في هذه الجولة ، بعدم الذهاب إلى جنوب افريقيا ..." .

GA/AP/1919 (٨ حزيران/يونيه ١٩٨٩)

بيان لرئيس اللجنة بالنيابة عن احتفال اللجنة الخاصة باليوم الدولي للتضامن مع شعب جنوب افريقيا المناضل (يوم سويتو - ١٦ حزيران/يونيه)

"... يمثل هذا الاحتفال الذكرى السنوية الثالثة عشرة للمذبحة المشينة والوحشية التي وقعت في سويتو بجنوب افريقيا ، عندما قتل نظام الحكم العنصري وأصاب بجراح مئات من الطلبة الافريقيين الذين تظاهروا سلميا في ١٦ حزيران/يونيه عام ١٩٧٦ احتجاجا على فرض اللغة الافريكانية عنوة وما يسمى بتعليم البانتو . وستظل هذه الحادثة تذكرة بالعواقب المأساوية للفصل العنصري ... والذي وصفته الجمعية العامة بأنه جريمة بحق الإنسانية . وتسلم اللجنة الخاصة ... بضرورة أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لدعم الكفاح في سبيل الحرية ... ويجب حمل نظام الحكم العنصري على أن يدرك أن تهيئة الظروف المواتية لإجراء مفاوضات سلمية مع القادة الحقيقيين لشعب جنوب افريقيا المقهور ،

المرفق الثاني (تابع)

هو السبيل الوحيد لقيام عملية من شأنها أن تشكل مستقبلا يسوده الوئام لهذا البلد ..." .

GA/AP/1920 (١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٩)

بيان لرئيس اللجنة بالنيابة يدين قرار جنوب افريقيا تمديد حالة الطوارئ في البلد

"... إن هذا الإجراء القاسي والبائس يبين بوضوح إصرار نظام الحكم القائم على الفصل العنصري على مواصلة سياساته الداخلية القمعية التي من شأنها أن تزيد فحسب من تفاقم النزاع في جنوب افريقيا . ويتزامن تمديد حالة الطوارئ مع حملة الهجمات التي تُشن على مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا والمنظمات الديمقراطية و ... الأفراد المعارضين للفصل العنصري ..." .

GA/AP/1921 (٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩)

بيان لرئيس اللجنة يدعو فيه المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط من أجل تأجيل تنفيذ الحكم الصادر ضد ٢٦ شخصا من مدينة ابنغتون "Upington 26"

"يساور اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري قلق بالغ إزاء الأحكام القاسية التي فرضتها إحدى محاكم الفصل العنصري في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٩ على مواطنين سود في جنوب افريقيا لا لسبب إلا لأنهم قد اشتركوا في "قصد مشترك" بارتكاب جريمة قتل أحد ضباط شرطة البلدية في بابليلو ، بالقرب من ابنغتون ، بمقاطعة كيب الشمالية ، وهي القضية المعروفة باسم "أبنغتون ٢٦" ، حيث حُكم على ١٤ منهم بالإعدام ... وتلقى ستة آخرين من المدعى عليهم أحكاما بالسجن لمدد طويلة ؛ في حين حكم على الستة الآخرين بأحكام بالسجن لمدد طويلة مع إيقاف التنفيذ مقترنة بالالتزام بأداء الخدمة المجتمعية ... واللجنة الخاصة تناشد الحكومات والمحامين والنقابات والحركات المناهضة للفصل

المرفق الثاني (تابع)

العنصري والرجال والنساء من ذوي الضمائر ، أن تدين بكل شدة هذه الأحكام الفظّة ، وألا تألوا جهدا في ممارسة الضغط على سلطات الفصل العنصري لإيقاف تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد هؤلاء المواطنين الأبرياء في جنوب افريقيا" .

GA/AP/1927 (٩ آب/أغسطس ١٩٨٩) بيان لرئيس اللجنة يدعو إلى الاحتفال في جميع أنحاء العالم باليوم الدولي للتضامن مع كفاح المرأة في جنوب افريقيا وناميبيا

"... يصادف اليوم الدولي للتضامن الذكرى السنوية الثالثة والثلاثين للمظاهرة التاريخية والبطولية التي قامت بها المرأة في جنوب افريقيا عام ١٩٥٦ احتجاجا على توسيع نطاق "قوانين تصاريح المرور" التي وضعها نظام الحكم العنصري لكي تشمل المرأة . والقصد من الاحتفال بهذا اليوم على نطاق العالم - عملا بقرار الجمعية العامة ١٧٣/٣٦ كاف ، المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ - هو استرعاء الانتباه مرة أخرى إلى الطابع الوحشي غير العادل لنظام الفصل العنصري وحيث انه يمس المرأة في جنوب افريقيا وناميبيا ، ولتشجيع زيادة الدعم المادي والأدبي للكفاح الذي تخوضه ..." .

GA/AP/1928 (٤ آب/أغسطس ١٩٨٩) بيان لرئيس اللجنة بالنيابة يعرب عن القلق إزاء الجولة المعتزم أن يقوم بها لاعبو الكريكيت في المملكة المتحدة لجنوب افريقيا في مطلع عام ١٩٩٠ وفي عام ١٩٩١

"... تعد هذه الجولة إهانة للجهود الدولية الرامية إلى عزل نظام الحكم القائم على الفصل العنصري عزلا تاما في مجال الألعاب الرياضية فضلا عن غيره من المجالات ... وستجري هذه الجولة في وقت وصلت فيه جهودنا داخل الأمم المتحدة ، للبدء في تنفيذ الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية ، إلى نهاية ناجحة ... وذلك عن طريق

المرفق الثاني (تابع)

القيام مؤخرا بانتخاب أعضاء لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية والتصديق على الاتفاقية و/أو الانضمام إليها من قبل ٤١ دولة والتوقيع عليها بالنيابة عن عدد من الدول . ... إن الجولة المقترحة للاعبي الكريكيت وكذلك جولة لاعبي كرة الرغبي المتوقع أن تبدأ قريبا ، تتعارضان مع الاتفاقية ومع مبادئ اللجنة الدولية الاوليمبية . ويؤسفنا أن نعلن أن اللاعبين لم يلقوا بالا للنداء الذي وجهته حكومة المملكة المتحدة . ويحدونا أمل صادق في أن تتخذ حكومة المملكة المتحدة تدابير لها مغزاها لإثناء مواطنيها عن الاشتراك في الانشطة الرياضية التي تقام في جنوب افريقيا ..." .

GA/AP/1930 (١١ آب/أغسطس ١٩٨٩) بيان لرئيس اللجنة يدعو الى بذل جهود دولية لإنقاذ حياة كل من روبرت ماكبرايد وسجناء سياسيين آخرين في جنوب افريقيا

"يساور اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري القلق لأن السجين السياسي روبرت جون ماكبرايد ما زال ، ينتظر تنفيذ حكم الإعدام به إلى جانب ٧٠ آخرين من السجناء السياسيين . ويبين استمرار سجن هؤلاء الاشخاص أن قمع خصوم الفصل العنصري يشكل أحد المقومات الدائمة التي يرتكز إليها نظام الحكم في بريتوريا ، ولا يزال يمثل عقبة في سبيل أية عملية ترمي إلى حل النزاع في جنوب افريقيا . وتدعو اللجنة الخاصة المجتمع الدولي أن يعزز جهوده لإنقاذ حياة ماكبرايد و ٧٠ من السجناء السياسيين الآخرين الذين ينتظرون حاليا تنفيذ حكم الإعدام بهم . وتدعو اللجنة بصفة خاصة الهيئات القانونية الدولية إلى عزل السلطة القضائية القائمة على الفصل العنصري" .

GA/AP/1931 (٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٩) بيان لرئيس اللجنة يعرب فيه عن القلق البالغ إزاء تزايد الهجمات العنيفة ضد خصوم نظام الحكم في بريتوريا

المرفق الثاني (تابع)

"... إن العنف الذي ارتكب ضد شاعر الشعب امزواكي امبولي واسرته ، واعتقال زعيم الجبهة الديمقراطية المتحدة ، محمد دالي ، هما بعض المظاهر الاخيرة للتخويف الذي مارسته بريتوريا في إطار القانون وخارج إطاره ... وترى اللجنة الخاصة أن هذه الهجمات ليست بمعزل عن الحوادث التي قام بها مغيرون مجهولون . فهي تشكل بالاحرى نموذجا للتخويف تعززه الاحكام المتعلقة بحالة الطوارئ . وتعتقد اللجنة الخاصة أيضا أن هذا العنف يرمي مرة أخرى في النهاية إلى قمع حركة التحدي المتزايدة لسياسات الفصل العنصري التي تتبعها بريتوريا ..."

المرفق الثالث

قائمة بالوثائق التي أصدرتها اللجنة الخاصة

A/AC.115/L.657 الرسائل الواردة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع كفاح المرأة في جنوب افريقيا وناميبيا

A/AC.115/L.658 الرسائل الواردة بمناسبة يوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا

A/AC.115/L.659 تقرير الحلقة الدراسية المعنية بالاحتياجات الخاصة للاجئين من النساء والأطفال في جنوب افريقيا وناميبيا ، والمعقودة في هراري في الفترة من ١٦ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩

A/AC.115/L.660 الرسائل الواردة بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري

الجزء الثاني

تقرير عن التطورات الاخيرة المتصلة بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا

أولا - مقدمة

١ - بناء على طلب الجمعية العامة ، تقوم اللجنة الخاصة بشكل منهجي برصد التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، بما في ذلك في المجالين النووي والعسكري اللذين يتسمان بخطورة كبيرة . ورغم ما أعلنته حكومة اسرائيل في عام ١٩٨٧ من أنها سوف تقلص علاقاتها بجنوب افريقيا ، فإن التقارير المتعلقة بتعاونهما ، ولا سيما في المجال العسكري ، تشير إلى أن هذا التعاون ما زال مستمرا .

٢ - وقد طلبت الجمعية العامة إلى اسرائيل ، في قرارها ٥٠/٤٣ هاء المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، "التقيد بالقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الامن ، بأن توقف فورا جميع أشكال التعاون العسكري والنووي والاقتصادي والتعاون في مجال الاستخبارات وغير ذلك من أشكال التعاون ، ولا سيما عقودها الطويلة الاجل المتعلقة بإرسال الإمدادات العسكرية مع جنوب افريقيا" .

ثانيا - التعاون العسكري

٣ - من الصعب الكشف عن التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا في المجالين العسكري والنووي بسبب الرقابة الصارمة والمفروضة على المعلومات المتعلقة بهذين المجالين في كلا البلدين . ومع ذلك ، فقد كشفت بعض الانباء الواردة في وسائط الإعلام ، وبعض تقارير الاستخبارات عن وجود تعاون من هذا القبيل . وبينما كانت اسرائيل هي المورد الرئيسي للاسلحة والذخائر إلى جنوب افريقيا في السبعينات ، تحولت العلاقة خلال العقد الحالي إلى علاقة مشاركة وانتاج مشترك للاسلحة . وما فتئت اسرائيل تزود جنوب افريقيا بالتكنولوجيا العسكرية التي تحتاجها صناعة السلاح المتنامية فيها . وقد أبرز دور اسرائيل في مساعدة جنوب افريقيا على زيادة القدرة العسكرية لقواتها الدفاعية في الادلة التي قدمتها الحملة العالمية لمناهضة التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا إلى لجنة وزراء خارجية الكومنولث المعنية بالجنوب الافريقي في اجتماعها الذي عقد في هراري في شباط/فبراير ١٩٨٩ . ووجهت الحملة الانتباه بصورة خاصة إلى استمرار برنامج تطوير وتحديث طائرة الميراج المقاتلة وتحويلها إلى طراز "شيتاه" بمساعدة اسرائيل . والطائرة شيتاه كما سيذكر لاحقا ، تكاد تكون مطابقة للطائرة الاسرائيلية كفير[(١)] .

٤ - وأكثر ما يثير القلق في التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا في المجال العسكري هو ما أوردته التقارير مؤخرا من استحداث قذائف تسيارية متوسطة المدى وإعدادها للاختبار . ويتوقع أن يكون مدى القذيفة ٤٤٠ ١ كيلومترا وانها ستكون قادرة على حمل معدات نووية . ويبدو أن هذه القذيفة هي طراز معدل من القذيفة الاسرائيلية "جريكو-٢" . وقد وردت انباء تفيد أن الصور الملتقطة باستخدام التوابع الاصطناعية أظهرت ميدان الاطلاق في مقاطعة بالقرب من دي هوب ، حيث تجري استعدادات الاطلاق ، وهو مطابق لموقع الاطلاق الاسرائيلي بصحراء النقب . ومن الجدير بالذكر أن القذيفة التسيارية المتوسطة المدى تحمل عادة رأسا ذريا . وقد اعترفت جنوب افريقيا بأن لديها القدرة على انتاج أسلحة نووية . وتشير مصادر استخبارات الولايات المتحدة الامريكية إلى أن جنوب افريقيا قد تختبر قريبا قذيفة اسرائيلية أكثر تطورا هي الشافيت (المذنب) ، يبلغ مداها ٠٠٠ ٣ ميل . كما ذكر أنه نظرا لأن العوامل الجغرافية تحد من مرافق اختبار القذائف الاسرائيلية فإن جنوب افريقيا توفر منطقة أفضل للتجارب[٣] . ويجري انشاء مشروع القذائف المشترك بين اسرائيل وجنوب افريقيا منذ تاريخ يرجع إلى عام ١٩٨٧ على الاقل وذلك رغم الوعد الذي قطعته اسرائيل على نفسها في آذار/مارس ١٩٨٧ بعدم الدخول في أي عقود دفاعية جديدة مع جنوب افريقيا . وقد ذكرت وسائط الإعلام في جنوب افريقيا أن الطراز المعدل للقذيفة "جريكو-٢ ، قادر على حمل رأس نووي" . كما أضافت هذه الوسائط أنه وفقا لما ذكرته وكالة الاستخبارات المركزية وعملاء الاستخبارات الدفاعية التابعين للولايات المتحدة تتسم هذه التجارب بطابع بالغ الخطورة وأنه ينظر بقلق إلى برنامج القذائف المشترك بين اسرائيل وجنوب افريقيا الذي يعتقد أنه بدأ في عام ١٩٨٧[٣] . وليست هذه هي المرة الاولى التي تنشر فيها وسائط الإعلام على نطاق واسع أنباء تتعلق بالتعاون العسكري النووي بين البلدين استنادا إلى معلومات مستقاة من دوائر الاستخبارات . وتجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ تقارير تتعلق بإعداد موقع لاجراء تجربة نووية باكتشاف انفجار نووي محتمل في منطقة جنوب الاطلسي .

٥ - ويبدو أيضا أن اسرائيل متورطة في قضية القذيفة "بلوبايب" ، التي أدت إلى القاء القبض على خمسة عملاء لجنوب افريقيا في باريس . وقد أوردت الصحف أن اسرائيل سلمت أسلحة إلى جماعة متطرفة من الوحدويين في ايرلندا الشمالية مقابل تكنولوجيا متعلقة بالقذائف مسروقة من مصنع SHORT BROTHERS في بلفاست . وذكرت صحيفة "الصنداي

تلغراف" اللندنية ، في عددها الصادر في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٩ ، استنادا إلى مصادر حكومية بريطانية أن اسرائيل ، التي توجد بين صناعة الاسلحة بها التي تتبع الدولة ، وبين شركة أرمسكور في جنوب افريقيا علاقات وثيقة تتوق إلى الحصول على تفاصيل عن القذائف الجديدة "ستارتريك" ذات السرعة العالية ، التي أنتجتها المملكة المتحدة والتي تستند إلى تكنولوجيا بدأت تجربتها في تصميم الـ "بلوبايب" . وكان الهدف النهائي لصفقة "بلوبايب" التي شملت جنوب افريقيا واسرائيل هو الاستحداث المشترك لمجموعة من القذائف العالية السرعة لكي تستخدمها القوات البرية والجوية في كلا البلدين . كما ذكر أن رئيسة وزراء المملكة المتحدة تزمع إثارة هذه المسألة عند اجتماعها مع نظيرها الاسرائيلي في أيار/مايو ١٩٨٩(٤) .

٦ - وفي أثناء المشاورات بشأن تنفيذ حظر توريد الأسلحة إلى جنوب افريقيا من جانب جمهورية ألمانيا الاتحادية التي عقدتها في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٩ الحملة الدولية لمناهضة التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا بالتعاون مع اللجنة الخاصة ، كشف النقاب عن أن شركتين من جمهورية ألمانيا الاتحادية قد سلمتا إلى جنوب افريقيا ، عن طريق اسرائيل رسومات تصميم الغواصة يو - ٣٠٩ .

٧ - وكان دور شركة تاديران الاسرائيلية في تزويد جنوب افريقيا بالمعدات والتكنولوجيا العسكرية مثار قلق اللجنة الخاصة لعدة سنوات . وذكر أن حكومة الولايات المتحدة تقوم بالتحقيق في مشاركة تاديران في بيع معدات وتكنولوجيا عسكرية إلى جنوب افريقيا(٥) .

٨ - واكتشفت أيضا مساهمة اسرائيل في تطوير تكنولوجيا سلاح البحرية في جنوب افريقيا . ومنشأ الجزء الأكبر من هذه التكنولوجيا هو اسرائيل ، باستثناء المساعدة التي تقدمها بليسي بالمملكة المتحدة في تطوير كاشفة ألغام(٦) .

٩ - أما المساعدة التي تقدمها اسرائيل إلى جنوب افريقيا في تطوير سلاحها الجوي فتتركز في ثلاثة مجالات . يركز المجال الأول على البحوث المتعلقة بتطوير طائرة مقاتلة بمحركين متعددة الأدوار . وأما الطائرة المسماة CAVA فستحل محل طائرات جنوب افريقيا القديمة مثل طائرات كانبيرا وبوكانيرز . وذكر أن بضع مئات من المصممين والفنيين الاسرائيليين الذين وظفتهم شركة أرمسكور بعد الغاء مشروع طائرة لافي سيساعدون في مشروع CAVA . ووفقا لما ورد في صحيفة "الصنداي تايمز" (جوهنسابرغ) في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٩ ، "كان مشروع المقاتلة لافي (الاسرائيلية) الملغي في بدايته

مشروعا مشتركا بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، ولكن جنوب افريقيا انسحبت من المشروع في مراحله الاولى لتمكين اسرائيل من الحصول على المعونة من الولايات المتحدة" . واقتبست الصحيفة من تصريح أدلى به مايك غينز ، محرر شؤون الدفاع في المجلة الاسبوعية البريطانية "فلايت انترناشيونال" قوله "إن من المؤكد أن جنوب افريقيا تملك الخبرة الفنية للمشروع ولكن المحركات الدافعة لا تزال تعتبر مشكلة" . وذكر التقرير أيضا أن جنوب افريقيا "تقيم علاقات جيدة مع اسرائيل وتايوان وشيلي" . ووفقا لقول السيد غينز ، لا يوجد في ترسانات دول خط المواجهة ما يضاهي CAVA . ويتعلق المجال الثاني بالتعاون بين البلدين بهدف تطوير طائرة شيتا . وقد اكتسبت جنوب افريقيا خبرة من مشروع تحويل طائرة ميراج ـ ثلاثة القديمة إلى طائرة شيتا الذي تم أيضا بمساعدة اسرائيلية . وقامت الحملة الدولية لمناهضة التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا أيضا بإبلاغ لجنة وزراء خارجية دول الكمنولث المعنية بالجنوب الافريقي بأن طائرات شيتا الجديدة ذات المقعد الواحد قد وضعت قرب حدود زمبابوي في قاعدة لويس تربيتشارد الجوية ، وأن هذه الطائرات قد زودت بمحركات سنيكما اتار المحسنة وهي فرنسية التصميم وذات كفاءة من حيث استخدام الوقود ، وأنه يقوم بذلك العمل فنيون اسرائيليون في جنوب افريقيا . وأبلغ الوزراء أيضا بأن اسرائيل ساعدت جنوب افريقيا بتزويدها بطائرة بوينغ ٧٠٧ المحولة للتزويد بالوقود في أثناء الطيران ، مما ساعد في زيادة مدى طائرات جنوب افريقيا بحيث تصل إلى جمهورية تنزانيا المتحدة ، وأن هذه الطائرات مجهزة أيضا للاستطلاع الالكتروني . والمجال الثالث للتعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا يضم شيلي . وقد تم التوصل إلى صفقة تقوم شيلي بموجبها ببيع اسرائيل ١٦ طائرة إف ـ ٥ قديمة . وقدرت تكاليف هذه الصفقة بمبلغ ٦٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة بالاضافة إلى الـ ١٦ طائرة إف ـ ٥ المذكورة وذلك مقابل ١٢ قاذفة من نوع كفير سوف تشتريها شيلي . ومن المتوقع أن تستبدل اسرائيل المحركات القديمة في الـ ١٦ طائرة من طراز ف ـ ٥ بمحركات جديدة ويتوقع تسليم هذه الطائرات إلى جنوب افريقيا(٧) .

١٠ - وأُبلغ وزراء الكومنولث كذلك بأن جنوب افريقيا وظفت عددا كبيرا من الاسرائيليين وغيرهم من الأجانب للعمل في صناعة الأسلحة الداخلية لديها وأن بريتوريا قد شرعت بعملية ضخمة لتعزيز تسلمها في أعقاب انسحاب قواتها من أنغولا(٨) .

١١ - وذكر أن توني مارلو ، عضو البرلمان البريطاني ، الذي كان في زيارة للضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ قد قال إنه أُبلغ بأن جنرالات من جيش جنوب افريقيا يرتدون ملابس مدنية كانوا يقدمون المشورة للاسرائيليين بشأن كيفية

كبح الانتفاضة الفلسطينية . وصرح متحدث باسم قوات دفاع جنوب افريقيا بأن سياسة هذه القوات تقضي بعدم التعليق على تحرك أفرادها سواء في داخل جنوب افريقيا أو في خارجها . إلا أن مسؤولين عسكريين اسرائيليين نفوا ذلك التقرير (٩) .

ثالثا - أشكال التعاون الاخرى

١٢ - ذكرت اللجنة الخاصة في تقارير سابقة لها أن العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل وجنوب افريقيا تقوم على الماس والذهب وغيرهما من المعادن الثمينة التي تصدر عبر لندن وزيوريخ . ولذلك ، فإن أرقام التجارة بين هذين البلدين لا تعكس المدى الحقيقي لتعاونهما ، بالنظر إلى كون اسرائيل واحدة من مراكز التصدير الرئيسية للماس والمجوهرات في العالم .

١٣ - ووفقا للأرقام المقدمة من حكومة اسرائيل بشأن علاقاتها التجارية مع جنوب افريقيا ، حدث نقصان في التبادل التجاري في عام ١٩٨٨ (١٠) . إلا أن تقارير صادرة من جنوب افريقيا تشير إلى عكس ذلك . فقد ذكرت صحيفة "فايننشال ميل" (جوهانسبرغ) ما يلي :

"في عام ١٩٨٧ ، بلغ إجمالي التجارة بين اسرائيل وجنوب افريقيا ٣٤٧ مليون دولار . وفي عام ١٩٨٨ ، ارتفع ذلك الرقم إلى ٣٤١ مليون دولار . وفي عام ١٩٨٨ تجاوز حجم السلع الواردة من جنوب افريقيا إلى اسرائيل حجم الصادرات بنحو ٨٠ مليون دولار . ومن بين المنتجات الرئيسية التي تستوردها اسرائيل من جنوب افريقيا المنتجات المعدنية والبترول والفحم والمعادن الخسيسة . وفي عام ١٩٨٨ ، بلغ مجموع الصادرات من اسرائيل ١٣١ مليون دولار كان على رأسها المنتجات الكيماوية والاحجار الكريمة والمعادن والآلات . وتضمنت أيضا المنتجات الطبية والبصرية والمطاط والبلاستيك والنسيج" (١١) .

١٤ - وبالاضافة إلى الواردات الضخمة من الفحم من جنوب افريقيا ، جرت محاولات لاستخدام اسرائيل كقناة لإرسال الفحم من جنوب افريقيا إلى أوروبا الغربية . وجرت مناقشات رسمية بين ممثلي الحكومتين لوضع ترتيبات لاستيراد وتخزين الفحم من جنوب افريقيا لغرض إعادة تصديره إلى أوروبا الغربية . إلا أن نائب وزير المالية الاسرائيلي صرح بأنه سيوقف أية محاولة لإعادة تصدير الفحم الوارد من جنوب افريقيا . وبالنظر إلى الخلاف المتعلق بإعادة تصدير فحم جنوب افريقيا عن طريق اسرائيل ،

يقترح أن تبقى حكومات أوروبا الغربية والمنظمات المناهضة للفصل العنصري متيقظة لمنع هذا التحايل على القيود المفروضة على استيراد الفحم من جنوب افريقيا(١٢) .

١٥ - وذكر أن مؤسسات الاستثمار من جنوب افريقيا تشارك في إنقاذ مجموعة كور الاسرائيلية التي تعاني من مشاكل . وقد منحت شركة سنترال ترست في جوهانسبرغ شركة كور قرضا قيمته ٥٠٠ مليون دولار لمدة ٢٠ سنة بفائدة نسبتها ٨,٥ في المائة . وقامت كور بدور هام في التعاون الجاري بين اسرائيل وجنوب افريقيا . وسيطرة شركات من جنوب افريقيا عليها تنطوي على آثار خطيرة فيما يتعلق بالتعاون العسكري بين البلدين بسبب الدور الرئيسي الذي تقوم به شركة كور في الانتاج العسكري الاسرائيلي . ونفت شركة كور أنها طلبت المساعدة من مستثمرين ومصارف في جنوب افريقيا . إلا أنه وردت تقارير أخرى تشير إلى أنها قد اقترضت بالفعل ٨٠ مليون دولار من مصارف في جنوب افريقيا(١٣) . وهذا السخاء المفاجئ من جانب المؤسسات المالية لجنوب افريقيا ، الذي يحظى على ما يبدو بموافقة ضمنية من سلطات التنظيم المالي في البلاد ، يشير إلى أن المحافظة على الصلات التجارية الخارجية عن طريق كور تعتبر عاملا بالغ الاهمية لنظام الحكم القائم على الفصل العنصري .

١٦ - وذكر أن كيبوتس أييليت حاشاهار الاسرائيلي ينوي بيع مصنع إطارات بكامله إلى مستثمرين من جنوب افريقيا . ولا ينوي هؤلاء المستثمرون مجرد شحن الالات إلى جنوب افريقيا بل أيضا استخدام العمال الاسرائيليين الذين سوف ينتقلون إلى جنوب افريقيا . وهذا المصنع المسمى إيتان يبني قوالب لإطارات السيارات ، مستخدما في ذلك عملية متقدمة للانتقال بالتصميم من الورق إلى المعدن . وذكر أيضا أن من المتوقع أن يزود هذا المصنع المؤسسة العسكرية في جنوب افريقيا بالاطارات(١٤) .

١٧ - ويعد تبادل الزيارات بين وفود تجارية من إسرائيل وجنوب افريقيا دليلا على استمرار التعاون الاقتصادي . وعلى الرغم من السياسة المعلنة لحكومة إسرائيل ، زار وفد تجاري إسرائيلي جنوب افريقيا في آب/أغسطس ١٩٨٨ ليناقش الاستثمار في إسرائيل وحقوق الصيد الإسرائيلية في مياه جنوب افريقيا(١٥) .

١٨ - وقد أبلغت اللجنة الخاصة في السنوات السابقة عن قيام تعاون بين إسرائيل و "الأوطان" . ففي شباط/فبراير ١٩٨٩ ، قام وفد من "الوطن المستقل" لبوفوثتسوانا بزيارة إسرائيل . وضم الوفد ما يسمى بوزير التخطيط الاقتصادي ورئيس مجموعة التنمية الوطنية لبوفوثتسوانا وحاول تشجيع الاستثمار الإسرائيلي في بوفوثتسوانا(١٦) .

١٩ - وأشارت حكومة إسرائيل بمزيد من التفصيل ، في ردها الموجه إلى الأمانة العامة المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٨ والمتعلق باتخاذ إجراءات منسقة للقضاء على الفصل العنصري (انظر A/44/533) ، إلى القرار المتخذ في آذار/مارس ١٩٨٧ . وادعت اسرائيل في ردها هذا أنه لم يحدث أي تبادل للزيارات الرسمية بين البلدين . ولم يسمح بدخول أي رياضيين أو فنانين معروفين بارتباطهم بنظام الفصل العنصري إلى إسرائيل نتيجة للحظر المفروض على التبادل الرياضي مع جنوب افريقيا . ولم يوقّع أي اتفاق جديد يتعلق بالتعاون العلمي بين البلدين . وذكر الرد أن إسرائيل تواصل التزامها بقرار مجلس الوزراء لعام ١٩٨٧ المتعلق بالعلاقات الاقتصادية والتجارية مع جنوب افريقيا . وذُكر أيضا أن إسرائيل لا تستورد عملات الكروغراند ولا تبيع النفط والمنتجات ذات الصلة بالنفط إلى جنوب افريقيا . وادعت المذكرة أنه "علاوة على ذلك لم تعتمد أية استثمارات جديدة في جنوب افريقيا" . وذكرت أيضا "أن إسرائيل قدمت في إطار مساعيها لمساعدة السكان السود في جنوب افريقيا ، برامج تدريبية للمرشحين المناسبين من مجتمعات السود" . ولم ترد إشارة في الرد إلى مسألة التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا .

٢٠ - وعلى الرغم من الرد المذكور أعلاه ، فإن التقارير المتعلقة بالتعاون بين إسرائيل وجنوب افريقيا في الميادين العسكرية وسائر الميادين ، وفقا لما ورد أعلاه ، تشير إلى أن هذا التعاون استمر على الرغم من جهود إخفائه لتجنب الانتقاد الدولي .

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٢١ - أحاطت اللجنة الخاصة علما بإعلان إسرائيل المتكرر بأن علاقاتها مع جنوب افريقيا قد بُترت . ومع ذلك فلايزال العديد من التقارير يشير إلى استمرار التعاون لاسيما في المسائل العسكرية .

٢٢ - ولاتزال اللجنة الخاصة ترى أن من الضروري أن تكشف إسرائيل عن الاتفاقات والترتيبات السرية القائمة التي عقدتها مع جنوب افريقيا لإمدادها بالأسلحة والتكنولوجيا العسكرية وأن يجري إلغاء جميع هذه الاتفاقات والترتيبات . وتعد المساعدة المقدمة من المهندسين والتقنيين الإسرائيليين إلى صناعة الأسلحة في جنوب افريقيا انتهاكا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة .

٣٣ - وحتى في القطاع الاقتصادي ، حيث أكدت الحكومة الإسرائيلية مرارا أنها بتـــرت علاقاتها مع جنوب افريقيا ، فإن هناك تقارير تشير إلى استمرار التجارة وغيرها مـــن العلاقات التجارية .

٣٤ - وتوصي اللجنة الخاصة الجمعية العامة بأن تدعو إسرائيل لوقف تعاونها علـــى الفور مع جنوب افريقيا لاسيما في الميدان العسكري وأن تخول اللجنة الخاصة سلطـــة مواصلة رصد العلاقات بين إسرائيل وجنوب افريقيا وتقديم تقرير عنها حسب الاقتضاء .

الحواشي

(١) The Herald (Harare), 8 February 1989 .

(٢) Washington Times, 20 June 1989; The Star (Johammesburg), 21 June 1989; The Guardian (London), 21 June 1989; Pretoria News, 6 June 1989 .

(٣) Pretoria News, 6 July 1989 .

(٤) The Sunday Telegraph (London), 14 May 1989; Business Day (Johannesburg), 21 May 1989 .

(٥) The Tallahassee Democrat (Tallahassee, Florida), 14 June 1989; Israeli Foreign Affairs (Sacramento, California), July 1989 .

(٦) Business Day (Johannesburg), 18 July 1989 .

(٧) Sunday Times (London), 14 May 1989, Israeli Foreign Affairs Oakland, California), November 1988; Azania Combat (Dar Es Salaam), Issue No. 8; August 1989; and Southscan (London), 22 February 1989 .

(٨) The Globe and Mail (Toronto), 8 February 1989 .

(٩) Capital Radio, Umtata, Oboogmt, 25 September 1988; The Star (Johannesburg), 28 September 1988.

(١٠) انظر الجدول ٢ في الجزء الاول من هذا التقرير .

(١١) A survey, Supplement, Financial Mail(Johannesburg), 5 May 1989.

(١٢) The Star (Johannesburg), 19 July 1989; Business Day (Johannesburg), 14 July 1989; The Citizen (Johannesburg), 17 July 1989; Evening Post (Port Elizabeth), 17 July 1989.

(١٣) Southscan (London), 11 January and 22 February 1989; Israeli Foreign Affairs (Sacramento, California), April 1989.

(١٤) Israeli Foreign Affairs (Sacramento, California), July 1989.

(١٥) Southscan (London), 10 August 1988.

(١٦) The Jerusalem Post, 1 February 1989.

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York
ISSN 0255-1896

01200
GA/OR/44, Suppl.22

02882—March 1990—450